المجلس الأعلى للمرأة
اللجنة الوطنية للمرأة
WOMEN NATIONAL COMMITTEE

الجمهورية اليمنية
رئاسة مجلس الوزراء

تقرير وضع المرأة في اليمن
لعام ٢٠٢٢م _ ١٤٤٤هـ

اللجنة الوطنية للمرأة
الموقع: شارع المحروقات تقاطع شارع الزبيري جوار مستشفى سيبلاس
هاتف : 403120
فاكس :(01)403119
ص. ب : 11322
اليمن - صنعاء البريد الإلكتروني wnc.ye.mail@gmail.com

قائمة المحتويات

تقديم 4

المقدمة والمنهجية 5

1. محور المرأة والتعليم 9
   1. التعليم الأساسي والثانوي.
   2. التعليم الفني والتدريب المهني.
   3. التعليم العالي.
   4. جهاز محو الامية.

2. محور المرأة و الصحة 39
   1. الاضرار الناتجة عن الحرب الواقعة على اليمن.
   2. الوضع الراهن للكوادر في قطاع الصحة.
   3. الضحايا المدنيين.
   4. خدمات الصحة الإنجابية.
   5. سوء التغذية.
   6. الامراض والاوبئة.
   7. الامراض المزمنة.
   8. الإعاقة.
   9. منظمات المجتمع المدني العاملة في الصحة.

3. محور المرأة والبيئة 51
   1. اضرار الحرب الواقعة على اليمن وتأثيرها على قطاع المياه والبيئة
   2. مؤشرات حجم الاضرار على البنية التحتية.
   3. مياه الشرب.
   4. الطاقة .
   5. وقود الطهي.
   6. الصرف الصحي.
   7. التحديات والمقترحات في قطاع المياه والبيئة.

4. محور المرأة والفقر 61
   1. معدل الفقر.
   2. جهود الجهات في التصدي لمشكلة الفقر.
   3. النتائج والتحديات والمقترحات.

5. محور المرأة والتشغيل والعمل 69
   1. التوظيف العام في الدولة.
   2. المساهمة الاقتصادية.
   3. البطالة.
   4. ريادة الاعمال.
   5. النتائج والتحديات والمقترحات.

6. محور المشاركة السياسية 77
   1. المرأة في المواقع القيادية الحكومية وفي القضاء والأمن.
   2. تمثيل المرأة في السلك الدبلوماسي.
   3. المرأة في الأحزاب السياسية.
   4. النساء في النقابات.
   5. النتائج والتحديات والمقترحات.

7. محور المرأة والقانون 85
   1. التشريعات الدولية ذات العلاقة بحقوق الانسان والمرأة.

2. التشريعات اليمنية ذات العلاقة بالنساء.
3. معهد القضاء العالي.
4. توزيع كوادر السلطة القضائية بحب النوع والفئة.
5. مكتب النائب العام.
6. توزيع المحامين.
7. خريجي اكاديمية الشرطة.
8. النتائج والتحديات والمقترحات.

8. محور المرأة والاعلام 95
1. الاضرار التي لحقت بالبنية التحتية.
2. عدد العاملين في المؤسسات الإعلامية.
3. ساعات الارسال بحسب أنواع البرامج في القنوات الفضائية.
4. مستخدمي الانترنت والتلفون النقال.
5. تدريب القيادات النسوية في مجال تضمين قضايا النساء في الوسائل الإعلامية.
6. النتائج والتحديات والمقترحات.

9. محور المرأة والعنف 103
1. آثار الحرب.
2. الحوادث الجنائية.
3. المتهمين من الاحداث.
4. حركة نزلاء السجون.
5. العنف ضد المرأة.
6. النازحين.
7. الخدمات التي تقدم للنازحين.
8. منظمات المجتمع المدني.
9. النتائج والتحديات والمقترحات.

10. محور الاليات المؤسسية 119
1. المجلس الأعلى للمرأة.
2. اللجنة الوطنية للمرأة.
3. الآليات المؤسسية الأخرى.
4. المجلس الأعلى للأمومة والطفولة.
5. منظمات المجتمع المدني.
6. التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني ومقترحات التحسين.

11. محور الطفل 133
1. بيانات إحصائية عن الطفل.
2. حقوق الطفل في التشريعات اليمنية.
3. الحرب الواقعة على اليمن و إثرها على الاطفال.
4. وفيات الأطفال.
5. أمراض الطفولة.
6. معاناة الأطفال.
7. عمالة الأطفال.
8. مسوحات ودراسات منفذة عن الطفل.
9. حماية الطفل.
10. التحديات والمقترحات.

مصفوفة المقترحات 141

المراجع 156

تقديم اللجنة

انطلاقا من حرص اللجنة الوطنية للمرأة منذ إنشائها على رصد ومتابعة واقع المرأة في اليمن في مختلف المجالات، يأتي إعداد التقرير السنوي لوضع المرأة في اليمن لعام ٢٠٢٢م للتعرف على الإنجازات المحققة في مجال المرأة، إضافة إلى إبراز الجوانب السلبية والتحديات التي تقف عائقا أمام النساء والفتيات في الوقت الراهن، كما تسعى اللجنة الوطنية للمرأة إلى تطوير التقرير الوطني والسنوي للمرأة في اليمن بعد انقطاع دام لأكثر من اثني عشر عاما ، بما يضمن تأسيس قاعدة بيانات ومعلومات حديثة خاصة بالنساء والفتيات، و التعرف على إشكال المعاناة والصعوبات التي يواجها السكان في اليمن في الوقت الحالي بفعل الحرب والحصار والعدوان التي تأثر بها الجميع، وفي مقدمتهم النساء والأطفال، وتطوير مقترحات لبرامج وتدخلات ملبية لاحتياجات النساء، للاستفادة من قدراتهن، وخادمة كذلك للأسرة بشكل عام من قبل الجهات المختلفة سواء الحكومية أو المدنية أو المنظمات الدولية ولذا قامت اللجنة بتشكيل فريق للقيام بمهمة جمع البيانات والمعلومات زار اكثر من خمسين جهة حكومية ومنظمات مجتمع مدني واستطاع أن يجمع البيانات وفقا للنماذج المصممة لذلك من قبل الخبير الوطني ومساعدته والتي غطت أكثر من أحد عشر محوراً، والتي تعتبر المحاور الأساسية للتقرير، بالرغم من الصعوبات والتحديات التي واجهت تنفيذ هذه المهمة والتي سيتم الاعتماد على مخرجاتها أثناء تصميم الخطط والبرامج والمشاريع المستقبلية، وتلبي احتياجات النساء.

ختاما نتقدم بالشكر وعظيم الامتنان لكل الجهات التي تعاونت معنا وقامت بتوفير البيانات المطلوبة، وللفريق البحثي، وللخبير ومساعدته، وكذلك للفريق الإداري في المشروع الذي بذل جهدا غير عاديا في إنجاز هذه المهمة، ولكتله حماية المرأة على التنسيق، وللجهة المانحة (صندوق الأمم المتحدة للسكان)، ولكل شخص ساهم في إخراج هذا العمل للنور.

اللجنة الوطنية للمرأة

مقدمة

عملت اللجنة الوطنية للمرأة منذ إنشائها على تقييم وضع النساء في اليمن في مختلف المجالات، ودأبت باستمرار على إعداد تقرير وطني سنوي عن أوضاعها بهدف مراجعة ما تم إنجازه في مجال المرأة بشكل دوري والاستفادة من الإيجابيات وتعزيزها والحد من السلبيات والتحديات، إلا أن هذا العمل ونظرا للظروف التي مرت بها البلاد منذ عام ٢٠١١م توقف وانقطع، وهو الأمر الذي أعاق اللجنة الوطنية للمرأة وبقية الجهات عن الوقوف بشكل جدي على القضايا والتحديات التي تواجه النساء والفتيات، وتقديم التدخلات اللازمة خاصة في ظل هذه المرحلة الحرجة. فكان من الأهمية بمكان إعادة النظر في هذا الأمر والعودة لإعداد هذا التقرير الهام بغرض رصد وتحديث البيانات والمعلومات ومحاولة تقديم صورة أولية لما أفرزته الحرب والحصار والعدوان من آثار سيئة على حياة السكان وخاصة النساء، وتحديد أبرز الاحتياجات الملحة وتضمينها بما يكفل الاستجابة لها ومعالجة - أو الحد من- الصعوبات والمخاطر المرتبطة بها، وتمكين اللجنة الوطنية للمرأة وبقية الجهات وصناع القرار من التخطيط بشكل دقيق، والعمل على إعداد برامج حقيقية ملبية لاحتياجات النساء والفتيات الملحة خاصة وهن الأكثر تضرراً من ويلات الحرب الواقعة على اليمن.

انطلق التقرير في دراسته للمؤشرات الإحصائية ابتداء بما كانت عليه خلال العام ٢٠١٤م ومقارنتها بما وصلت إليه خلال عامي ٢٠٢٠م-٢٠٢١م وفقا للبيانات والمعلومات المتوفرة والمتوصل إليها من الجهات المصدرية والتي بلغت أكثر من (٥٣) جهة التي تم النزول إليها من قبل الباحثين. وتم جمع بيانات التقرير وتقديمها في مضمون هذه الوثيقة التي تناولت أحد عشر محورا، حيث تمكن الفريق البحثي من الحصول على قدر مناسب من البيانات، وواجه صعوبات متعددة عند جمعها منها: صعوبات الوصول إلى المسؤولين والمختصين في القطاعات المستهدفة، وضعف تجاوب بعض الجهات في الرد على استمارة الاستبيان أو تأخرهم في تقديم الرد، بالإضافة إلى تقديم بعض البيانات ناقصة وغير مصنفة (ذكور / إناث)، وضعف توفر بيانات إحصائية حديثة لبعض القطاعات.

كل تلك الصعوبات أثرت على جمع البيانات، لتُلقي أعباء إضافية على المكلفين بإعداد وثيقة التقرير، فقد دفعهم ذلك إلى الرجوع إلى بعض التقارير والدراسات والمسوحات المكتبية الوطنية المتوفرة، لتعويض جوانب القصور في جمع البيانات، وهي مسألة لم تكن سهله نتيجة لتعدد المجالات وتعدد وتشعب المؤشرات المرتبطة بها.

وتم التوصل إلى العديد من النتائج الهامة في مجال الاهتمام بقضايا النساء من قبل الحكومة حيث كانت قد شهدت بعض القطاعات تحسناً في مؤشرات اهتمامها بالنساء والفتيات، إلا أن هذا التحسن لم يكتب له الاستمرار والبقاء نظراً لتعرضها لانعكاسات الحرب والحصار والعدوان وتأثر مؤسساتها ومرافقها المختلفة التي تأثر بها معظم سكان اليمن، ويمكن القول بأن النساء والأطفال كانا من أكثر شرائح المجتمع اليمني تضرراً بآثار هذه الحرب، حيث انعكس ذلك في العديد من التحديات التي حالت دون تلقي النساء للخدمات والحماية الكاملة لهن التي تحفظ لهن كرامتهن وسلامتهن البدنية والجسدية والنفسية وانعكست آثار الحرب والحصار والعدوان على مختلف المجالات والمحاور التي تناولها التقرير والتي سيتم استعراضها في إطار هذه الوثيقة، كما تم التوصل إلى العديد من المقترحات والمعالجات والتوصيات التي يجب العمل على تنفيذها مستقبلا من قبل مختلف الجهات الحكومية و منظمات المجتمع المدني و الجهات الدولية وشركاء العمل الإنساني والتنموي في اليمن .

1 مبررات اعداد التقرير

- الاحتياج الملح لإعادة العمل في مجال تحديث البيانات والمعلومات الخاصة بوضع النساء في اليمن خاصة في ظل الظروف الحالية وبسبب الانقطاع الطويل عن أداء هذه المهمة الهامة والتي تعد من المهام الأصيلة الخاصة بالآلية المؤسسية الحكومية المعنية بالمرأة.
- الاحتياج لرصد وتحديث البيانات والمعلومات ودراسة ما أفرزته الحرب والحصار والعدوان من آثار سيئة على حياة المواطنين، وتأثر جميع شرائح المجتمع وخاصة النساء.
- توفير المعلومات المساهمة في عملية رسم السياسات، واقتراح الحلول والمعالجات للتحديات التي لاتزال تواجه النساء في اليمن ورفعها لصناع القرار للعمل بها.

2 أهداف التقرير

- الإسهام في عملية تأسيس قاعدة بيانات ومعلومات حديثة خاصة بالنساء والفتيات.
- تحسين عملية التخطيط ورسم السياسات الوطنية الخاصة بالنساء وتقليص الفجوات الموجودة بين الذكور والإناث، في جميع المجالات التعليمية الصحية الاقتصادية السياسية الحقوقية.
- تطوير مقترحات لبرامج وتدخلات ملبية لاحتياجات النساء، للاستفادة من قدراتهن وخادمة كذلك للأسرة بشكل عام من قبل الجهات المختلفة سواء الحكومية أو المدنية أو المنظمات الدولية.
- المساهمة في تقديم صورة أولية للأضرار التي ألحقتها الحرب والحصاروالعدوانومدى تأثر النساء بهذا الوضع.
- التعرف على أشكال المعاناة والصعوبات والمخاطر التي يواجهها السكان في اليمن وتحديات النساء في الوقت الحالي.
- تحديد أبرز الاحتياجات الملحة للنساء والفتيات في اليمن.
- الخروج بعدد من التوصيات العملية التي من شأنها مساعدة صناع القرار في الأجهزة والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة ومن ضمنها اللجنة الوطنية للمرأة وكذلك الجهات الداعمة في التخطيط ورسم السياسات العاجلة والمتوسطة والبعيدة بما من شأنه تضمين تلك الاحتياجات، بما يكفل الاستجابة لها ومعالجة - أو الحد من- الصعوبات والمخاطر المرتبطة بها.

3 منهجية اعداد التقرير

بني التقرير على عرض تحليلي للمؤشرات الإحصائية التي تحدد مدى مشاركة أو تأثر المرأة اليمنية في مختلف مجالات التنمية، ومن خلال العرض التحليلي للمؤشرات الإحصائية لمحاور التقرير يتم قياس وتتبع مستوى التقدم السنوي المتحقق للمرأة، وتستمر عملية التتبع سنوياً من خلال تحديث قيم المؤشرات في كل عام حتى يسهل عملية المقارنة بالأعوام السابقة لها.

1 تقسيم التقرير

- يتكون التقرير من مقدمة وإحدى عشر محوراً رئيسياً، ومقترحات وبرنامج عمل للفترة القادمة لكل من الأجهزة الحكومية، واللجنة الوطنية للمرأة، والممولين. وهذه المحاور هي:
  - المحور الأول : محور المرأة والتعليم.
  - المحور الثاني : محور المرأة والصحة.
  - المحور الثالث : محور المرأة والمياه والبيئة.
  - المحور الرابع : محور المرأة والفقر.
  - المحور الخامس : محور المرأة والتشغيل والعمل.
  - المحور السادس : محور المرأة والمشاركة السياسية.
  - المحور السابع : محور المرأة والقانون.
  - المحور الثامن : محور العنف الموجه ضد النساء والفتيات.
  - المحور التاسع : محور الآليات المؤسسية المعنية بالمرأة.
  - المحور العاشر: محور المرأة والاعلام.
  - المحور الحادي عشر: محور الطفل.
- يحتوي كل محور على المكونات الاتية:
  - تمهيد.
  - الأضرار التي لحقت بالبنية التحية وبالبشر في القطاع نتيجة الحرب على اليمن.
  - استعراض مؤشرات المحور وتحليل الواقع الحالي ومقارنته مع العام ٢٠١٤.
  - استعراض أبرز النتائج والمعوقات والمقترحات للمحور.

2 ادوات جمع البيانات والمعلومات على النحو الآتي:

- تم تصميم جداول إحصائية تتضمن المؤشرات الإحصائية لمحاور التقرير للعام ٢٠١٤ وكذا للعام ٢٠٢١م.
- تم تصميم استمارة استبيان موجهة للجهات المصدرية من الأجهزة الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. المرفق رقم (١) في التقرير.
- تم تدريب الفريق البحثي على تعبئة استمارة الاستبيان من الجهات المصدرية وعددها (٥٢) جهة.
- تم تصميم جداول إحصائية لاستيعاب وتفريغ بيانات الاستبيان.

3 التحليل الاحصائي لاتجاهات المؤشرات على مستوى المحاور:

تم تحليل البيانات والمعلومات والاستعراض التحليلي لاتجاهات كل مؤشر احصائي بالجداول والرسوم البيانية، مع مقارنة قيم المؤشرات مع قيم العام ٢٠١٤م، ومن ثم استعراض نتائج تحليل كل محور والصعوبات والتحديات التي تواجه كل محور والمقترحات التي تحقق تسحين مستوى الأداء في كل محور من محاور التقرير.

4 تم تجميع مقترحات تحسين وتطوير مستوى الأداء في كل محور

وإعداد مصفوفة بالمقترحات والمبادرات التي تم توزيعها على مستوى الأجهزة الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والجهات والمنظمات الدولية.

فريق العمل

الاسم	المهمة	الصفة
د/ غادة محمد أبو طالب	الإشراف و الاعداد لتقرير وضع المرأة	رئيسة اللجنة الوطنية للمرأة
أ/ أمين عبد الكريم	معد التقرير	الخبير الوطني لإعداد التقرير
أ/ ذكرى النقيب	مساعد الخبير الوطني لإعداد التقرير	مدير عام الإدارة العامة للتنمية باللجنة الوطنية للمرأة.
أ/ أكرم عبدالباسط	مختص قاعدة البيانات	مستشار الإخراج والتصميم
أ/ هيام هشام	المنسق العام للمشروع و مساعدة في اعداد التقرير	مدير إدارة الفروع باللجنة الوطنية للمرأة
أ/ منال الفاتش	مساعد منسق المشروع	مدير إدارة المعلومات
أ/ هدى عون	باحثة – محور المرأة والمشاركة السياسية	نائب مدير عام الإدارة العامة للتنمية باللجنة الوطنية للمرأة
أ/ إكرام الرقيحي	باحثة – محور المرأة والعنف	نائب مدير عام الإدارة العامة للشركاء باللجنة الوطنية للمرأة
أ/ سهير الذماري	باحثة – محور الآليات المؤسسية	مدير إدارة منظمات المجتمع المدني باللجنة الوطنية للمرأة
أ/ إبتهال الكندي	باحثة – محور الطفل	مدير إدارة الموارد البشرية باللجنة الوطنية للمرأة
أ/ وفاء نائف	باحثة – محور المرأة والقانون	مدير الإدارة القانونية باللجنة الوطنية للمرأة
أ/ أشواق الحاشدي	باحثة – محور المرأة والصحة، محور المرأة والبيئة	مدير إدارة الصحة باللجنة الوطنية للمرأة
أ/ حسين القباطي	باحث – محور المرأة والاعلام	مدير إدارة العلاقات العامة
أ/ هيفاء الوشلي	باحثة – محور المرأة والتعليم و مراجعة التقرير	نائبة رئيسة اللجنة الوطنية للمرأة
أ/ سحر الزهيري	باحثة – محور المرأة والفقر	الإدارة القانونية باللجنة الوطنية للمرأة
أ/ لبنى هاشم	باحثة – محور المرأة والتشغيل والعمل	الإدارة القانونية باللجنة الوطنية للمرأة
أ/ إبتسام المطهر	تصحيح لغوي	إعلاميه
محمد الدبعي	ترجمه التقرير	مترجم
أ/ منى حمزة	محاسبة المشروع	رئيس قسم المراجعة بالإدارة المالية
أ/ أمه الصبور المروني	المسئول الاعلامي	إدارة الإعلام
أ/لينا المعمري	متابعة تنفيذ إعداد التقرير	إدارة المتابعة والتقييم

محور
المرأة والتعليم

تمهيد:

يكتسب التعليم أهمية في حياة المجتمعات باعتباره السبيل الوحيد لإحداث التطور الحضاري والاقتصادي والثقافي والاجتماعي، ويمثل التعليم أحد مجالات التنمية البشرية وأبرز أهدافها، وهو من ناحية ثانية يمثل أرقى أنواع الاستثمار على الإطلاق إذ أن الإنسان في المحصلة النهائية هو الثروة الحقيقية للأمم والتطور الحضاري للمجتمعات، حيث يلعب التعليم دورا محوريا في بناء رأس المال البشري ورفع إنتاجية الفرد وتوسيع خياراته وتعزيز قدراته للمشاركة في عملية التنمية. ولقد عملت الدولة على الاهتمام بالتعليم وحققت نتائج إيجابية في هذا المجال وشهد التعليم بمراحله الثلاثة ما قبل المدرسي والأساسي والثانوي ومحو الأمية وتعليم الكبار تطورا ملحوظا في مختلف مؤشراته ومراحله وأنواعه، إلى أن بدأت الحرب والحصار والعدوان في مارس ٢٠١٥م والتي لاتزال مستمرة إلى الآن، والتي بفعلها تراجعت بعض المكاسب والتطورات والإنجازات والتي سوف نتناولها في سياق العرض التالي:

التعليم الأساسي والثانوي

1 الاضرار التي لحقت بالبنية التحتية في التعليم الأساسي والثانوي:

وفقا لبيانات الجدول أعلاه نجد أن قطاع التعليم تأثر كغيره من القطاعات نتيجة للحرب الواقعة على اليمن، وتضررت العديد من المرافق في مجال البنية التحتية حيث بلغ العدد الإجمالي للمرافق المتضررة بشكل كلي في التعليم الأساسي والثانوي (١٥٤) مرفقا و (٧٥١) مرفقا تأثر بشكل جزئي.

كانت محافظة (حجة) أكبر المحافظات المتضررة حيث تضرر عدد (١١٢) مرفقا بشكل كلي تلتها محافظة صعدة (١٠٦) ومن ثم محافظة تعز (٥٤) مرفقا تضرر بشكل كلي. كما سجلت أمانة العاصمة أعلى معدل في الأضرار الجزئية لمرافقها حيث تضرر (٢٢٤) مرفقا بشكل جزئي، تلتها محافظة ذمار (١٩٣) مرفقا، ومن ثم محافظة صعده ب (١٨٠) مرفقا.

هذه الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية للمدارس والمنشئات التعليمية الناتجة عن الحرب على اليمن سواء كانت أضرارا كلية أو جزئية وإغلاق البعض الاخر منها، واستخدام البعض منها لإيواء النازحين وأخرى كمراكز للحجر الصحي، مثلت تحديات كبيرة أعاقت العديد من الطلاب عن مواصلة تعليمهم. وخصوصا الإناث، وتراجعت مؤشرات التعليم مما زاد من أعداد الأميين في اليمن إلى أكثر من ستة مليون أمي، وهناك أكثر من ٢ مليون ونصف طفل خارج التعليم ويمثلون أكثر من ربع الأطفال في سن الدراسة.

جدول يوضح الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية في مرافق التعليم الأساسي والثانوي على مستوى المحافظات

الجهة / المحافظة	تدمير مباني حكومية بشكل كلي	تدمير مباني حكومية بشكل جزئي
الامانة	1	224
صنعاء	19	91
عدن	9	13
حضرموت	0	0
تعز	54	-
ذمار	7	193
إب	8	37
الحديدة	29	96
عمران	12	35
البيضاء	15	62
مارب	26	89
حجة	112	79
صعده	106	180
لحج	13	40
ابين	3	66
المحويت	0	35
شبوه	1	46
المهرة	0	0
الجوف	10	16
ريمه	0	0
الضالع	10	82
سقطرى	0	0
الإجمالي	154	751

* المصدر : وزارة التربية والتعليم – استبيان تقرير وضع المرأة ٢٠٢٢م

2 رياض الأطفال:

مرحلة التعليم ما قبل المدرسي تعد أهم مرحلة في حياة الطفل باعتبار أن هذه المرحلة يتم فيها تهيئة الأطفال للتعليم ، واكتساب المهارات والمواهب والقيم السامية المتنوعة، ولهذا أولت الدولة رعايتها واهتمامها بهذا النوع من التعليم واستحدثت العديد من رياض الأطفال من قبل الحكومة والقطاع الخاص ووصل عددها في عام ٢٠١٤م (٥٣٩) روضة إلا أنه وبفعل الحرب الواقعة على اليمن تراجع عدد رياض الأطفال من (٥٣٩) في عام ٢٠١٤ الى (٤٠٣) خلال العام ٢٠١٨م بفارق (١٣٦)روضة وتراجعت أيضا عدد الشعب من (١٥٨٩) الى (١٢٦٦) وذلك ناتج طبيعي للأثار الحرب والحصار والعدوان التي أعاقت القطاع الخاص من الاستمرار في الاستثمار بهذا النوع من التعليم، ولضعف ميزانية وزارة التربية والتعليم الأمر الذي أعاقها من مواصلة تقديم الدعم المالي والفني لتشغيل رياض الأطفال خلال تلك الفترة ٢٠١٥-٢٠١٨م .

جدول يبين معدلات الالتحاق بالتعليم في رياض الأطفال.

المحافظة	2014			2021		
	ذكور	اناث	اجمالي	ذكور	اناث	اجمالي
اب	805	814	629	767	476	144,1
ابين	963	593	467	085	466	442,1
الأمانة	727,2	543,2	270,5	077,1	836,1	804,3
البيضاء	682	132	715	424	613	047
تعز	734,1	041,1	775,2	828	757	585,1
الجوف	541	811	262	133	072	106
حجة	032	912	844	222	571	793
الحديده	647,1	224,1	761,3	519,1	407,1	916,3
حضرموت	533,4	607,3	140,8	001,7	903,6	904,31
ذمار	156	925	081,1	035	254	289
شبوه	431	392	724	593	714	218
صعده	-	-	-	-	-	-
صنعاء	715	504	229	851,1	129	970,2
الضالع	582	602	194	554	972	437
عدن	326,2	291,2	518,4	816,2	723,2	549,4
عمران	926	154	080,1	706,1	821,1	537,2
لحج	782	652	345	561	29	752
مارب	03	03	06	96	96	831
المحويت	713	682	306	456	235	681,1
المهره	683	993	587	108	036	134,1
ريمه	07	641	612	061	533	594
سقطرى	-	-	-	761	141	803
الإجمالي	17,708	15,182	32,890	22,716	19,830	42,546

المصدر: وزارة التعليم التربية والتعليم -استبيان جمع البيانات لتقرير وضع المرأة ٢٠٢٢ م

شكل يوضح معدلات الالتحاق بالتعليم في رياض الأطفال

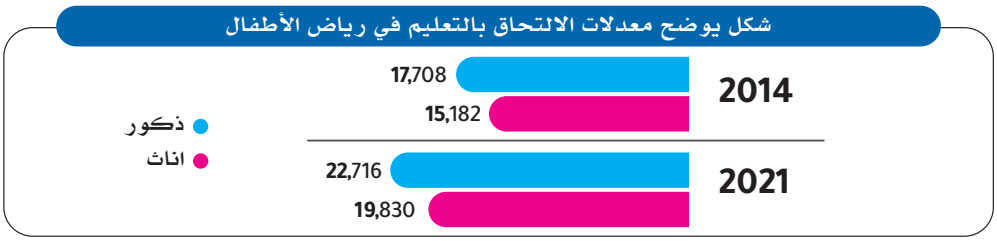

وفقا لبيانات الجدول كان عدد الأطفال الملتحقين برياض الأطفال في عام ٢٠١٤ (٣٢,٨٩٠) وأنخفض إلى (١٤,٤٧٦) في عام ٢٠١٥ نتيجة للنزوح وخوف أولياء الأمور على أطفالهم بسبب الحرب الواقعة على اليمن، ولقد عاد للارتفاع في عام ٢٠٢١م إلى (٤٢,٥٤٦) بزيادة قدرها (٩٦٥٦) عما كان عليه في عام ٢٠١٤م وهذا مؤشر إيجابي يدل على عودة الاهتمام بهذا النوع من التعليم والاستثمار فيه.

كما كان عدد الإناث في عام ٢٠١٤م (١٥,١٨٢) مقابل (١٧,٧٠٨) للذكور حيث مثلت الإناث ما نسبته (٤٦٪) وفي عام ٢٠٢١م وصل عدد الإناث الي (١٩,٨٣٠) مقابل (٢٢,٧١٦) ذكور نسبة الإناث (٤٦,٦ ٪)

الفجوة البسيطة بين نسبة التحاق الأطفال الذكور مقارنة بالإناث يعود إلى الزيادة في عدد الذكور مقارنة بعدد الإناث في التعداد السكاني لهذه الفئة العمرية ففي عام ٢٠١٤ ، إذ كان تعداد الذكور للفئة العمرية من (٣-٦) (١٥٨٣,٩٠٣) والإناث (١٥١٢,٤٧٦) وفي عام ٢٠١٩ كان عدد الذكور (١٧٣٨,٩٥٨) والإناث (١٦٥٩,٤١٧)

بينما عدد الأطفال الملتحقين برياض الأطفال ذكورا وإناثا مقارنة بعدد الذين لم يلتحقوا كبير جدا لعدة أسباب منها:

- ضعف توفر رياض الأطفال الحكومية في جميع المحافظات والمديريات، فما زالت الحكومة تجد صعوبة في ترميم المدارس المدمرة بسبب الحرب والحصار والعدوان في بناء مدارس للمرحلة الأساسية والثانوية في المناطق الريفية التي تحتاج لذلك بسبب الوضع المادي الذي تسبب به الحصار والحرب على اليمن.
- الفقر والوضع المعيشي الصعب الذي تعاني منه الأسر اليمنية في الريف والحضر بسبب الحصار والحرب القائمة على الوطن يجعل من الصعب عليهم إلحاق أطفالهم برياض الأطفال الخاصة وأيضا يثبط الراغبين في فتح هذه الرياض كمشروع خاص لهم في المناطق التي لا يوجد فيها رياض أطفال حكومية.
- لاتزال هناك فئة كبيرة من المجتمع تنظر إلى رياض الأطفال كأمر غير أساسي وتعتبره من الأمور الترفيهية الفائضة عن الحاجة.
- صعوبة المناهج في بعض رياض الأطفال مما يؤدي إلى رفض بعض الأطفال للتعليم والاستمرار في الدراسة.
- لايزال هناك نقص وندرة في عدد الكوادر البشرية المؤهلة في مجال رياض الأطفال.

3 التعليم الأساسي:

جدول يوضح عدد الملتحقين بالتعليم الأساسي

المحافظة	2014			2021		
	ذكور	اناث	اجمالي	ذكور	اناث	اجمالي
اب	338,217	281,775	619,992	496,653	305,799	662,493
ابين	53,389	39,842	93,231	60,957	44,093	105,050
الأمانة	239,202	222,890	462,092	295,713	82,784	578,497
البيضاء	73,020	55,649	128,669	78,015	65,521	143,536
تعز	354,926	306,687	661,613	402,969	46,130	749,099
الجوف	22,105	16,982	39,087	27,032	20,383	47,415
حجة	174,740	122,742	297,482	176,874	38,356	315,230
الحديده	259,848	203,121	462,969	216,300	95,103	411,403
حضرموت	128,500	105,836	234,336	153,620	25,420	279,040
ذمار	205,900	139,335	345,235	226,803	67,689	394,492
شبوه	59,962	43,003	102,965	71,618	49,276	120,894
صعده	84,933	54,332	139,265	89,154	64,600	153,754
صنعاء	188,257	144,983	333,240	173,284	42,593	315,877
الضالع	73,625	61,909	135,534	87,747	73,479	161,226
عدن	63,314	54,997	118,311	76,929	66,824	143,753
عمران	127,166	96,126	223,292	145,074	16,154	261,228
لحج	96,746	78,059	174,805	117,467	94,318	211,785
مارب	30,324	25,531	55,855	34,995	29,776	64,771
المحويت	66,804	49,424	116,228	74,575	57,348	131,923
المهره	10,615	9,829	20,444	13,096	11,835	24,931
ريمه	48,829	34,175	83,004	53,436	40,365	93,801
سقطرى	6,199	6,280	12,479	8,542	8,406	16,948
الإجمالي	2,706,621	2,153,507	4,860,128	2,940,894	446,252	5,387,146

المصدر: وزارة التعليم التربية والتعليم -استبيان جمع البيانات لتقرير وضع المرأة ٢٢٠٢ م

شكل رقم (M1_E3_03) عدد الملتحقين بالتعليم الأساسي

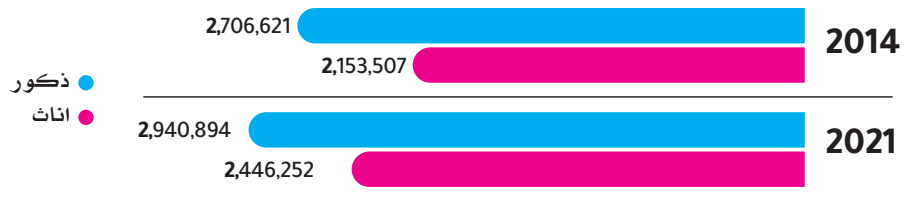

من بيانات الجدول يتضح بأن العدد الإجمالي للملتحقين بالتعليم الأساسي قد وصل في عام ٢٠١٤م إلى (٤,٨٦٠,١٢٨) شكلت الفجوة في الالتحاق بين الفتيات والفتيان ما نسبته (٤٤٪) للإناث مقابل (٥٦٪) للذكور، وأرتفع العدد في عام ٢٠٢١م إلى (٥,٣٨٧,١٤٦) بزيادة تقدر ب (٥٢٧,٠١٨) أكثر من نصف مليون ملتحق، الفجوة ما بين الذكور والاناث في الالتحاق (٤٥٪) للإناث مقابل (٥٥٪) للذكور،

بينما كان المعدل العام للالتحاق بالتعليم الأساسي في عام ٢٠١٤ وفقا لعدد الطلاب الذين هم في سن الدراسة (٩٣,١٪) للذكور و (٧٧,٣٪) إناث وانخفض المعدل في عام ٢٠٢١م ليصل إلى (٨٤,٦٪) للذكور مقابل (٦٧,١٪) للإناث ، وعند مقارنة عدد الملتحقين بالتعليم الأساسي بعدد السكان في المرحلة العمرية من ٦ سنوات الى ١٥ سنة نجد أن العدد الإجمالي للسكان في هذه المرحلة بلغ (٧,٥٦٦,٩٩٠) منهم (٣,٥١٦,١٧٣) إناث بنسبة(٤٦،٥٪) وهذا يدل على أن عدد الإناث أقل من عدد الذكور كما أن هناك (٢,١٧٩,٨٤٤) طفل خارج التعليم في هذه المرحلة .

أكبر عدد للملتحقين في التعليم الأساسي في عام ٢٠٢١م كان في محافظة تعز حيث وصل العدد الإجمالي للملتحقين (٧٤٩,٠٩٩) تلتها محافظة أمانة العاصمة (٦٦٢,٤٩٣) بينما كان هناك تراجع في عدد الملتحقين في التعليم الأساسي ذكورا وإناثا في محافظة الحديدة ومحافظة صنعاء لأسباب متعددة منها النزوح والوضع المعيشي المتردي للأسر نتيجة لآثار الحرب الواقعة على اليمن، وفي صنعاء بسبب صعوبة العيش نظرا لكثرة وغلاء متطلبات الحياة في هذه المناطق مما يجعل الكثير من الأبناء يلجؤون لمساعدة الأسر في توفير الدخل.

بالرغم من أن هناك تراجع في مؤشرات الالتحاق للطلاب والطالبات في التعليم الأساسي الا أن الأرقام الحالية تعد بمثابة إنجاز كبير أمام التحديات القائمة التي تواجه قطاع التعليم وأهمها:

- آثار الحرب والحصار والعدوان التي تسببت في دمار وتضرر العديد من المرافق التعليمية مما تسبب في اضطرار العديد من الطلاب إلى الذهاب إلى مدارس في مناطق بعيدة وتخلف الكثير بسبب خوف أسرهم عليهم بالإضافة إلى عدم قدرة هذه المدارس على استيعاب جميع الطلاب الوافدين من المدارس المتضررة، وتراجع المستوى المعيشي والاقتصادي للأسر التي لم تعد قادرة على دفع نفقات تعليم أبنائها بالإضافة إلى دفع بعض الأسر أبنائها للعمل لتوفير لقمة العيش، كما لعب انقطاع دفع رواتب المعلمين دورا كبيرا في تدهور التعليم حيث انسحب العديد من المدرسين من المدارس وبحثوا عن أعمال أخرى لتوفير لقمة العيش.
- بالإضافة إلى تراجع الانفاق العام على التعليم بسبب الوضع المالي الصعب الذي تواجهه الحكومة منذ بداية الحرب الواقعة على اليمن.

وحقيقة لا يمكن تجاهل هذا التراجع في التحاق الطلاب والطالبات بالتعليم الأساسي، وخاصة الإناث نتيجة لأثارها السلبية على المدى القريب التي تنعكس سلبا على المجتمع في جميع النواحي بدءا بالفتاة فالأسرة فالمجتمع حيث سيؤدي إلى ارتفاع مؤشرات الأمية وانتشار الجهل فتصبح الفتاة محدودة الفكر والثقافة والعلم لا تمتلك الوعي الصحي والتربوي وتواجه صعوبة في اتخاذ القرارات في حياتها الخاصة وفي محيط أسرتها ومجتمعها فلا تستطيع الاندماج في الحياة الاجتماعية وخاصة في الحياة المعاصرة التي تتطلب المعرفة وستكون غير قادرة على تربية أبنائها تربية واعية وسليمة وغير قادرة على مساعدتهم في التعلم والدراسة ولا تستطيع دعم أسرتها ماديا بالذات في حالة غياب المعيل أو عدم قدرته على العمل لأسباب صحية أو نفسية ومن هذه الآثار تفاقم حجم المشكلات الاجتماعية كالزواج والحمل المبكر والتي سيكون لها تبعات صحية وتبعات اقتصادية على الأسرة والدولة كما أن مشاركة النساء في عملية التنمية ستقل وستصبح النساء عنصر غير فاعل في المجتمع.

4 التعليم الثانوي:

جدول يوضح عدد الملتحقين بالتعليم الثانوي

المحافظة	2014			2021		
	ذكور	اناث	اجمالي	ذكور	اناث	اجمالي
اب	41,329	26,877	68,206	018,15	38,772	90,582
ابين	7,486	3,410	10,896	8,160	3,841	12,001
الأمانة	38,102	37,389	75,491	42,716	48,166	90,882
البيضاء	6,095	2,914	9,009	6,648	4,091	10,739
تعز	52,916	43,180	96,096	62,702	51,554	114,256
الجوف	2,353	1,666	4,019	3,853	2,405	6,258
حجة	16,212	9,043	25,255	23,460	16,112	39,572
الحديده	17,968	16,426	34,394	20,004	23,734	43,738
حضرموت	15,905	9,069	24,974	18,346	10,088	28,434
ذمار	18,929	8,340	27,269	27,422	15,006	42,428
شبوه	7,519	2,481	10,000	9,658	3,119	12,777
صعده	5,727	2,455	8,182	6,599	4,144	10,743
صنعاء	27,818	14,057	41,875	27,008	16,862	43,870
الضالع	10,909	6,144	17,053	12,787	7,204	19,991
عدن	12,368	9,262	21,630	15,194	12,579	27,773
عمران	14,185	7,398	21,583	18,094	12,646	30,740
لحج	14,255	8,383	22,638	18,061	10,898	28,959
مارب	3,766	2,857	6,623	4,544	3,513	8,057
المحويت	6,497	3,926	10,423	10,100	6,004	16,104
المهره	673	828	1,501	1,153	1,196	2,349
ريمه	4,332	2,054	6,386	6,495	3,961	10,456
سقطرى	834	829	1,663	1,292	1,241	2,533
الإجمالي	326,178	218,988	545,166	396,106	297,136	693,242

المصدر: وزارة التعليم التربية والتعليم -استبيان جمع البيانات لتقرير وضع المرأة ٢٢٠٢ م

شكل يوضح عدد الملتحقين بالتعليم الثانوي

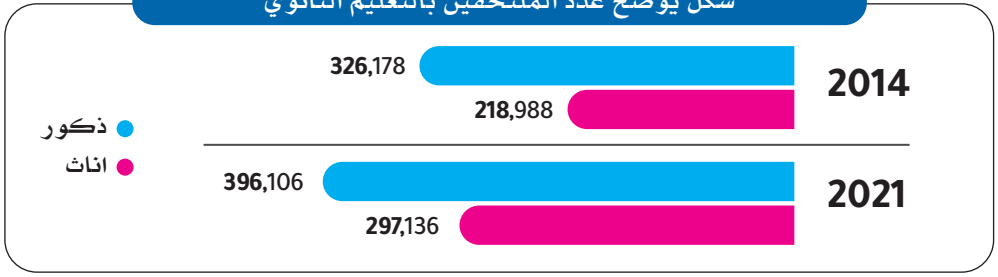

من الجدول يتضح تطور أعداد الملتحقين بالتعليم الثانوي من (٥٤٥,١٦٦) في عام ٢٠١٤م الى (٦٩٣,٢٤٢) في عام ٢٠٢١م الفجوة ما بين التحاق الذكور والإناث كانت لصالح الذكور بما نسبته ٦٠٪ و٤٠٪ إناث في عام ٢٠١٤م وارتفعت النسبة في عام ٢٠٢١م الى ٤٢,٨٪ للإناث مقابل ٥٧,٢ ٪ للذكور.

أما بالنسبة لمعدلات الالتحاق العام وفقا لعدد السكان في هذه المرحلة العمرية فقد بلغ في عام ٢٠١٤ م (٣٥,٤٪) للذكور و (٢٥,٥٪) للإناث ، وارتفعت النسبة في عام ٢٠٢١م الى (٤١,٤٪) للذكور و (٣٢,٣٪) للإناث ونجد أن نسبة الارتفاع للإناث أكبر من الذكور بفارق ١٠٪ تقريبا ويرجع ذلك الى ارتفاع مستوى وعي المجتمع اليمني بأهمية التعليم بشكل عام وبتعليم الفتاة بشكل خاص، رغم صعوبة الوضع الاقتصادي للأسر خاصة في الأرياف والتي تسببت في عزوف بعض الشباب عن مواصلة تعليمهم وأن يحملوا على كاهلهم عبء البحث عن أعمال مدرة للدخل ، ومع ذلك تعتبر هذه النسب متواضعة بالنسبة لعدد السكان في هذه المرحلة العمرية وبحاجة إلى أن تكون من الأولويات التي تعمل عليها الدولة وكل الشركاء العاملين في هذا المجال .

5 أعضاء هيئة التدريس في التعليم الأساسي والثانوي :

جدول يبين عدد المعلمين / ات

عدد المعلمين	2014			2021		
	ذكور	اناث	اجمالي	ذكور	اناث	اجمالي
رياض الأطفال	204	4,506	4,710	753,1	1,178	2,535
التعليم الثانوي	5,645	1,970	7,615	5,895	2,141	8,036
التعليم الأساسي	85,487	38,891	124,378	88,439	38,405	126,844
المدارس المشتركة تعليم أساسي وثانوي	64,789	32,041	96,818	67,234	33,030	100,253
الإجمالي	156.125	77.408	233.533	162.925	74.754	237.679

المصدر: وزارة التربية والتعليم -استبيان جمع البيانات لتقرير وضع المرأة ٢٠٢٢ م

شكل رقم (M1_E3_05) عدد المعلمين / ات

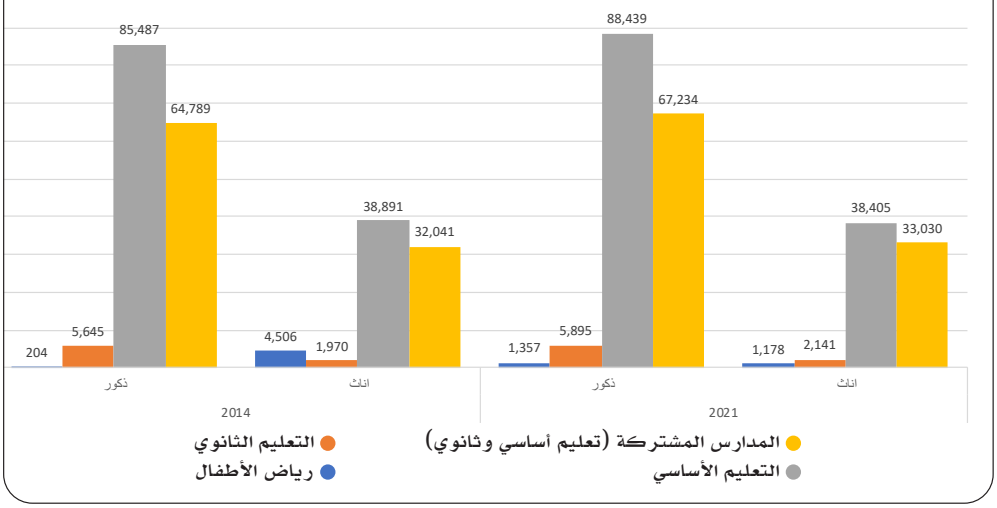

من بيانات الجدول يتضح بأن العدد الإجمالي للمعلمين في التعليم الأساسي في عام ٢٠١٤ م كان (١٢٤,٣٧٨) نسبة الإناث (٣١٪) وفي عام ٢٠٢١م أرتفع العدد الإجمالي الى (١٢٦,٨٤٤) ولكن نسبة الإناث انخفضت بمعدل ١٪ فقط (٣٠٪) في عام ٢٠٢١م، ويعود ذلك إلى انقطاع دفع رواتب المعلمين والمعلمات بسبب الحرب والحصار والعدوان والحصار الذي جعل البعض يبحث عن فرص عمل أخرى نظرا لتردي الأوضاع المعيشية وزيادة معدلات الفقر في أوساط المجتمع.

كما بلغ إجمالي عدد المعلمين في رياض الأطفال والتعليم الأساسي والثانوي في عام ٢٠١٤م (٢٣٣,٤٠٨) وارتفع ليصل في عام ٢٠٢١م الى (٢٣٧,٦٧٩) نسبة الإناث (٣١٪) ويعد قطاع التعليم من أهم القطاعات التي يتقبل المجتمع عمل النساء فيه ويعد أكبر قطاع يشغل الإناث.

6 التسرب من التعليم

جدول يوضح نسبة التسرب من التعليم الاساسي والثانوي

نسبة التسرب	2014			2021		
	ذكور	اناث	اجمالي	ذكور	اناث	اجمالي
التعليم الأساسي	5.3%	6.4%	5.8%	6.6%	7.8%	7.1%
التعليم الثانوي	4.5%	3.6%	2.5%	8.0%	6.2%	7.3%

المصدر: وزارة التربية والتعليم - استبيان جمع البيانات لتقرير وضع المرأة ٢٠٢٢ م

شكل يوضح نسبة التسرب من التعليم الاساسي و الثانوي

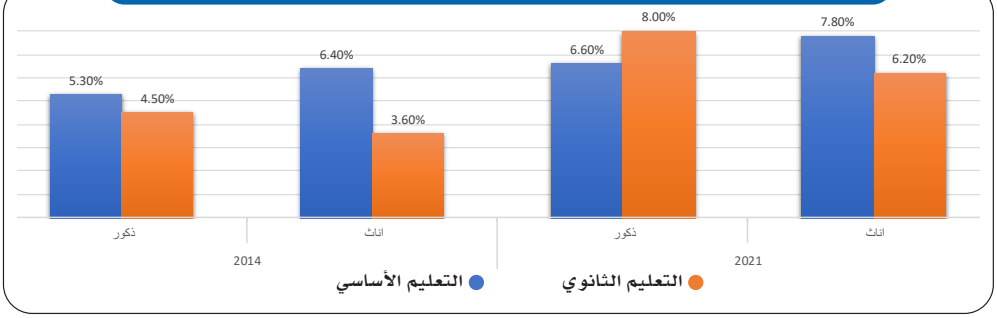

ارتفع معدل تسرب الإناث في التعليم الأساسي من (٦,٤٪) في عام ٢٠١٤م الى (٧,٨) في عام ٢٠٢١م كما ارتفع أيضا معدل تسرب الإناث في التعليم الثانوي من (٣,٦٪)الى (٦,٢٪) في عام ٢٠٢١م،

كما كان معدل التسرب في مرحلة التعليم الثانوي في عام ٢٠١٤ للإناث (٣,٦٪) مقابل (٤,٥٪) للذكور وارتفع المعدل في عام ٢٠٢١م ليصل الى (٨,٠٪) للذكور مقابل (٦,٢٪) للإناث.

والملاحظ أن نسبة تسرب الفتيات أعلى في مرحلة التعليم الأساسي من التعليم الثانوي ونسبة تسرب الفتيان في مرحلة التعليم الثانوي أعلى من التعليم الأساسي حيث يعود ذلك إلى عدم قدرة الأهالي على تحمل تكاليف التعليم في المرحلة الأساسية فيكتفي بتعليم الذكور، وفي المرحلة الثانوية يضطر الذكور لترك الدراسة لمساعدة اسرهم على توفير الاحتياجات الأساسية للحياة من أكل وشرب، وبعضهم يعيلون أسرهم وخاصة في ضل فقد العائل.

وهناك أسباب ودوافع لتسرب الفتيات وتركهن مقاعد الدراسة بعضها اقتصادية وبعضها اجتماعية ومن أهمها وأكثرها تأثيرا الأسباب الاقتصادية المتمثلة بالفقر وضعف المستوى المعيشي الذي ازداد سوءا بسبب الحرب الواقعة على اليمن فقلة الدخل تشكل عامل ضغط على الكثير من الأسر فهناك أسر لا تستطيع توفير حقيبة مدرسية وزي مدرسي ومستلزمات

المدرسة وكل ذلك يشكل عبئا ماديا على الأسرة يتسبب في عدم مقدرتهم على مواصلة تعليم أبناءهم ، ومن الأسباب الأخرى بعد المدرسة عن السكن وعدم توفر مدارس خاصة بالفتيات في بعض المديريات الريفية فينتج عن ذلك الاختلاط المرفوض في المجتمع اليمني وأيضا تسرب المعلمات بسبب انقطاع الراتب وعدم توفر المعلمات الإناث في المناطق الريفية والكثافة الطلابية والازدحام في الفصول المدرسية خصوصا بعد تدمير الكثير من المدارس بسبب الحرب الواقعة على اليمن ولجوء الطلاب الذين تأثرت مدارسهم إلى الالتحاق بالمدارس الأخرى الأقرب إليهم وهذه الكثافة الطلابية والازدحام يؤدي إلى ضعف قدرة المعلم على الاهتمام بجميع الطلاب مما يتسبب في تدني القدرة على التعلم عند البعض والرسوب المتكرر في المراحل الدراسية المتقدمة مما يجعل بعض الطلاب أو الطالبات يتحرج ويخجل وبالتالي يدفعه إلى التسرب وكذلك عدم توفر الكتاب المدرسي للبعض وضعف كفاءة بعض المعلمين والمعلمات مما يخلق مناخا تعليميا غير جذاب للاستمرار في الدراسة لدى بعض الفتيات ومن الأسباب أيضا وجود نسب عالية من الأمية بين أباء وأمهات بعض الأسر يؤدي إلى عدم الوعي بأهمية تعليم الفتاة والاكتفاء بإلحاقها بالصفوف الدنيا حتى تقرأ وتكتب فقط ومن الأسباب المهمة أيضا النزوح وعدم استقرار الأسر النازحة وتدهور وضعهم المعيشي مما جعل الاهتمام الأكبر لدى هذه الأسر هو الحصول على أساسيات العيش من مأكل وملبس ومأوى ويبعدهم عن الاهتمام بتعليم أبنائهم واستكمال دراستهم.

7 الطلاب النازحين

من بيانات الجدول يتضح أن العدد الإجمالي للطلاب النازحين في مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي بلغ (١٠٧,٦٣٣) طالب وطالبة نسبة الإناث من العدد الإجمالي (٤٤,٣٪) وكانت أعلى المحافظات التي نزح منها الطلاب هي محافظة تعز تليها محافظة إب ويواجه بعض الطلاب والطالبات النازحين صعوبات إدارية وإجرائية واقتصادية في الالتحاق بالتعليم في المجتمعات المضيفة مما يعني انضمام أغلبهم إلى الطلاب خارج المدارس.

جدول يوضح عدد الطلاب / ات النازحين / ات في مرحلة التعليم الأساسي

المحافظة	2016		
	ذكور	اناث	اجمالي
الأمانة	5179	4543	9722
صنعاء	924	666	1590
عدن	0	0	0
حضرموت	180	116	296
تعز	16574	14134	30708
ذمار	2459	1639	4098
إب	7997	6648	14645
الحديدة	1984	1540	3524
عمران	1849	1282	3131
البيضاء	1365	979	2344
مارب	1501	1413	2914
حجة	4248	2890	7138
صعده	1943	1038	2981
لحج	363	361	724
ابين	129	79	208
المحويت	1359	1176	2535
شبوه	69	55	124
المهرة	42	26	68
الجوف	249	185	434
ريمه	1113	792	1905
الضالع	369	266	635
سقطرى	0	0	0
الاجمالي	49.896	39.828	89,724

المصدر: وزارة التربية والتعليم -استبيان جمع البيانات لتقرير وضع المرأة ٢٠٢٢ م

البيان		2014	2021
عدد الملتحقين برياض الأطفال	إجمالي	32,890	42,546
	ذكور	17,708	22,716
	إناث	15,182	19,830
عدد المدرسين في رياض الأطفال	إجمالي	4,710	2,535
	ذكور	204	1,357
	إناث	4,506	1,178
عدد طلاب المرحلة الأساسية	إجمالي	4,860,128	5,387,146
	ذكور	2,706,621	2,940,894
	إناث	2,153,507	2,446,252
نسبة الطلاب الذكور الى إجمالي الطلاب		% 55.69	% 54.59
نسبة الطالبات الاناث الى إجمالي الطلاب		% 44.31	% 45.41
عدد المدرسين في التعليم الأساسي	إجمالي	124,378	126,844
	ذكور	85,487	88,439
	إناث	38,891	38,405
عدد طلاب المرحلة الثانوية	إجمالي	545,166	693,242
	ذكور	326,178	396,106
	إناث	218,988	297,136
نسبة الطلاب الذكور إلى إجمالي الطلاب		% 59.83	% 57.14
نسبة الطالبات الإناث إلى إجمالي الطلاب		% 40.17	% 42.86
عدد المدرسين في التعليم الثانوي	إجمالي	124,378	126,844
	ذكور	85,487	88,439
	إناث	38,891	38,405
عدد المدرسين	إجمالي	545,166	693,242
	ذكور	326,178	396,106
	إناث	218,988	297,136
نسبة الطلاب المتسربين من المرحلة الأساسية	إجمالي	5.9%	7.2%
	ذكور	5.3%	6.6%
	إناث	6.4%	7.8%
نسبة الطلاب المتسربين من المرحلة الثانوية	إجمالي	4,1%	7.1%
	ذكور	4.5%	8.0%
		3.6%	6.2%

النتائج:

1. نتيجة لآثار الحرب والحصاروالعدوان تسرب ونزح العديد من التلاميذ حيث بلغ عدد الأطفال خارج النظام التعليمي أكثر من ٢ مليون طفل ويمثلون أكثر من ربع الأطفال في سن الدراسة.
2. تدهور الوضع الاقتصادي وارتفاع معدلات الفقر والبطالة وضعف قدرة الكثير من الأسر على تحمل نفقات تعليم أبنائهم له علاقة مباشرة بتسرب الفتيات من التعليم وعدم التحاق البعض بالمدارس.
3. الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية للمدارس والمنشئات التعليمية سواء كانت أضرار كلية أو جزئية وإغلاق البعض الاخر منها، واستخدام البعض منها لإيواء النازحين وأخرى كمراكز للحجر الصحي مثلت تحديات كبيرة أعاقت العديد من الطلاب من مواصلة تعليمهم.
4. ساهم انقطاع دفع رواتب المعلمين في تدني التحاق الطلاب والطالبات بالتعليم.

التحديات:

1. صعوبة ترميم وإعادة بناء المدارس والمنشئات التعليمية التي تضررت وتوفير مخصصات للترميم والصيانة وتوقف المشاريع الرأسمالية والاستثمارية. في ظل الوضع المادي الصعب الذي تعاني منه البلد بسبب الحرب والحصار.
2. ارتفاع معدلات التسرب للكوادر التعليمية والإدارية وطلاب المدارس لكل من الذكور والإناث وخاصة الإناث نتيجة لمعاناة الناس من تردي الأوضاع المعيشية وزيادة معدلات الفقر بين أوساط المجتمع.
3. انقطاع صرف مرتبات المعلمين والكادر التربوي والتعليمي في المدارس الحكومية.
4. النقص في توفير الكتاب المدرسي والمستلزمات المدرسية
5. نزوح الطلبة ومعلميهم من مدارسهم في مناطق المواجهات.
6. تدني الانفاق على التعليم بصورة عامة نتيجة للصعوبات الكبيرة التي تواجه القطاع المالي بسبب انهيار الموازنة العامة للدولة والتدهور الشديد في الإيرادات بعد توقف صادرات النفط والغاز بسبب الحرب القائمة على اليمن.
7. جائحة كورونا التي أثرت على التعليم وتوقف الدراسة خلال الثلاثة الأشهر الأولى من عام ٢٠٢٠م.

المقترحات:

1. إيجاد المعالجات لإعادة دفع رواتب المعلمين في المحافظات التي لا يتم فيها صرف المرتبات.
2. إعداد خطة تدريجية لبناء وترميم المدارس التي تعرضت لأضرار جزئية أو كلية بسبب الحرب والحصار والعدوان في جميع أنحاء البلاد.
3. دراسة وتحديد نسبة الاحتياج الفعلي من المدارس والفصول الدراسية للفتيات لكل مديرية ووضع خطة تغطية تدريجية لزيادة عدد المدارس والفصول في المناطق الريفية والنائية بما يتوافق مع الوضع المادي للبلد وإدخال نظام الدوام المدرسي ذو الفترتين مراعاة لمسؤوليات الفتيات المنزلية والزراعية في المناطق الريفية.

4. توفير فرص التعليم التعويضي للأطفال الذين تسربوا من النظام التعليمي ويمكن فتح برامج التعليم التعويضي في الإجازة الصيفية.
5. توفير الحوافز للمعلمين وللكادر الإداري والنفقات التشغيلية للمدارس.
6. توسيع مشاركة المنظمات والجهات المانحة في تحسين واقع تعليم الفتيات تحت إشراف وزارة التربية والتعليم بتوفير الأولويات الأساسية كترميم وتشييد المدارس الخاصة بالفتيات في الأماكن التي تحتاج لذلك وتوجيه مشاريع تطوير وتحسين تعليم الفتيات بشكل متوازن عليها.
7. التوسع في طباعة الكتاب المدرسي وايصاله للمدارس والمناطق النائية، ووضع آلية عملية لجمع الكتب المستخدمة في المدارس وتوزيعها للأسر الغير قادرة على شراء الكتب.
8. تطوير المناهج الدراسية لتواكب الثورة التنموية العالمية في شتى المجالات ولتشمل المفاهيم والمبادئ والقيم الأخلاقية الإسلامية
9. توفير فصول دراسية في مناطق وتجمعات النازحين.
10. رسم سياسة للاكتفاء الذاتي من كادر المعلمين والمعلمات بالنسبة لكل مديرية وقرية.
11. بناء قدرات ومهارات المعلمين بعد تحديد احتياجاتهم التدريبية.
12. مساعدة أسر الفتيات للتغلب على الظروف الاقتصادية وذلك من خلال وضع برامج للتمكين الاقتصادي للأسر.
13. التوسع في إجراء حملات التوعية في المناطق التي ظهر فيها تراجع في التحاق الفتيات بالمدارس وفي المناطق الريفية لتوعية الأسر عن أهمية تعليم الفتيات وأثره المستقبلي على أسرتها ومجتمعها.
14. توجيه المدارس للعمل على استقطاب الأسرة بكل الوسائل الممكنة من خلال مجالس الآباء والأمهات لأجل التفاعل معها لحل مشكلات الأبناء والفتيات بشكل خاص.
15. العمل على أن يكون توقيت الدراسة للفتيات مسائي في المناطق الريفية كي تتمكن الفتيات من الحضور حيث أنه الوقت الذي غالبا ما يكون فيه وقت الفراغ من مسؤوليات المنزل.

1 الاضرار التي لحقت بالبنية التحتية في قطاع التعليم الفني والتدريب المهني

تعرضت مرافق التعليم الفني والتدريب المهني وفقا للجدول لأضرار بالغة نتيجة للضربات الجوية المباشرة حيث بلغ إجمالي عدد المرافق المستهدفة بشكل مباشر (٤٧) مرفقا و (٢٠) مرفقا تضرر بشكل جزئي، كانت أكثر المرافق المتضررة في محافظات صنعاء -أمانة العاصمة-الحديدة -تعز، و أقل المحافظات هي حضرموت شبوه، ريمه، سقطرى، كما انخفض عدد مرافق التعليم الفني والتدريب المهني من (٨٨) في عام ٢٠١٤ الى (٧٢) في عام ٢٠٢١م. وهذا الدمار الذي حل بمؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني بسبب الحرب والحصار والعدوان أدى الى توقف العملية التعليمية الفنية والمهنية في بعض المحافظات وحرمان عدد كبير من الطلاب من مواصلة تعليمهم وخصوصا الاناث نظرا للوضع المعيشي الصعب المقيد لتحركات الفتيات والانتقال الى مناطق أو محافظات أخرى .

جدول رقم (M1_E2_01) يبين الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية في مرافق التعليم الفني والتدريب المهني على مستوى المحافظات *

الجهة / المحافظة	تدمير المرافق المستهدفة بشكل مباشر	تدمير المرافق المستهدفة بشكل غير مباشر
أمانة العاصمة	2	6
صنعاء	7	0
عدن	1	4
حضرموت	0	0
تعز	2	2
ذمار	3	0
إب	2	1
الحديدة	4	3
عمران	2	0
البيضاء	5	0
حجة	4	0
صعده	3	0
لحج	3	1
أبين	3	2
المحويت	1	0
شبوه	1	0
المهرة	0	0
الجوف	1	0
مأرب	1	0
ريمه	0	0
الضالع	2	1
سقطرى	0	0
الإجمالي	47	20

* المصدر: وزارة التعليم الفني - استبيان جمع البيانات لتقرير وضع المرأة ٢٢٠٢ م

2 الالتحاق بالتعليم الفني والتدريب المهني:

كان إجمالي عدد الطلاب الملتحقين في المعاهد التقنية والمهنية في عام ٢٠١٤ (٣٢,٥٥٨) طالب وطالبة منهم (٤,٨٤٤) إناث مقابل (٢٧,٧١٤) ذكور (نسبة الاناث ١٤,٦٪) وفي عام ٢٠١٩م ارتفع عدد الطلاب والطالبات الملتحقين بمقدار ضئيل حيث وصل إلى (٣٧,٨٧٥) منهم (٦,٦١٧) إناث و(٣١,٢٥٨) ذكور، نسبة الإناث (١٧,٥٪) بزيادة ثلاث نقاط عن العام ٢٠١٤م.

الملاحظ ضعف مستوى الالتحاق بمعاهد التعليم الفني والتدريب المهني للذكور والإناث بشكل أكبر يعود ذلك الى:

- الظروف التي تمر بها البلد بسبب الحرب الواقعة عليها والتي أثرت على المواطنين في جميع المجالات.
- وجود جهل بماهية التعليم والتدريب المهني كونه ضعيف في اليمن من الناحيتين التعليمية والتطبيقية وضعيف في التنسيق بين التخصصات التي تطرحها مؤسسات التدريب المهني وحاجة السوق بالذات في المجالات التي تخص الإناث.
- النظرة النمطية السائدة في المجتمع بشكل عام بأن هذا التعليم غير مجد وينظر إليه بدونية مقارنة بالتعليم الأكاديمي.
- الفقر والجهل وصعوبة التضاريس الجغرافية والتشتت السكاني بين القرى المتباعدة في الأرياف مع صعوبة توفر وسائل النقل بالإضافة لعدم تقبل المجتمع لتعليم وتدريب الفتاة في معاهد مختلطة.
- قلة عدد الكادر النسوي المدرب للتعليم في مجال التعليم الفني والمهني.

شحة الموارد والإمكانات المعتمدة لتنفيذ البرامج والدورات المتخصصة في جميع مجالات التدريب الفني والمهني خصوصا في الظروف الحالية الصعبة التي تمر بها البلد.

ولمعالجة هذه الأسباب يجب النظر وفق رؤية استراتيجية إلى أهمية تأهيل الشباب والشابات خارج مساحات التعليم الجامعي والذي أفرز الكثير من العاطلين عن العمل بسبب ضعف قدرته على مواكبة احتياجات سوق العمل، حيث أن التعليم المهني ينعكس على الاقتصاد الوطني والتنمية الاقتصادية ويعمل على تحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين والتركيز عليه سيؤدي الى إزالة خلل التوازن في سوق العمل وخلق فرص عمل جديدة وسد النقص في الأيدي العاملة في الحرف والمهن الأخرى المطلوبة ويجب أن يشمل الذكور والإناث على حد سواء.

3 أعضاء هيئة التدريس:

كان العدد الإجمالي لأعضاء هيئة التدريس في مرافق التعليم الفني والتدريب المهني في عام ٢٠١٤ وفقا لبيانات الجدول التالي (٥٤١٥) منهم (٩٨٧) اناث بنسبة (١٨٪) وفي عام ٢٠٢١م لم نستطيع الحصول على كامل البيانات من وزارة التعليم الفني والتدريب المهني نتيجة لظروف البلد في المرحلة الحالية فهناك بيانات (١٣) محافظة غير متوفرة للأسف والعدد الإجمالي لبيانات التسع محافظات بلغ (٢١٠٧) منهم (٣٤٠) اناث بنسبة (١٦٪).

جدول رقم (M1_E2_04) يبين عدد أعضاء هيئة التدريس في مرافق التعليم الفني والتدريب المهني

المحافظة	2014			2021		
	ذكور	اناث	اجمالي	ذكور	اناث	اجمالي
صنعاء الأمانة	561	152	713	555	151	706
عدن	610	292	902	-	-	-
حضرموت الساحل	291	55	346	-	-	-
تعز	850	155	1,005	97	19	116
ذمار	327	38	365	254	36	280
إب	290	41	331	253	37	279
الحديدة	232	62	294	231	62	183
عمران	150	9	159	150	9	159
البيضاء	58	4	62	23	1	23
حجة	183	39	222	80	25	105
صعده	43	0	43	-	-	-
لحج	155	48	203	-	-	-
ابين	204	71	275	-	-	-
المحويت	124	0	124	124	0	124
شبوه	-	-	-	-	-	-
المهرة	125	18	143	-	-	-
الجوف	6	0	6	-	-	-
مأرب	25	-	25	-	-	-
ريمه	27	1	28	-	-	-
الضالع	71	2	73	-	-	-
سقطرى	-	-	-	-	-	-
حضرموت الوادي	96	-	96	-	-	-
الإجمالي	4,428	987	5,415	1,767	340	2,107

المصدر : وزارة التعليم الفني والتدريب المهني - استبيان جمع البيانات لتقرير وضع المرأة ٢٠٢٢ م

4 التخرج:

جدول رقم (M1_E2_05) يبين عدد المتخرجين / ات من معاهد التعليم الفني وكليات المجتمع والمستوى التقني

المحافظة	2014			2021		
	ذكور	اناث	اجمالي	ذكور	اناث	اجمالي
المتخرجين من معاهد التعليم الفني	6,858	1,306	8,164	3,062	1,166	4,228
المتخرجين من كليات المجتمع والمستوى التقني ثلاث سنوات	827	292	1,119	294	209	503
الإجمالي	**7685**	**1598**	**9,283**	**3,356**	**1,375**	**4,731**

المصدر: وزارة التربية والتعليم -استبيان جمع البيانات لتقرير وضع المرأة ٢٠٢٢ م

شكل رقم ( ) عدد المتخرجين / ات من معاهد التعليم الفني وكليات المجتمع

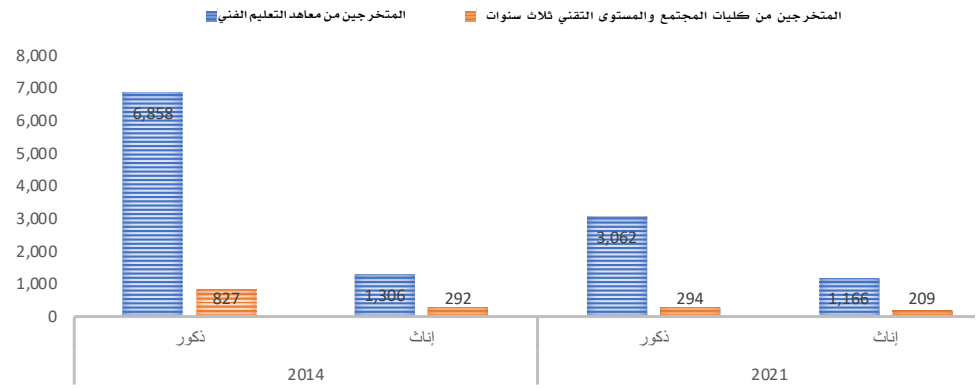

وفقا لبيانات الجدول بلغ اجمالي عدد المتخرجين من معاهد التعليم الفني وكليات المجتمع والمستوى التقني في عام ٢٠١٤ (٩٢٨٢) منهم (١٥٩٨) اناث بنسبة (١٧٪) وفي عام ٢٠٢١م أنخفض العدد الى (٤٧٢١) نسبة الاناث (١٧٪) (بسبب عدم توفر بيانات أكثر من (١٣ محافظة) بسبب الأوضاع التي تمر بها البلد، وهو الامر الذي يجعل عملية التخطيط والمتابعة والتقييم ناقصة للأسف الشديد. العالي

التعليم العالي

1 الاضرار التي لحقت بالبنية التحتية في التعليم العالي

جدول رقم (M1_E1_01) يبين الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية في مرافق التعليم العالي

الجهة	تدمير مباني كلي	تدمير مباني جزئي	تلف معامل (مختبرات، أجهزة، حواسيب)	تلف شبكات ، انترنت ، كهرباء، مياه	احتراق مكتبات
الوزارة والجهات التابعة لها	-	1	201	-	-
الجامعات الحكومية	26	37	86	18	6
الجامعات الاهلية	10	16	65	13	4
الإجمالي	36	54	352	31	10

المصدر : وزارة التعليم العالي - استبيان جمع البيانات لتقرير وضع المرأة ٢٠٢٢ م

بالنظر إلى بيانات الجدول أعلاه نجد أن مرافق التعليم العالي لم تسلم من التعرض لهجمات الغارات الجوية حيث بلغ عدد المرافق التي تضررت بشكل كلي (٣٦) مرفق والمرافق التي تضررت بشكل جزئي (٥٤) مرفقا بالإضافة إلى مجموعة من الأضرار الأخرى التي طالت تجهيزات المعامل في الجامعات والمكتبات بسبب الحرب والحصار والعدوان وهذا الوضع أعاق الجامعات من الاستمرار بتقديم خدماتها للطلاب.

2 الالتحاق بالتعليم العالي:

جدول رقم (M1_E1_02) يبين مؤشرات الالتحاق بالجامعات الحكومية

الجامعة	2014/2013			2022/2021		
	ذكور	اناث	اجمالي	ذكور	اناث	اجمالي
جامعة صنعاء	49,804	21,543	71,347	737,63	23,845	60,582
جامعة عدن	22,834	13,783	36,617	-	-	-
جامعة حضرموت	8,629	3,676	12,305	-	-	-
جامعة تعز	11,552	11.966	23,518	-	-	-
جامعة ذمار	10,317	3,172	13,489	9,055	3,444	12,499
جامعة إب	8,315	4,421	12,736	9,248	5,384	14,632
جامعة الحديدة	2,424	2,052	4,476	8,748	4,840	13,588
جامعة عمران	6,167	1,476	7,643	1,995	623	2,618
جامعة البيضاء	1,940	919	2,859	-	-	-
جامعة حجة	4,950	2,327	7,277	1,784	1,470	3,254
الإجمالي	126,932	65,335	192,267	67,567	39,606	107,173

المصدر : وزارة التعليم العالي - استبيان جمع البيانات لتقرير وضع المرأة ٢٠٢٢ م

شكل رقم (M1_E1_02) مؤشرات الالتحاق بالجامعات الحكومية

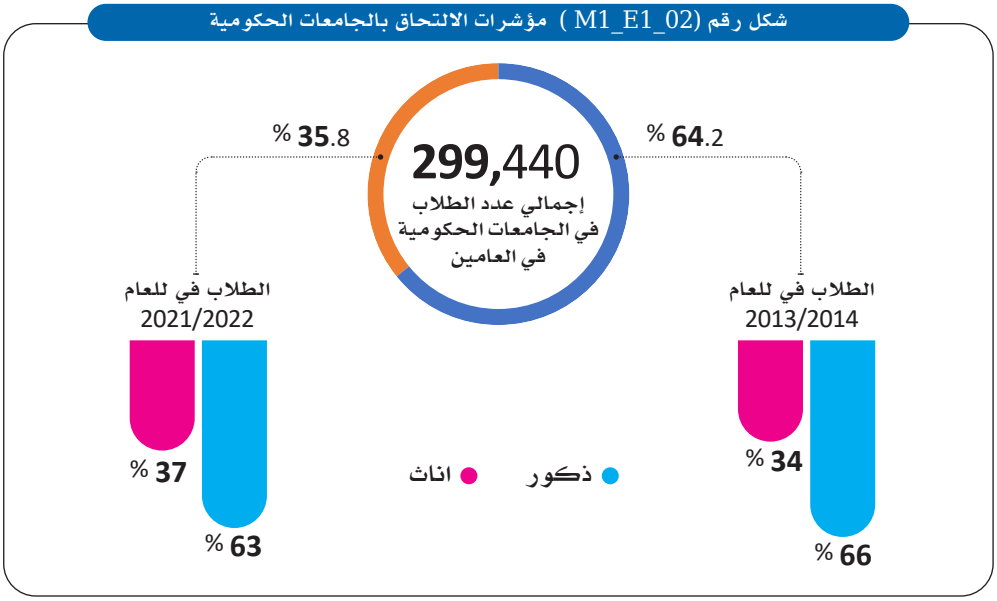

جدول رقم (M1_E1_03) يبين الملتحقين بحسب التخصصات في الجامعات الحكومية والخاصة

الجامعة	2014/2013			2022/2021		
	ذكور	اناث	اجمالي	ذكور	اناث	اجمالي
عدد الملتحقين في التخصصات الإنسانية في الجامعات الحكومية	87,494	49,967	137,461	20,214	27,184	47,398
عدد الملتحقين في التخصصات التطبيقية في الجامعات الحكومية	37,498	14,449	51,947	24,540	10,982	35,522
عدد الملتحقين في التخصصات الإنسانية في الجامعات الخاصة	42,065	19,443	61,508	10,080	5,618	15,698
عدد الملتحقين في التخصصات التطبيقية في الجامعات الخاصة	19,684	5,339	25,023	11,698	5,498	17,196
عدد طلاب /ات الدراسات العليا منح خارجية	-	-	311	-	-	311
الإجمالي	**186,741**	**89,198**	**276,250**	**66,532**	**49,282**	**116,125**

المصدر : وزارة التعليم العالي - استبيان جمع البيانات لتقرير وضع المرأة ٢٠٢٢ م

شكل رقم (M1_E1_03) الملتحقين بحسب التخصصات في الجامعات الحكومية والخاص

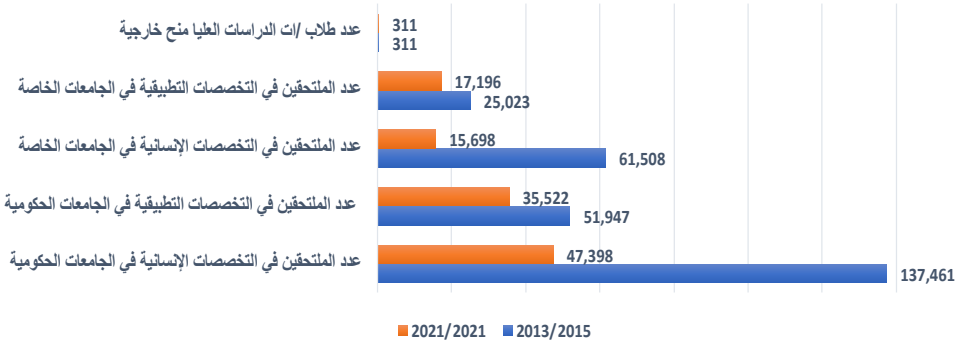

يتضح من بيانات الجدولين أن هناك تراجع في عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم الجامعي من (٢٧٦,٢٥٠) ألف طالب في العام الدراسي ٢٠١٤ م الى (٢٣٨,٧٩٠) ألف طالب في العام الدراسي ٢٠١٨-٢٠١٩م والى (١١٦,١٢٥) في عام ٢٠٢١م وكان التراجع أكبر في الجامعات الحكومية حيث تراجع عدد الملتحقين بالتعليم الحكومي من (١٩٢,٢٦٧) ألف طالب في عام ٢٠١٤م ووصل الى (١٧٢,٢٧٩) ألف طالب في العام الدراسي ٢٠١٨-٢٠١٩م والى (١٠٧,١٧٣) في عام ٢٠٢١م.

وهناك ارتفاع ضئيل في نسبة التحاق الفتيات في التعليم الجامعي فقد ارتفعت النسبة من ٣٠٪ في عام ٢٠١٢ الى ٣٢٪ في عام ٢٠١٤م وارتفعت لتصل الى ٣٤,٤٪ في عام ٢٠١٩م. وبالمقابل هناك تراجع في عدد الملتحقين من الذكور فقد بلغت النسبة في عام ٢٠١٢م ٧٠٪ وفي عام ٢٠١٤ كانت ٦٧,٧٪ وتراجعت لتصل الى ٦٥,٦٪ في عام ٢٠١٩م.

ويعود هذا التراجع إلى العديد من الأسباب أهمها:

تضرر عدد كبير من مرافق التعليم العالي جراء الغارات الجوية والوضع الاقتصادي الصعب الذي تسبب في ضعف مستوى الدخل لدى أسر أولياء أمور الطلاب مما أثر ذلك على التحاق أبنائهم بالتعليم وتسرب البعض وانقطاعهم وخاصة الاناث بالإضافة إلى آثار الحرب والحصار والعدوان التي حدت من إتمام التعليم الجامعي نظرا للظروف الأمنية وضعف توفر الخدمات الميسرة للتعليم مثل توفر المواصلات وأزمة المشتقات النفطية المتكررة خاصة للقادمين من الأرياف والمديريات.

ويلاحظ ارتفاع نسبة التحاق الإناث مقارنة بالذكور في عام ٢٠٢١م في التخصصات الإنسانية في الجامعات الحكومية ويعود ذلك إلى قلة تكلفة الدراسة في هذه المجالات وسهولتها مقارنة بالتخصصات التطبيقية بالإضافة الى ضعف التنسيق والربط بين متطلبات سوق العمل والتخصصات المطلوبة فيه وتوعية وتشجيع الطلاب والطالبات للالتحاق بهذه التخصصات وأيضا عدم تواجد آليه لتوجيه وتشجيع الفتيات في الأرياف وتقديم الحوافز لهن لاستكمال تعليمهن الجامعي لسد الاحتياج الوظيفي في مناطقهن كمجالات التربية والطب وغيرها من المجالات التي يؤثر غياب المتخصصات فيها من النساء على المجتمع بشكل كبير.

جدول رقم (M1_E1_05) يبين عدد الخريجين بحسب التخصص والسنة

الالتحاق في الجامعات الحكومية / الخاصة	2014/2013			2022/2021		
	ذكور	اناث	اجمالي	ذكور	اناث	اجمالي
عدد المتخرجين من الجامعات الحكومية في التخصصات الإنسانية	9,740	7,617	17,357	783	466	1,249
عدد المتخرجين من الجامعات الحكومية في التخصصات التطبيقية	5,486	3,130	8,616	671	296	967
عدد المتخرجين من الجامعات الخاصة في التخصصات الإنسانية	2,753	1,598	4,351	1,126	673	1,799
عدد المتخرجين من الجامعات الخاصة في التخصصات التطبيقية	3465	1869	5334	1,090	597	1,687
الإجمالي	21,444	14,214	35,658	3,670	2,032	5,702

المصدر : وزارة التعليم العالي - استبيان جمع البيانات لتقرير وضع المرأة ٢٠٢٢ م

شكل رقم (M1_E1_05) عدد الخريجين بحسب التخصص و السنة

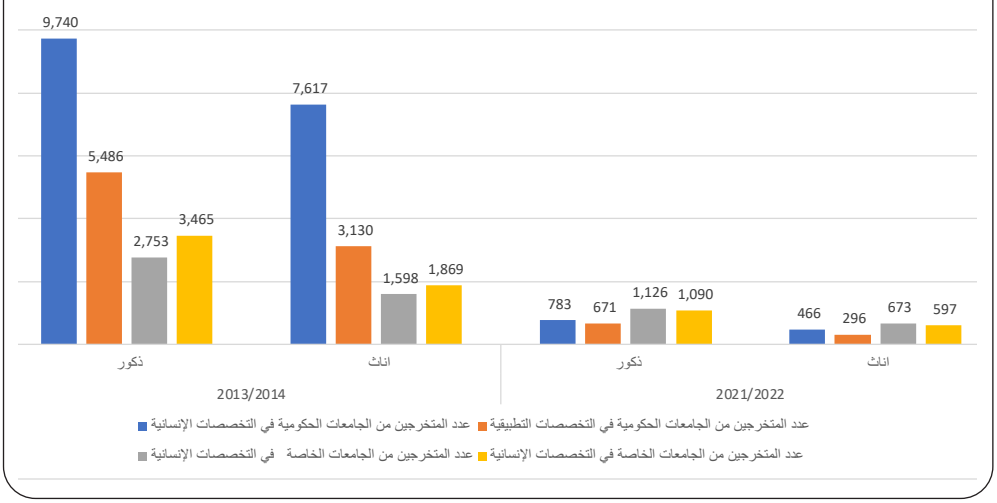

من بيانات الجدول أعلاه أتضح أن اجمالي عدد المتخرجين من الجامعات الحكومية والخاصة في عام ٢٠١٤ قد بلغ (٣٥,٦٥٨) نسبة الاناث بلغت (٣٩,٩٪) وأنخفض العدد الإجمالي في عام ٢٠٢١م ليصل الي (٥٧٠٢) نسبة الإناث (٣٥,٦٪).

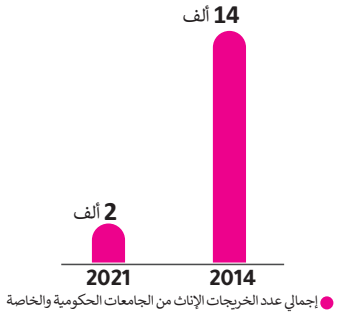

ومخرجات التعليم العالي هذه لا تفي بمتطلبات سوق العمل في ظل الاحتياجات الراهنة للمجتمع وتطوره حيث ما نسبته ٧٠٪ من هذه المخرجات في المجالات الإنسانية وسوق العمل لا يحتاجها كلها فهو يحتاج الي تخصصات علمية وتقنية ومهنية، وبالتالي تنعكس اثارها على صعوبة التوظيف لخريجي العلوم الإنسانية وتحديدا الإناث مما يعني ارتفاع نسبة البطالة.

جدول رقم (M1_E1_09) المنح الداخلية والخارجية

المنح الداخلية والخارجية	2014			2021		
	ذكور	اناث	اجمالي	ذكور	اناث	اجمالي
عدد المستفيدين من المنح الداخلية	% 15	% 85	%	.	.	7,536
عدد المستفيدين من المنح الخارجية	7678	557	8235	.	.	5,562
الإجمالي	7,678	557	8,235	-	-	13,098

المصدر: وزارة التعليم العالي -استبيان جمع البيانات لتقرير وضع المرآة ٢٠٢٢ م

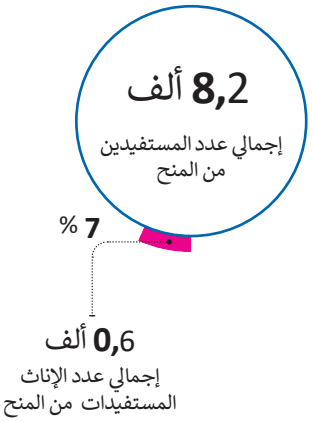

بلغت نسبة الإناث المستفيدات من المنح الداخلية وفقا لبيانات الجدول أعلاه في عام ٢٠١٤ (٨٥٪) وهي مرتفعة مقابل الذكور نظرا لأنها كانت تمنح للأوائل والإناث أكثر تفوقا من الذكور وللقادمين من المحافظات الريفية، لكن بالنسبة للمنح الخارجية فعدد الذكور أكثر بكثير نسبتهم (٩٣٪) مقابل (٧٪) للإناث فقط نظرا لصعوبة انتقال الأنثى للدراسة وحدها في الخارج.

في عام ٢٠٢١م لم نحصل على بيانات مصنفة بحسب النوع من المصدر وبلغ العدد الإجمالي للمنح الداخلية والخارجية (١٣,٠٩٨)

بالإضافة إلى تسجيل (١٥٤٦) طالب وطالبة في برنامج الماجستير و (٥١) طالب وطالبة في برامج الدكتوراه في الجامعات اليمنية.

مؤشرات التعليم العالي والتعليم الفني والمهني:

		2014	2021
التعليم الفني والتدريب المهني			
عدد مرافق التعليم الفني والتدريب المهني		88	72
عدد الملتحقين بالتعليم الفني والتدريب المهني	إجمالي	32,558	37,875
	● ذكور	27,714	31,258
	● إناث	4,844	6,617
● نسبة الطلاب الذكور الى إجمالي الطلاب		% 55.69	% 54.59
● نسبة الطالبات الاناث الى إجمالي الطلاب		% 44.31	% 45.41
عدد المدرسين في التعليم الفني والتدريب المهني	إجمالي	5,415	2,107
	● ذكور	4,428	1,767
	● إناث	987	340
عدد المتخرجين من معاهد التعليم الفني	إجمالي	8,164	4,228
	● ذكور	6,858	3,062
	● إناث	1,306	1,166
عدد المتخرجين من كليات المجتمع والمستوى التقني ثلاث سنوات	إجمالي	1,119	503
	● ذكور	827	294
	● إناث	292	209
إجمالي المتخرجين من معاهد التعليم الفني ومن كليات المجتمع والمستوى التقني ثلاث سنوات	إجمالي	9,283	4,731
	● ذكور	7,685	3,356
	● إناث	1,598	1,375
الجامعات (حكومية وخاصة)			
عدد الطلاب الملتحقين بالجامعات الحكومية	إجمالي	192,267	107,173
	● ذكور	126,932	67,567
	● إناث	65,335	39,606
الملتحقين بحسب التخصصات في الجامعات الحكومية والخاص			
عدد الملتحقين في التخصصات الإنسانية في الجامعات الحكومية	إجمالي	137,461	47,398
	● ذكور	87,494	20,214
	● إناث	49,967	27,184
عدد الملتحقين في التخصصات التطبيقية في الجامعات الحكومية	إجمالي	51,947	35,522
	● ذكور	37,498	24,540
	● إناث	14,449	10,982
عدد الملتحقين في التخصصات الإنسانية في الجامعات الخاصة	إجمالي	61,508	15,698
	● ذكور	42,065	10,080
	● إناث	19,443	5,618

2021	2014		
17,196	25,023	إجمالي	عدد الملتحقين في التخصصات التطبيقية في الجامعات الخاصة
11,698	19,684	● ذكور	
5,498	5,339	● إناث	
116,125	276,250	إجمالي	إجمالي الملتحقين في الجامعات الحكومية / الخاصة
66,532	186,741	● ذكور	
49,282	89,198	● إناث	
65.6%	67.7%	● نسبة الطلاب الذكور الى إجمالي الطلاب	
34.4%	32.0%	● نسبة الطالبات الاناث الى إجمالي الطلاب	
311	**311**	● إجمالي طلاب /ات الدراسات العليا والمنح الخارجية	

1,249	17,357	إجمالي	عدد المتخرجين في التخصصات الإنسانية في الجامعات الحكومية
783	9,740	● ذكور	
466	7,617	● إناث	
967	8,616	إجمالي	عدد المتخرجين من التخصصات التطبيقية في الجامعات الحكومية
671	5,486	● ذكور	
296	3,130	● إناث	
1,799	4,351	إجمالي	عدد المتخرجين من التخصصات الإنسانية في الجامعات الخاصة
1,126	2,753	● ذكور	
673	1,598	● إناث	
1,687	5,334	إجمالي	عدد المتخرجين من التخصصات التطبيقية في الجامعات الخاصة
1,090	3,465	● ذكور	
597	1,869	● إناث	
5,702	35,658	إجمالي	إجمالي المتخرجين من الجامعات الحكومية / الخاصة
3,670	21,444	● ذكور	
2,032	14,214	● إناث	
64,4%	60,1%	● نسبة الطلاب الذكور الى إجمالي الطلاب	
35.6%	39.9%	● نسبة الطالبات الاناث الى إجمالي الطلاب	

5,116	9,644	إجمالي	عدد أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية
4,079	7,510	● ذكور	
1,037	2,134	● إناث	
80.0%	78.0%	● نسبة أعضاء هيئة التدريس الذكور في الجامعات الحكومية الى إجمالي الأعضاء	
20.0%	22.0%	● نسبة أعضاء هيئة التدريس الإناث في الجامعات الحكومية الى إجمالي الأعضاء	

5,312	2,015	إجمالي	عدد أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة
4,145	1,808	● ذكور	
1,167	207	● إناث	
10.2%	89.8	● نسبة أعضاء هيئة التدريس الذكور في الجامعات الخاصة الى إجمالي الأعضاء	
22%	78%	● نسبة أعضاء هيئة التدريس الإناث في الجامعات الحكومية الى إجمالي الأعضاء	

		2014	2021
إجمالي أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية / الخاصة	إجمالي	11.659	10,428
	● ذكور	9,318	8,224
	● إناث	2,341	2,204
● نسبة أعضاء هيئة التدريس الذكور في الجامعات الحكومية والخاصة الى إجمالي الأعضاء		80.0%	79.0%
● نسبة أعضاء هيئة التدريس الإناث في الجامعات الحكومية والخاصة الى إجمالي الأعضاء		20.0%	21.0%

المنح الداخلية والخارجية

إجمالي المستفيدين من المنح الداخلية والخارجية	8,235	13,098

جهاز محو الامية وتعليم الكبار

1 الاضرار التي لحقت بالبنية التحتية لمرافق جهاز محو الامية

أفاد جهاز محو الأمية وتعليم الكبار بأن عدد المرافق المتضررة التابعة له بلغت ثمانية مرافق (٦) منها تضررت بشكل جزئي في محافظات الحديدة – البيضاء – صنعاء ومرفقين تضرروا بشكل كلي في محافظة صعده.

جدول رقم (M1_E4_01) يبين الاضرار التي لحقت بالبنية التحتية لمرافق جهاز محو الامية

الجهة / المحافظة	تدمير مباني حكومية بشكل كلي	تدمير مباني حكومية بشكل جزئي
صنعاء	0	1
تعز	0	0
الحديدة	0	3
عمران	0	0
البيضاء	0	2
صعدة	2	0
الإجمالي	2	6

المصدر: جهاز محو الامية وتعليم الكبار - استبيان تقرير وضع المرأة 2022م

2 معدلات الامية:

جدول رقم (M1_E4_02) يوضح عدد الاميين بحسب السنة و النوع

البيان	عدد الأميين			نسبة الأمية		
	ذكور	اناث	اجمالي	ذكور	اناث	اجمالي
معدلات الامية في 2004 م①	2,068,425	4,036,162	6,104,587	% 29.70	% 60.26	**% 44.7**
معدلات الامية في 2021	1,459,173	4,769,990	6,229,163	% 12.80	% 44.90	**% 28**

المصدر: جهاز محو الامية وتعليم الكبار -استبيان تقرير وضع المرأة 2022م

① لا توجد أي اسقاطات للعام 2014 لذا وضعت المقارنة على 2004 م بناء على نتائج التعداد العام للسكان والمساكن - بيانات 2021 م بناء على الإسقاطات السكانية للعام 2021م

لاتزال معدلات الأمية في بلادنا مرتفعة بالرغم من الجهود المبذولة لتشجيع التعليم والحد من التسرب فهناك أكثر من ستة ملايين من السكان أميين وفقا لإسقاطات السكان للعام ٢٠٢١م أي بنسبه ٢٨٪ من السكان والفجوة ما بين امية النساء والرجال تصل إلى حوالي ٧٦,٥٪ للإناث مقابل ٢٣,٥ ٪.

أما بالنسبة لمعدلات الأمية التي حصلنا عليها بشكل رسمي من جهاز محو الأمية وتعليم الكبار فقد بلغت في عام ٢٠٢١م (٤٤,٩٪ للإناث) بمعني أن هذه النسبة تقترب أو تعادل نصف سكان اليمن من الإناث، مقابل ١٢,٨ ٪ للرجال والمعدل العام للأمية (٢٨٪)

وهذا الوضع مأساوي خاصة وأننا نعيش في القرن الواحد والعشرين فهو لايزال يؤثر على الوضع الاجتماعي للأفراد وعلى مصادر الدخل وعلى انخفاض الإنتاجية وعلى الحصول على فرص عمل وبالتالي توسع دائرة انتشار الفقر، كما تؤثر الأمية على الأطفال خاصة في مرحلة الطفولة المبكرة فتتسبب في عرقلة تطور وظائف الدماغ وتطوير اللغة لديهم، وتؤثر على الأطفال الكبار في مراحل الدراسة في اكتساب القيم والعادات والمعرفة مما يؤثر سلبا على الشعور بالانتماء للمجتمع. وتحد من قدرة الإباء في متابعة تعليم أطفالهم مما يؤثر على التحصيل الدراسي لديهم بالإضافة الي التسبب في سوء الصحة وارتفاع معدل الإصابة بالأمراض نتيجة الافتقار الى المعلومات الخاصة بالصحة.

شكل رقم (M1_E4_02) يوضح عدد الاميين

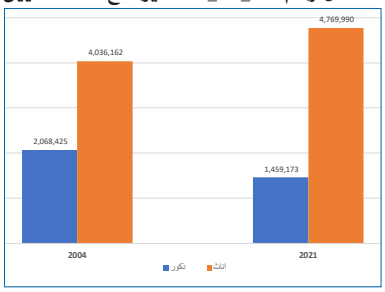

شكل رقم (M1_E4_02) يوضح نسبة الاميين

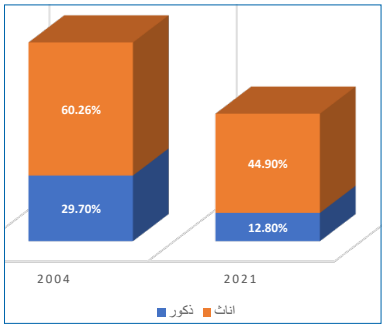

وترجع الأسباب وراء بقاء الامية الى الظروف الاقتصادية والمعيشية السيئة بسبب الفقر المنتشر والذي تفاقم نتيجة لآثار الحرب والحصار والعدوان وإلى ارتفاع معدلات التسرب من التعليم والانشغال عن التعلم بالبحث عن عمل لكسب الرزق واعالة أفراد العائلة، ومساعدة الاسرة في الاعمال الزراعية وتربية الحيوانات والرعي وجلب الحطب والماء خاصة الإناث، في ظل انقطاع وغياب توفر الخدمات خاصة في الأرياف.

3 الدارسين في مرحلتي الأساس والمتابعة للأعوام الدراسية ٢٠١٤-٢٠٢١م

جدول رقم (M1_E4_05) يوضح عدد الدارسين في مرحلتي الأساس والمتابعة للأعوام الدراسية 2014-2021م

عدد الملتحقين والدارسين في فصول محو الامية 2014م			عدد الملتحقين والدارسين في فصول محو الامية 2021م		
ذكور	اناث	اجمالي	ذكور	اناث	اجمالي
7,758	186,444	194,202	1,688	88,421	90,109

معدل الالتحاق 2014م			معدل الالتحاق 2021م		
ذكور	اناث	اجمالي	ذكور	اناث	اجمالي
% 0.4	4.6 %	% 5.0	% 0.1	% 1.9	% 2.0

المصدر: جهاز محور الامية وتعليم الكبار -استبيان تقرير وضع المرأة 2022م

أنخفض عدد الدراسين في فصول محو الأمية وتعليم الكبار بشكل كبير في عام ٢٠٢١م مقارنة بعام ٢٠١٤ فقد كان معدل الملتحقين ٣٪ وانخفض الى ١٪ وأنخفض معدل التحاق الإناث من (٤,٦٪) الى (١,٩ ٪) وهو تراجع كبير ينبغي العمل على تجاوز هذه المشكلة ووضع الحلول العاجلة من قبل الدولة بمختلف أجهزتها الحكومية والمدنية وكذا من قبل شركائها الدوليين للحد من هذه المشكلة والتخفيف من اثارها التي ستنعكس على كل المجالات.

4 المعلمين والمعلمات في مجال محو الامية

جدول رقم (M1_E4_04) عدد المعلمين والمعلمات في مجال محو الامية

2014م			2021م		
ذكور	اناث	اجمالي	ذكور	اناث	اجمالي
360	5,846	6,206	64	2,953	3,017

المصدر: جهاز محور الامية وتعليم الكبار -استبيان تقرير وضع المرأة 2022م

من بيانات الجدول يتضح أن أكثر العاملين في مجال محو الامية وتعليم الكبار هم من الاناث، فقد بلغت نسبة المعلمات في عام ٢٠١٤ (٩٤٪) مقابل (٦٪) من الذكور، وانخفض العدد في عام ٢٠٢١ م ليصل الى (٢٩٥٣) عدد الذكور أنخفض من (٣٦٠) الى (٦٤) فقط وتظل نسبة الاناث هي الأكبر (٩٧,٨٪) مقابل (٢,٢٪) فقط وهذا التراجع كان نتيجة مباشرة لأثار الحرب الواقعة على اليمن التي سببت العديد من المشاكل وأهمها عدم توفر الميزانيات الكافية لتشغيل فصول محو الامية ولانقطاع دفع رواتب المعلمين.

شكل (M1_E4_04) عدد المعلمين والمعلمات في مجال محو الامية

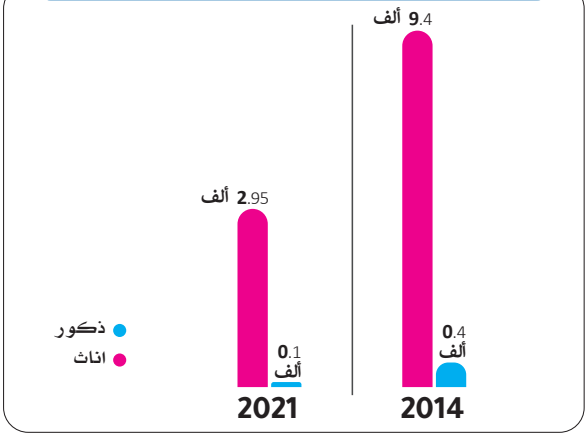

النتائج:

1. تسببت الحرب والحصار والعدوان منذ مارس ٢٠١٥م، بأضرار بالغة مباشرة وغير مباشرة لكلا النظامين (التعليم العالي – التعليم الفني)، وبخاصة نظام التعليم الفني والتدريب المهني، مما أدى الى تعميق جوانب الاختلال والقصور التي كانت قائمة في كلا النظامين، وتزايد اثارها السلبية على كفاءة وأداء النظامين، لاسيما من حيث القدرة على توفير خدمات التعليم والتدريب المناسبة للإناث.
2. نظام التعليم الفني والتدريب المهني، فقد معظم بنيته التحتية، إذ أن الحرب والحصار والعدوان تسببت بدمار كلي لعدد ١٥٧ مبنى ومنشأة وتضرر عدد ٢٨٧ مبنى ومنشأة ضرراً جزئياً، وذلك في ١٧ محافظة يمنية من أصل ٢٢ محافظة. مثلت المعاهد المهنية والتقنية النسبة الأكبر من هذه المباني والمنشآت، حيث بلغ عددها ٤٢ معهد وبنسبة ٧٦٪ من مجموع المؤسسات المستهدفة، يليها كليات المجتمع التي بلغ عددها ٧ كليات وبنسبة ١٣٪ منشأة ما بين دمار كلي وجزئي، التي شقت طريقها إلى الوجود بصعوبة طوال الأربعة العقود الماضية، ويصعب التخيل كيف ستجد طريقها للظهور مجددا في ظل الأوضاع المتردية القائمة حاليا: أمنيا واقتصاديا واجتماعيا.
3. آثار الحرب والعدوان والحصار لا تنحصر في تدمير المباني فقط، بل تمتد آثارها السلبية غير المباشرة على الطلاب والطالبات وخصوصاً الإناث من حيث مواصلة تعليمهم سواءً على مستوى مؤسسات قطاع التعليم الفني والتدريب المهني أو على مستوى مؤسسات التعليم العالي (الحكومية والخاصة)، هي الأوسع والأكثر ضرراً. فحركة النزوح الواسعة للمواطنين البالغ عددهم أكثر من ٢,٧ مليون نازح، وصعوبة الموصلات، وغلاء الأسعار وتقلص فرص الدخل وانعدامها لكثير من الأسر،

تعد مؤشراً بأن هناك مئات الآلاف من الطلاب وبخاصة الاناث ممن حرموا من مواصلة تعليمهم.

4. من دون شك أن هذه الاضرار التي تسببت بها الحرب والحصار والعدوان وافرازاتها السلبية أمنيا واقتصاديا واجتماعيا، ستسحب ذاتها سلبا على قطاع التعليم، بمختلف مراحله وقد فاقمت بشكل واسع وغير مسبوق من جوانب الاختلالات ونقاط الضعف التي كانت قائمة في قطاع التعليم بمختلف مراحله ومستوياته، ومن ضمن ذلك التعليم الفني والتدريب المهني والتعليم العالي، وهذا يعني تأكل الارصدة أو المكاسب المحرزة في جانب تعليم الفتيات.

التحديات:

1. ضعف ترميم وإصلاح الأضرار التي لحقت بالمباني والمرافق بسبب الوضع المادي الصعب الذي تمر به الحكومة كما أن هناك نقص كبير وجوهري في الجانب التطبيقي والعملي، بسبب تدمير ورش التدريب والمعامل الفنية وتدني القدرة على توليد الطاقة الكهربائية، وهذا يعني غياب العنصر الجوهري في مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني لكون برامجها التعليمية هي تطبيقية وبنسبة ٦٠-٨٠٪.
2. انقطاع دفع رواتب أعضاء هيئة التدريس والتدريب بسبب الحرب على اليمن والحصار.
3. سوء توزيع مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني على بعض محافظات الجمهورية، وغيابها بالمطلق في البعض الآخر ، وتركزها في عواصم المحافظات دون المناطق الريفية.
4. عدم وجود اعتمادات مالية لمواجهة النفقات التشغيلية اللازمة لهذه المؤسسات.
5. مناهج التعليم والتدريب المهني، والعالي تفتقر إلى المضمون الذي يتواكب مع سوق العمل بسبب ضعف دراسة الاحتياج في السوق وإعداد خطة استراتيجية لتلبيتها.
6. تدني الخدمات الطلابية المراعية لاحتياجات الطالبات والمرافق الصحية، وأماكن الاستراحات، ووسائل الموصلات.
7. يجد الطلاب صعوبة في مواصلة الدراسة بسبب عدم توفر مصاريف المواصلات وعدم القدرة على شراء الكتب وغيرها من النفقات الأخرى.

النتائج:

1. معالجة موضوع استمرارية دفع رواتب أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية دون انقطاع وكذا المعاهد الفنية والمهنية والتقنية وكليات المجتمع التي توقفت بسبب الحصار والحرب القائمة على اليمن.
2. اتخاذ تدابير علاجية وإسعافيه عاجلة تهدف إلى إصلاح وترميم ما يمكن إصلاحه وترميمه من مباني ومعدات في مختلف المؤسسات المتضررة، وإيجاد بدائل أخرى مؤقتة لما لا يمكن إصلاحه وتوفير النفقات التشغيلية اللازمة لاستئناف مواصلة العملية التعليمية، لكيلا يحرم الطلاب من اكمال تعليمهم لان الوقت والأعمار لا تعوض مطلقاً، مع ضمان مراعاة احتياجات وخصوصيات الفتيات والتحديات التي يجابهونها[1].

① اللجنة الوطنية للمرأة – د. قائد عقلان – تقرير وضع قطاعات الخدمات الأساسية 2017م.

3. مراجعة واقع التعليم الفني والتدريب المهني الحالي وإعادة هيكلته، في ضوء معايير جودة التعليم والتدريب المهني المعاصر، وتوفير متطلبات ذلك بالتنسيق مع القطاع الخاص، على ان يؤخذ بالاعتبار احتياجات ومتطلبات الاناث وتضمينها في تصميم المنشآت والتخصصات والمقررات التعليمية والوظائف الإدارية والتعليمية، على ان يتم اشراك اللجنة الوطنية للمرأة في هذه المراجعة.
4. ضرورة وضع استراتيجية لتجسير الفجوة بين مخرجات التعليم العالي والتعليم الفني والمهارى واحتياجات سوق العمل كما وكيفا بما يحقق مستوى عالي من الموائمة بين مخرجات التعليم ومدخلات سوق العمل لتجنب هدر راس المال البشري وربط المناهج بسوق العمل وضمان توفير فرص عمل للخريجين.
5. هناك حاجة ملحة لتبني خطة تعليمية تنموية تضمينية مستدامة شاملة، والاستجابة بفعالية وكفاءة، لاحتياجات الذكور والاناث بمختلف أعمارهم وفئاتهم الاجتماعية، من خدمات التعليم في مختلف مراحله، بدءا بالمرحلة الأساسية، ومرورا بالمرحة الثانوية، وانتهاء بالتعليم الفني والتدريب المهني والتعليم العالي، من خلال مراجعة واقع التعليم الراهن وتصويب جوانب الاختلال ونقاط الضعف والقصور القائمة، والعمل على ضمان عدم تكرار وقوعها مجددا، في التوسعات الخدمية المستقبلية في هذا الجانب. وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وشاملة للجميع.
6. تفعيل نظام الحوافز أو المنح الداخلية للجامعات الحكومية والأهلية لتشجيع التحاق الفتيات بالتعليم الجامعي، وبخاصة فتيات الريف.
7. دعم قطاع التعليم العالي والفني في مجال التجهيزات التقنية ونظم المعلومات، وضمان جودة التعليم، والتخطيط الاستراتيجية، بما يضمن معالجة اشكاليات التعليم العالي القائمة والمحتملة على المدى المتوسط والبعيد.

محور
المرأة والصحة

تمهيد:

كان القطاع الصحي قد شهد تحسناً محدوداً في معدل التغطية بالموارد المادية والبشرية إلا أن هذا التحسن لم يكن في مقدوره مواكبة معدل سرعة عجلة النمو السكاني، وتوفير خدمات الرعاية الصحية الأولية للجميع وفقاً للمعايير الدولية، حتى في حدودها الدنيا، كما أن هذا التحسن لم يكتب له الاستمرار والبقاء نظرا لتعرضه لأضرار الحرب والحصار والعدوان وتضرر مؤسساته ومرافقه المختلفة التي تأثر بها غالبية سكان اليمن ولعل النساء هن من اكثر المتضررات من اثارها التي استهدفت العشرات من المستشفيات والمراكز الصحية التي توقفت عن تأدية عملها الانساني في تقديم الخدمات الصحية للكثير من المواطنين خاصة في الارياف والمديريات مما جعل هذا القطاع - شأنه شأن كثير من القطاعات الخدمية الأخرى- مثقل بالعديد من الاختلالات ونقاط الضعف البنيوية والهيكلية الجوهرية، المرتبطة ببنيته التحتية وموارده البشرية، سواءً من حيث مكوناتها وكفاءتها، أو من حيث توزيعها الجغرافي، فيحتاج (١٩,٧) مليون شخص في اليمن الى مساعدة لضمان حصولهم على الرعاية الصحية الكافية من بينهم ١٤ مليون في حاجة ماسة للحصول على الحد الأدنى من الرعاية الصحية بسبب المرض او الإصابة ، وهناك العديد من التحديات التي تحول دون تلقي النساء للخدمات الصحية وهذا ما ستحاول ايضاحه بغية المساهمة في اقتراح المعالجات العاجلة للمساهمة في التخفيف من معاناة النساء وتلبية متطلباتهن في مجال الصحة العامة[1] .

① ذكرى النقيب – التحديات التي تواجه صحة المرأة اليمنية – ورقة عمل مقدمة لفعالية المؤتمر السنوي الأول لصحة المرأة - سبتمبر 2019م

1 أضرار الحرب والحصار والعدوان وتأثيراتها على القطاع الصحي:

جدول يوضح الاضرار التي لحقت بالقطاع الصحي بحسب المحافظات

الجهة / المحافظة	تدمير مباني حكومية بشكل كلي	تدمير مباني حكومية بشكل جزئي
صنعاء	6	22
عدن	4	46
حضرموت	٠	٠
تعز	5	47
ذمار	0	15
إب	0	0
الحديدة	6	16
عمران	6	9
البيضاء	1	18
حجة	46	123
صعده	61	58
لحج	0	0
ابين	0	0
المحويت	0	1
مأرب	1	0
شبوه	0	0
المهرة	0	0
الجوف	16	15
البيضاء	0	0
ريمه	0	1
الضالع	2	5
سقطرى	0	0
الإجمالي	154	751

المصدر: وزارة الصحة -استبيان جمع البيانات لتقرير وضع المرأة ٢٠٢٢ م

2 الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية في مرافق الصحة على مستوى المنشئات:

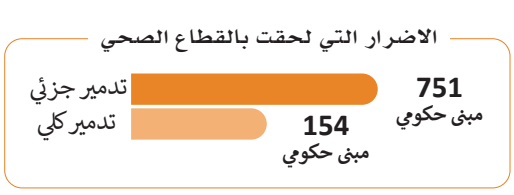

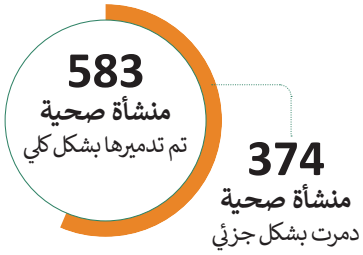

الاضرار التي لحقت بالبنية التحتية في مرافق الصحة على مستوى المنشئات

نوع المنشأة	تدمير كلي	تدمير جزئي
المنشآت الحكومية المتضررة	19	38
المنشآت والمرافق الصحية الخاصة المتضررة	20	21
المستشفيات الحكومية	136 [٢]	
المستشفيات الخاصة	280	
المراكز الصحية والوحدات الصحية	78	262
مباني ومنشئات اخرى		
سيارات الاسعاف	23	46
الإجمالي	**583**	**374**

المصدر: وزارة الصحة -استبيان جمع البيانات لتقرير وضع المرآة ٢٠٢٢ م

من بيانات الجدولين أعلاه فقد بلغ العدد الإجمالي للمرافق الصحية المدمرة حوالي (٩٥٧) منها (٥٨٣) مرفقا مدمرة تدمير كلي و (٣٧٤) مدمرة تدمير جزئي، وكانت للوحدات الصحية النصيب الأكبر من التدمير بنسبة (٦٦,٦٪) كما كانت محافظات حجه – صعده – تعز – عدن من أكثر المحافظات التي تضررت وتأثرت مرافقها الصحية وأصبحت الخدمات الصحية تقدمها مرافق صحية تعاني اغلبها من نقص الموارد وثقل عبء العمل عليها. فضلاً عن النقص المتزايد في الامدادات الطبية لإدارة الإصابات الجماعية، والأدوية الأساسية للأمراض المزمنة.

أما الفتيات والنساء وبخاصة الحوامل والنساء في المناطق الريفية على وجه الخصوص، فمعانتهن أشد نظراً لعدم توفر مقدمي الخدمة الصحية للإناث فالنظام الصحي يعاني من العجز في الكوادر الطبية حيث توجد شحة شديدة في العاملين المتخصصين فحوالي (٥٣٪) من المرافق الصحية تفتقر إلى الأطباء، كما تفتقر (٤٥٪) من المستشفيات العامة الى الأخصائيين كما غادرت الكثير من الكفاءات الطبية والصحية عالية التأهيل إلى خارج اليمن. كذلك انقطاع دفع المرتبات أدى إلى توقف جزء كبير من الكوادر الصحية وانتقالها للقطاع الخاص حيث لا يتواجد في المرافق الصحية الحكومية سوى(٦٠٪) من أطباء التوليد ونحو (٥٪) فقط من ممرضات الأطفال حديثي الولادة ، ونسبة التغطية الصحية لا تتجاوز (٥٠٪) على المستوى الكلي.

3 الوضع الراهن للكوادر العاملة في قطاع الصحة:

أصبح هناك نقص حاد في عدد الأطباء في أكثر من (٤٠٪) من مديريات اليمن، فمن بين(٢٧٦) مديرية شملها المسح الذي أجرته منظمة الصحة العالمية بالتعاون مع وزارة الصحة في عام ٢٠١٦م هناك (٤٩) مديرية تفتقر تماماً للأطباء، و (٤٢٪) من إجمالي المديريات لديها طبيبين أو أقل في كل مديرية[①] ، كما يعمل عدد أقل من الموظفين المتخصصين في مستشفيات المديريات ومستشفيات الدرجة الثالثة فهناك (٥٣٪) من المرافق الصحية تفتقر إلى الأطباء العاملين في حين أن(٤٥٪) من المستشفيات التي تعمل تفتقر إلى الأخصائيين ، ومن جهة أخرى هناك (٢٠ ٪) فقط من المرافق الصحية التي تقدم الرعاية الصحية المتكاملة للأم والطفل وغالبية المرافق الصحية المتخصصة بالصحة الإنجابية، تفتقر للكوادر الطبية وهيئات التمريض المؤهلة والتجهيزات الطبية اللازمة لتوفير الرعاية الصحية للأمهات والأطفال، فضلاً عن ذلك فهي لا تلبي احتياجات النساء بما يتفق وخصوصياتهن، وفقا للثقافة المراعية في هذا الجانب، وهناك نقص في الكوادر من حيث العدد والنوع والتخصص مثل (أخصائية النساء والولادة في المراكز الأساسية ، وفني التخدير وفني الحاضنات) في الكثير من المحافظات منها صعدة – المحويت – الجوف – حجة ، ويعود النقص في البعض منها إلى عدم استقرار الكوادر الصحية في الكثير من المراكز نتيجة لانتقالهم دون علم المركز الصحي.

① منظمة الصحة العالمية/ المكتب الإقليمي للشرق الأوسط.

كما يعاني الكادر الصحي من ضعف البرامج التدريبية والتأهيلية في المجالات التخصصية للكوادر الصحية، مما يؤدي إلى عدم التطوير والتحسين في الخدمات وكذلك إلى تسرب بعض الكوادر إلى مرافق صحية للقطاع الخاص بغرض تنمية مهاراتهم. بالإضافة إلى غياب برامج التحفيز وضعف توفر المكافأة المناسبة للعاملين في المراكز الصحية و توقف صرف مرتبات العاملين في قطاع الصحة بسبب الحصار القائم على اليمن الذين يقدر تعدادهم (ب ٤٨,٠٠٠الف موظف)

3 الضحايا المدنيين:

جدول يبين الضحايا المدنيين جراء القصف الجوي المباشر موزعين حسب المحافظات

المحافظة	القتلى المدنيين			اجمالي القتلى	الجرحى المدنيين			اجمالي الجرحى	اجمالي الضحايا
	اطفال	نساء	رجال		اطفال	نساء	رجال		
امانة العاصمة	310	212	828	1,350	816	652	4,256	5,724	7,074
صنعاء	292	181	646	1,119	280	277	1,131	1,688	2,807
عدن	22	29	279	330	34	20	516	570	900
تعز	512	363	1,305	2,180	314	248	1,815	2,377	4,557
الحديدة	507	225	1,284	2,016	684	379	2,014	3,077	5,093
لحج	30	18	322	370	5	21	471	497	867
اب	125	76	149	350	126	100	476	702	1,052
ابين	13	6	85	104	-	9	99	108	212
ذمار	63	38	75	176	74	38	303	415	591
شبوه	8	23	188	219	-	-	213	213	432
حجة	386	212	1,040	1,638	509	351	1,531	2,391	4,029
البيضاء	43	32	302	377	19	14	325	358	735
حضرموت	-	-	195	195	-	-	194	194	389
صعدة	1,339	831	1,720	3,890	1,167	800	2,622	4,589	8,479
المحويت	18	18	19	55	40	28	50	118	173
المهرة	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مأرب	103	80	556	739	50	24	953	1,027	1,766
الجوف	117	119	465	701	114	71	782	967	1,668
عمران	116	40	192	348	174	92	440	706	1,054
الضالع	33	20	114	167	21	13	155	189	356
ريمه	3	-	4	7	-	2	2	4	11
الإجمالي	**4,040**	**2,523**	**9,768**	**16,331**	**4,427**	**3,139**	**18,348**	**25,914**	**42,245**

المصدر: وزارة الصحة -استبيان جمع البيانات لتقرير وضع المرأة 2022

أشارت بيانات الجدول أعلاه إلى إجمالي عدد ضحايا الحرب والحصار والعدوان (القتلى والجرحى) البالغ عددهم أكثر من (٤٢,٢٤٥) من المدنيين (منهم ٥٦٦٢) نساء بنسبة (١٣,٤٪) و (٨٤٦٧) من الأطفال بنسبة (٢٠٪) و (٢٥,٩١٤) جرحى بنسبة (٦١٪) و(٣٩٪) قتلى، كانت أكثر المحافظات في عدد القتلى هي محافظات (صعده، تعز، الحديدة، حجه) وسجلت محافظات (أمانة العاصمة، صعدة، الحديدة، حجه، تعز) أكثر المحافظات التي يتواجد فيها جرحى الحرب.

كما تسبب الحرب والحصار والعدوان في وفاة أكثر من (١٠٤) من الأطباء والكوادر التمريضية والإسعافية وهناك أكثر من (٢٤٥) من الجرحى من الأطباء والكوادر التمريضية والإسعافية.

4 خدمات الصحة الإنجابية ووفيات الأمهات :

جدول يوضح خدمات الصحة الإنجابية ووفيات الأمهات

البيان	2014			2021		
	حضر	ريف	اجمالي	حضر	ريف	اجمالي
نسبة النساء الحاصلات على خدمات وسائل تنظيم الأسرة، على مستوى حضر وريف الجمهورية؟	47.5%	27.0%	37.3%			7.0%
نسبة النساء اللاتي تلقين رعاية صحية أثناء الحمل من قبل كادر طبي مؤهل على مستوى حضر وريف الجمهورية	79.9%	51.3%	65.6%			41.0%
نسبة الولادات التي أجريت بإشراف كادر طبي مؤهل على مستوى حضر وريف الجمهورية	73.0%	34.0%	53.5%			39.0%
معدل وفيات الأمهات	%97	%164	148 حالة لكل 100 ألف ولادة حية			500 حالة لكل 100 ألف ولادة

المصدر: وزارة الصحة -استبيان جمع البيانات لتقرير وضع المرأة 2022

من بيانات الجدول يتضح:

1. ارتفاع معدل وفيات الأمهات عند الولادة من ١٤٨لكل ١٠٠ ألف حالة ولادة حيه بحسب نتائج مسح صحة الأسرة ٢٠١٣م وصولا إلى ٥٠٠ لكل ١٠٠ ألف ولادة حية، في عام ٢٠٢١م ووفقا لذلك تموت أم واحدة وستة مواليد كل ساعتين بسبب مضاعفات الحمل والولادة، كما اغلقت أكثر من (٢٣٢) وحدة صحية تقدم خدمات الرعاية الصحية والتحصين والتغذية للنساء والأطفال. فأضرار الحرب والحصار والعدوان قد ألحقت أضرارا فادحة بمرافق الرعاية الصحية ومنها المرافق الصحية المعنية بالصحة الإنجابية، الأمر الذي قلص بشكل كبير من الخدمات التي كانت متاحة للنساء في مجال الصحة الإنجابية، وتعذر على الكثير من النساء الوصول إلى ما تبقى من خدمات لأسباب أمنية أو مادية.

2. انخفضت نسبة النساء اللاتي تلقين رعاية صحية أثناء الحمل من قبل كادر طبي مؤهل من (٦٥,٥٪) في عام ٢٠١٤م الى (٤١٪) في عام ٢٠٢١م.
3. انخفضت نسبة الولادات التي أجريت بإشراف كادر طبي مؤهل على مستوى حضر وريف الجمهورية من (٥٣,٥٪) في عام ٢٠١٤م الى (٣٩٪) في عام ٢٠٢١م لأسباب عدة منها ارتفاع تكاليف الفحص والولادة في جميع المستشفيات والمراكز الصحية وعدم تواجد مراكز صحية وكوادر مؤهلة في أغلب المناطق الريفية.

5 سوء التغذية:

تفاقم نقص الغذاء وسوء التغذية في اليمن يهدد ملايين الاطفال والامهات الحوامل والمرضعات حيث:

1. تعاني (٢) مليون امرأة (من الامهات -المرضعات والحوامل) من سوء التغذية من أصل (٥,٧٦٣,٢٢٦) امرأة حامل أو مرضع.
2. هناك أكثر من أربعة ملايين من الأطفال والنساء الذين يحتاجون لخدمات لمنع إصابتهم بسوء التغذية.
3. يموت طفل كل ١٠ دقائق في اليمن بسبب أمراض ترتبط بسوء التغذية والأوبئة.

6 الامراض والاوبئة :

جدول يوضح الأمراض / الأوبئة

الامراض / الأوبئة	2014			2022		
	ذكور	إناث	اجمالي	ذكور	إناث	اجمالي
عدد المصابين بحمى الضنك			2,051			28,852
عدد المصابين بالكوليرا				3,963	2,760	72,723
الملاريا				70,346	59,531	129,877
عدد الإصابات بفيروس كورونا	61,598	37,914	99,512			2013
الوفيات بسبب فيروس كورونا						611 بنسبة 29.5 من اجمالي الاصابات

في السنوات الأخيرة ونتيجة لأثار الحرب على اليمن تفشت الأمراض والأوبئة و تفاقمت نظراً للتراجع الكبير في جانب الخدمات الصحية وإدارة الأمراض وانعدامها أحياناً، وخصوصاً في المناطق النائية ، والنقص الكبير في مياه الشرب المأمونة، وتدهور الأحوال المعيشية للمواطنين، كل تلك العوامل وغيرها قد أدت إلى تفشي عدد الأمراض، منها الكوليرا – حمى الضنك – الحصبة – الملاريا – الإسهالات والتهابات الجهاز التنفسي الحاد ، كما أن الحالات المرضية للأمهات والأطفال المتزايد بعد الحرب والحصار والعدوان تركز في الإسهال، والتهابات الجهاز التنفسي الحاد، والحُميات وسوء التغذية،

أما الأمهات، فمعظم الحالات هي: سوء التغذية، وفقر الدم، ومضاعفات ما بعد الولادة نتيجة الولادات الغير الآمنة التي تجرى في المنازل وقلة الوعي، والتدني الكبير في الوعي الصحي لدى النساء والرجال معا ، فوفقا لبيانات الجدول أعلاه أرتفع عدد المصابين بحمى الضنك من (٢,٠٥١) حالة في عام ٢٠١٤ ليصل الى (٢٨,٨٥٢) حالة في عام ٢٠٢١م ، كما ارتفعت حالات الإصابة بالملايا بشكل كبير بعد أن كانت قد حققت انخفاض هائل وكانت اليمن تعمل نحو الوصول للإعلان بأن تكون خالية من الملاريا من (٩٩,٥١٢) لتصل في عام ٢٠٢١م الى (١٢٩٨٧٧) نسبة الاناث المصابات بالملاريا (٤٥,٨٪) مقابل (٥٤,٢٪) ذكور ، وأنتشر بعد الحرب وباء الكوليرا وبلغ عدد المصابين بهذا الوباء المسجلين بشكل رسمي حوالى (٧٢٧٢٣)

كما حل انتشار فيروس كوفيد ١٩ (كورونا) في عام ٢٠٢٠م حيث وبحسب الإحصائيات الرسمية أصيب (٢٠١٣) شخص توفي منهم (٦١١) شخص بنسبة (٢٩,٥) من إجمالي الإصابات.

7 الامراض المزمنة:

جدول يبين معدل الإصابة بالأمراض المزمنة

نوع المرض	محل الإقامة			2014		
	حضر	ريف	اجمالي	ذكور	إناث	اجمالي
ضغط الدم	2.7%	1.7%	4.4%	1.8%	2.2%	4.0%
السكري	2.3%	1.0%	3.3%	1.6%	1.1%	2.7%
التهابات المعدة	1.3%	1.9%	3.2%	1.0%	2.1%	3.1%
انيميا	0.1%	0.2%	0.3%	0.1%	0.2%	0.3%
امراض القلب	1.0%	0.7%	1.7%	0.9%	0.7%	1.6%
امراض الكبد	0.4%	0.3%	0.7%	0.4%	0.3%	0.7%
امراض الكلى	1.0%	1.6%	2.6%	1.4%	1.5%	2.9%
امراض المفاصل	1.3%	1.6%	2.9%	0.9%	2.1%	3.0%
صداع مزمن	0.3%	0.3%	0.6%	0.1%	0.4%	0.5%
الربو	0.8%	0.8%	1.6%	0.6%	0.6%	1.2%

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء – كتاب نساء ورجال 2018م

معاناة المصابين بالأمراض المزمنة مثل الكلى والسرطان والسكري...الخ وخصوصاً النساء والفتيات والأطفال أشد، وفرص بقائهم على قيد الحياة قليلة. في ظل الإمكانيات الصحية وشحة توفر الأدوية، فضلاً عن ضعف أداء الأجهزة الرقابية المختصة بتزويد المرضى بهذا النوع من الأدوية اللازمة لهم على نحو دوري ومنتظم. فهناك (١٧,٦٠٨) مريض بالفشل الكلوي والسكر والسرطان توفوا نتيجة لانعدام الادوية والمحاليل الطبية والرعاية الصحية بسبب الحصار وعدم قدرتهم على السفر الى الخارج لتلقي العلاج، وهناك (٢٥,٠٠٠) مريض بالفشل الكلوي منهم (٦٠٠٠) يحتاجون للغسيل الكلوي

كما أن هناك ٩٥٪من الأجهزة الطبية تجاوز عمرها الافتراضي وباتت مهددة بالتعطل في أي وقت وهذا خطر يهدد آلاف اليمنيين، وهناك ما بين ٩١-٩٣٪ من المنشآت الطبية تفتقد إلى الأجهزة الطبية و٧٠٪ غير عاملة أو عفى عليها الزمن.

8 الإعاقة:

جدول يوضح مؤشرات الإعاقة بين السكان

نوع الإعاقة	2014			2021		
	ذكور	إناث	اجمالي	نسبة الذكور	نسبة الإناث ٪	اجمالي
إعاقة حادة	298,961	265,287	564,248	2.3%	2.0%	4.3%
إعاقة غير حادة	915,418	852,623	1,768,041	7.1%	6.5%	13.6%
الإجمالي	**1.214.379**	**1.117.910**	**2.332.289**	**52.1%**	**47.9**	**8.0%** [٢]

المصدر: نساء ورجال 2018م

اهتمت اليمن بالأشخاص ذوي الإعاقة وعملت على تطوير السياسات الاجتماعية والقانونية الهادفة إلى رعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة وإيجاد البرامج والمشروعات التي تساعدهم على نيل حقوقهم وبالتالي إدماجهم في المجتمع.

وتمثلت هذه الجهود على سبيل المثال لا الحصر في إصدار منظومة من التشريعات والقوانين في هذا المجال كما أن بعض هذه التشريعات تظل تجربة يمنية فريدة ومتميزة (تجربة إنشاء صندوق لرعاية وتأهيل الاشخاص ذوي الاعاقة). حيث أن هذه التجربة هي التجربة الثانية على مستوى العالم والتجربة الأولى على مستوى الوطن العربي

جدول يبين نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة
(الإعاقات الحادة والدائمة)

نوع الإعاقة	2014	
	ذكور	إناث
صنعاء	51.7%	48.3%
عدن	39.5%	60.5%
حضرموت	44.7%	55.3%
تعز	52.4%	47.6%
ذمار	47.6%	52.4%
إب	50.8%	49.2%
الحديدة	50.0%	50.0%
عمران	55.0%	45.0%
البيضاء	55.7%	44.3%
حجة	61.4%	38.6%
صعده	56.2%	43.8%
لحج	48.8%	51.2%
ابين	48.0%	52.0%
المحويت	50.9%	49.1%
مأرب	55.5%	44.5%
شبوه	53.8%	46.2%
المهرة	48.9%	51.1%
الجوف	55.2%	44.8%
ريمه	48.7%	51.3%
الضالع	58.9%	41.1%
سقطرى	54.0%	46.0%
الإجمالي	51.80%	48.20%
الإجمالي	**51.80%**	**48.20%**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء – كتاب نساء ورجال ٢٠١٨م

صندوق رعاية وتأهيل المعاقين:

يقدم صندوق رعاية وتأهيل المعاقين العديد من الخدمات في المجالات الاجتماعية والمؤسسية والاقتصادية لكلا الجنسين ذكور- إناث بهدف المساهمة في تخفيف معاناة الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم، حيث وصل العدد الإجمالي للحالات المقيدة لدى الصندوق الى (١٥٥,٦٧٤) حالة موزعة على الإناث والذكور سواء أطفال أو كبار كما هو مبين في الجدول التالي:

عدد الحالات المقيدة لدى الصندوق

النوع	أناث		ذكور		اجمالي
الفئة	أطفال	كبار	أطفال	كبار	
العدد	22,971	34,871	33,009	64,823	155,674

كما يقوم بدعم الجمعيات والمراكز العاملة في مجال الإعاقة حتى تتمكن من تقديم خدماتها للأشخاص ذوي الإعاقة من الجنسين وتلبية احتياجاتهم.

إجمالي الجمعيات والمراكز التي دعمها الصندوق من أجل تقديم خدمات الحماية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة

م	العام	عدد المراكز والجمعيات	عدد المستفيدين		
			ذكور	أناث	الاجمالي
1	2021	42	30,713	21027	51740
2	2020	51	38,985	38,985	77,970
3	2019	48	21,091	18,076	43,367
4	2018	46	27,204	17,937	41,739
5	2017	135	14,312	10,872	25,184
6	2016	135	14,312	10,872	25,184
7	2015	135	14,312	10,872	25,184
8	2014	135	20000	16446	36446

خدمات الحماية الاجتماعية المؤسسية للعام 2021

م	البيان	عدد المستفيدين		
		ذكور	أناث	الاجمالي
1	مشاريع الدعم المؤسسي	43,355	29,465	72,820
2	مشاريع التأهيل التعليمي	3,853	2,571	6,424
3	مشاريع التأهيل المهني	120	80	200
4	مشاريع التأهيل الاجتماعي الثقافي والرياضي الصحي الترفيهي	1,215	810	2,025
	الإجمالي	**48,543**	**32,926**	**81,469**

قدم صندوق رعاية وتأهيل المعاقين خدمات متنوعة لرعاية الأشخاص ذوي الإعاقة خلال العام ٢٠٢١م في مجالات متنوعة بلغ العدد الإجمالي للمستفيدين (٨١٤٦٩) منهم (٣٢٩٢٦) اناث بنسبة (٤٠٪) ويهدف الصندوق من خلال تقديم الخدمات الاجتماعية الى مُكافحة الإعاقة، والحدُّ منها ومُعالجةُ أسبابِها ونتائجِها و آثارِها النفسيّة، والصّحيّة، والبدنية التي تلحقُ بالشّخصِ ذي الإعاقة، وبما يضمنُ له الصّحةِ والسّلامةِ وإعادةَ التأهيل ثمّ الدمج في المجتمع. والاهتمام بالأشخاص ذوي الإعاقة يشكلون عبئا ثقيلا على الاسرة وعلى النساء بشكل رئيسي، خاصة في ظل الظروف الحالية وتردي الأوضاع المعيشية لغالبية الاسر اليمنية، كما ان النساء ذوات الإعاقة معاناتها اشد لان تلبية احتياجاتها تبقي مرهونة بظروف الاسرة الثقافية والمادية.

8 منظمات المجتمع المدني العاملة في الصحة:

تعددت منظمات المجتمع المدني المهتمة بموضوع الصحة بهدف المساهمة في تحسين الوضع الصحي للفقراء والمحتاجين والمتأثرين والمتضررين من ويلات الحرب والحصار والعدوان ونقترح على اللجنة الوطنية للمرأة بإعداد تقرير تكميلي لهذا التقرير يتضمن جهود منظمات المجتمع المدني في المجالات المختلفة لمحاور التقرير بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

التحديات:

1. توقف صرف مرتبات العاملين في قطاع الصحة بسبب الحرب والحصار والعدوان والحصار الذين يقدر تعدادهم (ب ٤٨,٠٠٠الف موظف).
2. انعدام الموازنات اللازمة للنفقات التشغيلية، وخصوصاً النفقات اللازمة لشراء الوقود اللازم لتشغيل المولدات الكهربائية نتيجة لانقطاع الخدمة العامة للكهرباء، والمواصلات واعمال الصيانة. النقص في التجهيزات الطبية والأدوية.
3. النظام الصحي يعاني من العجز في الكوادر الطبية حيث توجد شحة شديدة في العاملين المتخصصين فحوالي (٥٣٪) من المرافق الصحية تفتقر الى الأطباء، كما تفتقر (٤٥٪) من المستشفيات العامة الى الأخصائيين كما غادرت الكثير من الكفاءات الطبية والصحية عالية التأهيل الى خارج اليمن كذلك انقطاع دفع المرتبات أدت الى توقف جزء كبير من الكوادر الصحية وانتقالها للقطاع الخاص حيث لا يتواجد في المرافق الصحية الحكومية سوى (٦٠٪) من أطباء التوليد ونحو (٥٪) فقط من ممرضات الأطفال حديثي الولادة.
4. الأضرار الكبيرة التي لحقت بالمرافق الصحية جراء الحرب والحصار والعدوان وانعكاساتها الكبيرة التي أثرت على مستوى تقديم الخدمات الصحية فنسبة التغطية الصحية لا تتجاوز (٥٠٪) على المستوى الكلي، كما أدت الى ارتفاع معدلات وفيات الأمهات والأطفال بشكل كبير.
5. انتشار العديد من الأوبئة والأمراض جراء تردي الأوضاع المعيشية وضعف تقديم الخدمات نتيجة لآثار الحرب الواقعة على اليمن.
6. هناك أسباب تعيق النساء في الذهاب إلى المرافق الصحية للمراجعة منها ضعف الرضا عما تقدمة المراكز الصحية من خدمات بسبب سوء المعاملة، والكلفة المرتفعة لهذه الخدمات، وافتقارها للكوادر الصحية المؤهلة، وانعدام الخصوصية في المراكز والمستشفيات وقلة عدد الطبيبات.

المقترحات:

1. حل مشكلة انقطاع رواتب الموظفين الذي تسبب به الحرب والحصار القائمان على اليمن ودفعها دون انقطاع.
2. سرعة توفير المخصصات المالية اللازمة للنفقات التشغيلية للمرافق الصحية.
3. سرعة فتح المرافق المغلقة وإعادة تأهيل المتضرر منها.
4. تحديث الخارطة الصحية القائمة حاليا من حيث توزيع المرافق الصحية والكادر الطبي والوظيفي، وفقا لعدد السكان في الريف والحضر بما يضمن تحقيق التغطية الصحية الشاملة مع الاهتمام بتوفير خدمات علاجية ووقائية عالية الجودة ومتاحة للجميع قادرين وغير قادرين وإتاحة البيانات الدقيقة التي تؤدي الى اتخاذ قرارات سليمة في الوقت المناسب مع تحسين كفاءة ادارة موارد القطاع الصحي في إطار من المساءلة والشفافية.
5. وضع أنظمة مرنة في مجال الحوافز والترقيات لتشجيع استمرار وبقاء الكوادر الصحية المؤهلة.
6. تعزيز قدرة القطاع الصحي في مجال الترصد الوبائي والتشخيص والعلاج، والاستعداد المسبق من خلال حزمة من البرامج الوقائية وبرامج التوعية وحملات التنمية الصحية والإمداد بالعلاج خصوصا في المناطق المتضررة من الحرب الواقعة على اليمن.
7. بناء قدرات العاملين في مجال الصحة الإنجابية وخصوصا مقدمي الخدمات الصحية للأمهات والأطفال حديثي الولادة، وتعزيز نظام الصحة الإنجابية بتدريب القابلات من أجل الحد من وفيات الأمهات.
8. توفير الأدوية الأساسية في المرافق الصحية، وتفعيل جوانب الرقابة لضمان وصول هذه الأدوية للمستحقين وعلى نحو عادل، وتوفير أدوية للطوارئ التوليدية والوليدية في المراكز الصحية وكذلك سيارات الإسعاف.
9. هناك أهمية قصوى للتوسع في إنشاء المرافق الصحية المتخصصة في الصحة الإنجابية وخصوصاً في المناطق الريفية، كونها من جهة أكثر حرمان من الخدمات الصحية، ومن جهة اخرى تعد البيئة الحاضنة لكثير من حالات وفيات الأمهات والاطفال، على أيراعى في هذه المرافق، سواء من حيث التصميم والتجهيز، أو من حيث الكوادر الطبية والإدارية، احتياجات النساء والفتيات وخصوصيتهن وفقا للثقافة والقيم الاجتماعية المرعية في هذا الجانب. فضلا عن ذلك، فالوضع الصحي المتدني للمرأة في اليمن يعد عائقاً لمشاركتها في التنمية والحياة العامة ويساعد على أن تعيش المرأة في ظروف تتسم باعتلال الصحة
10. رفع معدل الانفاق على قطاع الصحة والصحة الإنجابية ووضع الضوابط اللازمة لضمان استغلاله على الوجه الأمثل.
11. تفعيل دور الاعلام بمختلف الوسائل بهدف رفع الوعي المجتمعي بالتغذية السليمة والوقاية الصحية ونشر ثقافة النظافة الصحية على مستوى المجتمعات والاسر من أجل الحد من الأمراض بشكل عام.
12. القيام بدراسات من شأنها تحليل الآثار المختلفة للازمة على وصول النساء والفتيات والرجال للرعاية الصحية، والخروج بتوصيات لتكييف أنشطة الاستجابة وفقاً لذلك.
13. مراعاة احتياجات النساء المتعلقة بالخصوصية وتوفير كادر طبي نسائي مؤهل وتخصيص غرف لرقود النساء الحوامل، وغرفة أمراض نساء ليكون في كل مركز صحي شامل قسم رعاية أمومة وطفولة.
14. تفعيل المتابعة والتقييم واتخاذ الاجراءات الضرورية والعاجلة الهادفة إلى تحسين وتقويم الأداء في قطاع الصحة.

15 تنفيذ مسح وطني ميداني لتحديد الاحتياجات البشرية (القابلات - الممرضات -الطبيبات) لكل المحافظات والمديريات لتغطية العجز القائم وإعداد خطة استراتيجية لتغطية كل المناطق بالكوادر النسائية المطلوبة من ساكنيها وذلك بتقديم الحوافز والمنح المجانية.

16 تنفيذ التأمين الصحي للنساء العاملات.

17 العمل على تنفيذ قرار مجانية الولادة في جميع المراكز الصحية والمستشفيات الحكومية والخاصة.

18 عمل حد لارتفاع أسعار الخدمات الصحية المقدمة من المستشفيات والمرافق الصحية.

19 عمل قوانين ولوائح تضبط سلوكيات الكوادر الصحية مع المرضى.

محور
المرأة والبيئة

تمهيد:

ترصد الجهات الدولية والمنظمات الدولية ترتيب الدول في الجانب البيئي من خلال مؤشرات عديدة منها التلوث البيئي والأداء البيئي ولكن ومع ضعف البيانات نلاحظ أن اليمن خلال السنوات الأخيرة لم تدخل في التصنيف فيما عدا بعض المؤشرات. وتحتل اليمن المرتبة ١٧٢ ضمن المناطق الأقل قدرة على الصمود على مستوى العالم في التكيف العالمي.

ويمكن أن تؤدي الهجمات جراء الحرب والحصار والعدوان إلى تلوث المياه والتربة والأراضي، أو إطلاق الملوثات في الهواء، ويمكن أن تلوث المتفجرات من مخلفات الحرب التربة ومصادر المياه، وتضر بالحياة البرية ①.

إن استمرار الحرب والحصار والعدوان تهدد بشكل مباشر البنية التحتية للغذاء والمياه، كما هددت الأراضي الزراعية ومصادر المياه عن طريق زرع الألغام الأرضية على الموارد الحيوية أو بالقرب منها، وتعبر النساء والأطفال هم الأكثر عرضة لتلك المخاطر، حيث تقع عليهم مسؤولية جلب المياه والمشي لمسافات طويلة في مناطق زرعت فيها الألغام.

① المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمنوزارة التخطيط والتنمية العدد (62) 2021.

كما أن انقطاع الغاز وارتفاع أسعاره أدى إلى توجه المواطن إلى مصدر بديل وهو الاحتطاب، ويشكل الاحتطاب ضغوطاً قوية على الغطاء النباتي، وبحسب ورقة سياسات أعدها الخبير الوطني المهندس محمد حسن مقبل ، فإن «هذا النوع من الاستغلال الذي تتعرض له الأشجار الحراجية في اليمن، له نتائج مدمرة للغطاء النباتي وخاصة بالمناطق الجافة وعلى تناقص الأشجار في الأرياف والمدن. حيث قامت هيئة البيئة في عام ٢٠١٨ بمسح أولي لنوع الوقود الذي تستخدمه المخابر لإنتاج الخبز، فتبين ان ٧٢٢ مخبر لإنتاج الخبز في صنعاء يستخدمون الحطب، وتحولت عمليات الاحتطاب وصناعة الفحم إلى عملية تجارية واسعة على مستوى الوطن، ويوضح المسح أن الأشجار التي يتم اقتطاعها سنوياً لتشغيل مخابر صنعاء فقط يزيد عن ٨٦٦,٤٠٠

كما أن الحرب الواقعة على اليمن أثرت بشكل سلبي على التخلص من القمامة المنزلية سواء من خلال عدم وصول ناقلات القمامة إلى المقالب في بعض المناطق مما يجبر الأهالي بإحراق القمامة في حاوياتها، وحرق القمامة في الهواء الطلق له آثار خطيرة على صحة السكان، حيث وثقت عدة دراسات علمية مخاطر الانبعاثات من احراق النفايات في الهواء الطلق على صحة الانسان وتفشي الأوبئة.

1 اضرار الحرب الواقعة على اليمن وتأثيرها على قطاع المياه والبيئة

بناء على المعلومات المقدمة من وزارة المياه والبيئة في استبيان التقرير حول حصر أضرار الحرب والحصار والعدوان في قطاع المياه والبيئة فإن الجدول يبين الأضرار التي لحقت بالبنية التحية لقطاع المياه والبيئة على مستوى محافظات الجمهورية، ويتبين من الجدول أن إجمالي الأضرار بلغت ٤٠٦ مرفق ، منها ١٨٧ مرفق تضرر بصورة كلية، و٢١٩ مرفق تضرر بصورة جزئية، أما من حيث توزيع الاضرار على مستوى المحافظات فقد كانت محافظة تعز فقد كان عدد المرافق المستهدفة بصورة كلية ٦٦ مرفق وبصورة جزئية ١٧ بإجمالي ٨٣ مرفقا، تليها محافظة الحديدة حيث بلغ المرافق المستهدفة ٥٩ مرفقا منها ١٩ مرفق بصورة كلية و٤٠ بصورة جزئية، تليها محافظة عمران فقد كانت اجمالي المرافق المتضررة ٤٤ مرفقا منها ١٥ تضرر كلي و٢٩ تضرر بصورة جزئية، تليها محافظة صعدة بإجمالي ٣٨ مرفق ثم محافظة إب بإجمالي ٣٤ مرفقا. ونجد أن حجم الأضرار في هذه المحافظات الخمس كان ما نسبته ٦٤ ٪ من حجم الأضرار في جميع المحافظات.

جدول يبين الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية لقطاع المياه والبيئة على مستوى المحافظات

المحافظة	عدد المرافق المستهدفة		اجمالي
	بصورة كلية	بصورة جزئية	
صنعاء	9	23	32
عدن	4	7	11
حضرموت	10	2	12
تعز	66	17	83
ذمار	10	2	12
إب	12	22	34
الحديدة	19	40	59
عمران	15	29	44
البيضاء	3	28	31
مارب	6	3	9
حجة	8	2	10
الإجمالي	187	219	406

المحافظة	عدد المرافق المستهدفة		اجمالي
	بصورة كلية	بصورة جزئية	
صعده	9	29	38
لحج	2	1	3
ابين	5	1	6
المحويت	2	1	3
شبوه	1	4	5
المهرة	0	1	1
الجوف	0	1	1
ريمه	0	2	2
الضالع	6	3	9
سقطرى	0	1	1
الإجمالي	187	219	406

المصدر: وزارة المياه و البيئة - استبيان جمع البيانات لتقرير وضع المرأة ٢٠٢٢ م

2 مؤشرات حجم الاضرار على البنية التحتية:

وقد نشر موقع المركز القانوني للحقوق والتنمية [1] آثار الحرب والحصار والعدوان على المنشآت ويمكن حصرها في الجدول الآتي:

جدول الأضرار على المنشآت نتيجة الغارات الجوية في الحرب على اليمن لسبع سنوات من الحرب

المنشآت الخدمية		البنية التحتية		المنشآت الاقتصادية	
النوع	العدد	النوع	العدد	النوع	العدد
منشآ سياحية	360	مطار	16	مصنع	368
منشأة رياضية	130	ميناء بحري	15	سوق تجاري	660
منشأة اعلامية	41	ميناء بري	4	منشأة تجارية	8234
معلم أثري	219	طريق وجسر	2734	مخزن أغذية	783
حقل زراعي	4134	محطة ومولد كهرباء	195	شاحنة غذاء	662
مسجد	953	خزان وشبكة مياه	811	محطة وقود	376
مستشفى ومرفق صحي	344	شبكة ومحطة اتصال	478	ناقلة وقود	283
مدرسة ومعهد	914	منشأة حكومية	1.876	وسيلة نقل	4419
منشأة جامعية	176	منزل تدمر / تضرر	432.286	مزرعة دجاج ومواشي	376
				قارب صيد	464

يبين الجدول أن الأضرار في المنشآت الخدمية تركزت على الحقول الزراعية حيث بلغت (٤,١٣٤) حقل زراعي، وسوف يؤثر على إنتاج المحاصيل لفترة قادمة، كما أن الاستهداف أضر بـ (٢١٩) معلم أثري، كما ان الاضرار شملت البنية التحية حيث تضرر (٨١١) خزان وشبكة مياه، وكذا (١٩٥) محطة ومولد كهرباء، ونتج عن ذلك أثر كبير في إمدادات المياه للمواطنين، وكذا وصول الكهرباء إلى السكان. كما استهدفت الغارات ٧٨٣ مخزن غذاء وكذا ٦٦٢ شاحنة غذاء، وضاعفت مثل هذا الاستهداف على كمية المخزون الغذائي للسكان وزيادة الحاجة للغذاء. كما أثر استهداف الغارات على محطات الوقود وناقلات النفط على تلوث البيئة وزيادة الحاجة إلى المشتقات النفطية.

كما أكد التقرير الأولي حول آثار الحرب والحصار والعدوان على الاقتصاد اليمني ٢٠١٥- ٢٠٢٠ على نفس المؤشرات وحجم الأضرار الواقعة على البنية التحتية [2] حيث بين انه بسبب الحرب والحصار والعدوان خرجت منظومة الكهرباء في اليمن عن الخدمة بنسبة ١٠٠٪ وساهم في ذلك انعدام المشتقات النفطية، أما المؤشرات الإحصائية للأضرار على المنشأة العاملة في القطاع الزراعي فشملت ١٩٨مرفق زراعي مباني وهيئات زراعية ومراكز بحثية وارشاد زراعي، ١٢١ سوق زراعي، ومراكز صادرات ، ٣٥٩ مزرعة دجاج ومواشي ، ١١٤ آلة ووسيلة زراعية، ٣,٥٧٠ مشتل زراعي وبيوت محمية، ٤,١٣٤ حقل زراعي منتجة للبذور والفواكه والخضروات.

① المركز القانوني للحقوق والتنمية LCRDYE
② تقرير أولي حول آثار العدوان على الاقتصاد اليمني 2015-2020م الجهاز المركزي للإحصاء الإصدار الثالث- مارس 2021م

3 مياه الشرب :

بينت مؤشرات التنمية المستدامة أن نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة مأمونة والذي يعني (النسبة المئوية من السكان الذين يحصلون على الإمدادات الكافة من المياه المأمونة ، ٢٠ لتر للشخص الواحد يومياً) كانت في عام ٢٠١٦ ما نسبته ٣٦,٣٦ ٪ من عدد السكان، في حين كانت النسبة في عام ٢٠١٨ ما نسبته ٣٩,٧١٪، ويتضح من المؤشر ان نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة آمنة ارتفع في عام ٢٠١٨ مقارنة بعام ٢٠١٦، على الرغم من تضرر البنية التحتية لمرافق المياه بسبب الحرب، ويرجع ذلك الى زيادة الوعي لدى المواطنين بالاستخدام المأمون لمياه الشرب نتيجة برامج التوعية والدعم التي ترافقت مع جائحة كرونا. وغالباً ما تضطلع المرأة بالحصول على المياه النظيفة.

ووفقاً لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة في الجمهورية اليمنية للعام ٢٠١٦ – ٢٠١٨ التي يصدرها الجهاز المركزي للإحصاء بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان فقد شهد مؤشر نصيب الفرد من المياه انخفاضاً خلال الفترة من ٢٠١٤ – ٢٠١٨ حيث كمية المياه للفرد (٨٠) متر مكعب عام ٢٠١٤م في حين وصلت في عام ٢٠١٨ الى (٧٠) متر مكعب.

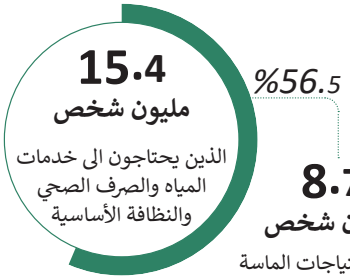

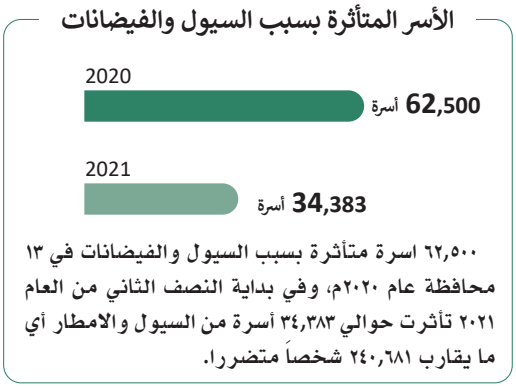

أ مصادر مياه الشرب:

بين الجدول أعداد الأسر بحسب رب الاسرة ومصادر مياه الشرب والذي اعتمد على مسح ميزانية الاسرة لعام ٢٠١٤، وكان المصدر الأكبر للحصول على مياه الشرب هو الآبار الارتوازية حيث بلغ عدد الأسر التي تحصل المياه من هذا المصدر ٢,٢٤١,١٠٠ أسرة، تليها الآبار العادية حيث بلغ عدد الأسر ٧٦٩,٠٠٠ أسرة، تليها الغيول حيث كان عدد الأسر المعتمدة على هذا المصدر ٣٣٨,٠٠٠ أسرة.

مصادر مياه الشرب	2014		
	أسر ترأسها نساء	أسر يرأسها رجال	اجمالي
بئر ارتوازي	263,000	1,978,100	2,241,100
بئر عادي	81,400	687,600	769,000
غيل/ عين	32,500	305,600	338,100
بركة مغطاة	16,700	105,000	121,700
بركة مكشوفة	10,300	83,700	94,000
سد (كريف)	1,300	29,400	30,700
جمع من سقف المنزل	7,800	32,500	40,300
أخرى	3,800	11,100	14,900
غير مبين	-	500	500
الإجمالي	416,800	3,233,500	3,650,300

المصدر مسح ميزانية الاسرة ٢٠١٤

ب طريقة تقديم المياه :

يبين الجدول طريقة تقديم مياه الشرب للسكان وعدد الأسر المستخدمة لكل طريقة، ففي عام ٢٠١٤ كانت طريقة الحصول على المياه من خلال شبكة مياه عامة في المرتبة الأولى حيث بلغت عدد الأسر المستخدمة لهذه الطريقة (١,٢٢٠,٠٠٠) أسرة، تليها الوايتات ثم شبكات المياه الخاصة وتأتي طريقة حمل الماء بأوعية من المصدر في المرتبة الخامسة . في حين أن طريقة تقديم المياه في العام ٢٠١٩ تغيرت بشكل كبير، حيث أن الطريقة الأولى في حصول السكان على مياه كانت بحمل الماء بأوعية من المصدر مشياً على الأقدام، حيث بلغ عدد الأسر التي تستخدم هذه الطريقة (١,٥٦٥,٤١١) أسرة، تليها شبكة المياه بعدد (٩٠١,٢٨٣) أسرة . ويرجع السبب في هذا التغيير إلى تضرر البنية التحتية للمياه جراء الحرب والحصار والعدوان حيث بلغ عدد شبكات المياه وخزانات المياه المتضررة خلال سبع سنوات من الحرب (٨١١) خزان وشبكة مياه، وتحول اعداد كبيرة من الاسر الى الحصول على المياه بحمل الماء بأوعية من المصدر.

جدول طريقة تقديم مياه الشرب (عدد الأسر)

طريقة تقديم مياه الشرب	*2014			**2019
	أسر ترأسها نساء	أسر يرأسها رجال	اجمالي	اجمالي
شبكة مياه عامة	154,000	1,066,000	1,220,000	901,283
شبكة مياه تعاونية	17,500	184,400	201,900	224,844
وايت	39,700	497,000	536,700	355,205
أخرى	15,000	143,700	158,700	53,617
غير مبين	800		800	-
حمل بالأوعية من المصدر	154,600	10,300	164,900	1,565,411
شبكة خاصة	36,100	288,300	324,400	234,564
الإجمالي	417,700	2,189,700	2,607,400	3,100,360

** المصدر: مسح ميزانية الاسرة ٢٠١٤*

*** المصدر: المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن وزارة التخطيطالعدد ٦١ / ٢٠٢١*

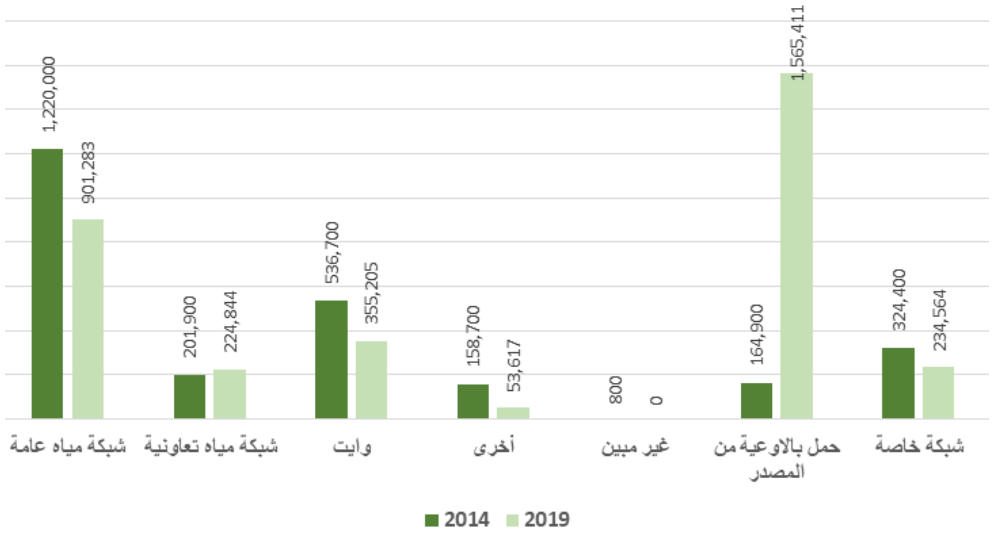

ج معالجة مياه الشرب :

يبين الجدول إن معظم الأسر لا تقوم بمعالجة المياه حيث بلغت نسبة الأسر التي لا تعالج مياه الشرب ٨٠,٣٥ ٪، ولم نجد في الوقت الحاضر أي إحصائيات تبين نسبة الأسر التي تعالج مياه الشرب . إلا أن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في الجمهورية ٢٠١٦-٢٠١٨ الصادر من الجهاز المركزي للإحصاء حدد نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة مأمونة كان في العام ٢٠١٦ تمثل ٣٦,٣٦٪ في حين أن النسبة في عام ٢٠١٨ بلغت ٣٩,٧١٪ ولا يرجع هذا الارتفاع البسيط في تحسن الخدمات وإنما إلى انتشار الوعي والمعرفة بين المواطنين بالأمراض والأوبئة التي تسببها المياه الملوثة خاصة بعد انتشار امراض الاسهال.

جدول يبين نسبة الأسر بحسب طريقة معالجة مياه الشرب

طريقة تقديم مياه الشرب	2014		
	أسر ترأسها نساء	أسر يرأسها رجال	اجمالي
بالغلي	0,8	0,3	1.1
بالفلترة	2,7	3,8	6,5
بالمعالجة الكيمائية	0,3	0,2	0,5
بشراء مياه معالجة	14,8	15,6	30,4
لا تتم معالجته	81	79,7	
الإجمالي	99,600	99,600	

المصدر: مسح ميزانية الأسرة ٢٠١٤

4 الطاقة:

يعبر مؤشر السكان المستفيدين من خدمات الكهرباء عن النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على الكهرباء الحكومية.

يوضح الجدول عدد الأسر بحسب رب الأسرة ومصدر الإنارة التي تستخدمه الأسر، بحسب بيانات مسح ميزانية الأسرة ٢٠١٤. ويبين الجدول أن النسبة الغالبة من الأسر لازالت تستخدم مصباح كيروسين وتمثل ما نسبته ٣٥٪ على المستوى الإجمالي. تليها شبكة كهرباء عامة وهو ما نسبته ١٧٪ ثم شبكة كهرباء خاصة مشتركة وهو ما نسبته ١٧٪.

جدول يبين عدد الأسر بحسب رب الأسرة ومصدر الإنارة

طريقة تقديم مياه الشرب	2014		
	أسر ترأسها نساء	أسر يرأسها رجال	اجمالي
شبكة كهرباء عامة	260,300	21,800	282,100
شبكة كهرباء تعاونية	3,700	25,900	29,600
شبكة كهرباء خاصة	29,700	154,600	184,300
مولد خاص	3,500	89,000	92,500
مصباح كيروسين (جاز)	81,400	485,700	567,100
مصباح غاز	5,300	131,800	137,100
طاقة شمسية	2,500	25,900	28,400
مولد خاص مشترك	207,000	68,000	275,000
شمع	1,700	23,300	25,000
الإجمالي	595,100	1,026,000	1,621,100

المصدر: مسح ميزانية الأسرة ٢٠١٤

إلا أن هـذا الوضـع تغيـر بصـورة كبيرة بعـد الحرب والحصـار والعـدوان حيث أشـار تقرير البنك الدولـي فـي تقرير التقييم المسـتمر للاحتياجات فـي اليمن: المرحلة الثالثة – تقريـر محدث ٢٢٠٢ فإنه يعانـي أكثـر مـن ٩٠ ٪من السـكان مـن محدودية الوصول إلى شـبكة الكهربـاء. حيث يشـير التقرير إن قطـاع الطاقـة هـو القطـاع الأكثر تضرراً حيـث لم يعد هناك سـوى ١٤٪ فقط من المرافق تعمل بشـكل جزئـي علـى الأقـل، وهنـاك أكثـر من ٨٥٪ مـن منشـآت الطاقة لا تعمـل إطلاقـاً. وإن المدينـة الأكثر تضـرراً فـي ذلـك فهـي محافظة صعـدة. ويؤكد ذلـك تقديـرات الأمم المتحـدة التي تقدر إن نسـبة المسـتفيدين مـن الكهربـاء فـي اليمن تمثـل ١٠٪ فقط من السـكان بعـد الحرب الواقعة علـى اليمن.

وذكر في مؤشـرات وأهداف التنمية المسـتدامة فـي الجمهورية اليمنيـة ٢٠١٦-٢٠١٨ الصادر من الجهاز المركـزي للإحصـاء وصنـدوق الأمـم المتحـدة للسـكان أن نسـبة المشـتركين فـي خدمـات الكهرباء الحكوميـة فـي العـام ٢٠١٤ بلغـت (٥٥,٤٤٪) مـن اجمالي عدد الاسـر فـي الجمهورية اليمنيـة، وانه لم يتم الحصول على بيانات لاحتسـاب هذا المؤشـر للأعـوام التي تلي العام ٢٠١٤، والـذي أعقبه الحرب والحصار والعـدوان حتـى تاريخـه وتوقـف شـبه كامـل لتقديم خدمـة الكهربـاء الحكوميـة لأغلـب المحافظات. وبانقطـاع خدمـات الكهرباء تتحمل النسـاء أعبـاء إضافية، حيـث إن جميع الأجهـزة الكهربائية المنزلية تتوقـف عـن العمل، فتقوم النسـاء بالعمل اليدوي لما كانـت تقوم به بالأجهزة الكهربائيـة، ويؤثر ذلك علـى بقيـة أعمالهـا المنزليـة ، إضافة إلى الإجهـاد والآثار السـلبية على صحتها.

كمـا أن هـذا الوضـع قـد خلق توجـه لـدى المواطنين وكذلـك الشـركات والمزارعين والمشـاريع الصغيـر إلـى التوجـه نحـو الطاقـة البديلـة (الطاقة الشمسـية)، كمـا أن مشـاريع القطـاع الخاص في الطاقـة قـد غطـت جـزءا كبير مـن العجز فـي الطاقة رغـم الكلفـة المرتفعة التـي تقدم بهـا الخدمة، وقـد بـدأ خـلال العـام ٢٠٢١ الـى ٢٠٢٢ بإعادة تشـغيل خـط الكهرباء العـام بصـورة تدريجيه.

وتضمـن العـدد (٥٤) شـهر نوفمبـر ٢٠٢٠ المسـتجدات الاقتصاديـة والاجتماعيـة في اليمن إلـى الطاقة النظيفـة، حيـث وصلت أنظمـة الطاقة الكهروضوئية الشمسـية إلى ٥٠٪ من المنازل فـي المناطق الريفية باليمـن، ووصلـت الـى ٧٥٪ في المدن حتى شـهر نوفمبر ٢٠١٦م. وتوصل مسـح أجرته مؤسسـة بيرسـنت لاسـتطلاعات الـرأي وتعزيـز الشـفافية في يناير ٢٠١٧ إلى أن نصف اليمنيين يتمتعون بشـكل من أشـكال الوصـول إلـى الطاقـة الشمسـية خارج الشـبكة الموحدة، حيث تصـل المعدلات في بعـض المحافظات إلى أكثـر من ٨٠٪.

5 وقود الطهي:

أوضـح مسـح ميزانية الأسـرة لعـام ٢٠١٤ تعدد أنواع الوقود المسـتخدم في الطهي عند الاسـرة اليمنية، وقـد احتـل الغـاز كوقود للطهي ما نسـبته ٣٧٪ من الأسـر المسـتخدمة لأنواع وقود الطهـي، في حين أن الحطـب يحتـل المرتبـة الثانيـة ما نسـبته ٣٦٪ من الإجمالـي. وتتوزع بقيـة المصادر بقية النسـبة وهي ٢٧٪.

ونتيجـة للحـرب الواقعـة علـى اليمـن وما ترتـب عليها من الشـحة في توفـر الغاز المنزلـي كوقود للطهـي، وارتفـاع أسـعاره، وأصبـح الحصـول على غـاز الطبخ مرتبطـاً بالحصص الشـهرية مما يحدمن توافـره فـي السـوق، وهذا الوضع جعل الكثير من الأسـر وبعـض القطاعات الخدميـة كالمخابز تتحول الـى اسـتخدام الحطـب كمصدر للطاقة لأغراض الطبخ. وتقع مسـؤولية جمع الأحطـاب كوقود للطهي فـي معظـم الريـف في اليمن على عاتق النسـاء والأطفال، وهذا يمثـل عبءاً جديداً على النسـاء والأطفال يؤثر سـلباً على بقية انشـطتهم الحياتية.

جدول يبين وقود الطهي بحسب رب الأسرة ونوع الوقود للعام ٢٠١٤

نوع وقود الطهي المستخدم	2014		
	أسر ترأسها نساء	أسر يرأسها رجال	اجمالي
حطب	267,900	2,213,700	2,481,600
فحم	30,200	221,200	251,400
غاز	309,200	2,268,500	2,577,700
الكيروسين (جاز)	72,200	294,600	366,800
كهرباء	2,600	41,000	43,600
القش والأوراق	103,000	700,300	803,300
روث الحيوانات	41,800	327,100	368,900
الإجمالي	826,900	6,066,400	6,893,300

المصدر: مسح ميزانية الأسرة ٢٠١٤

6 الصرف الصحي:

مؤشر نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات الصرف الصحي يقصد به السكان الذين يستفيدون من خدمات الصرف الصحي من إجمالي السكان. كما يقصد به النسبة المئوية من السكان الذين يحصلون على خدمات صحية للتخلص من الفضلات البشرية (بيارات، شبكة الصرف الصحي) وان تكون مبينة بالطريقة الصحيحة ويتم صيانتها.

يوضح الجدول التوزيع النسبي للأسر حسب رب الأسرة ووسيلة الصرف الصحي المستخدمة للعام ٢٠١٤ , حيث جاءت شبكة المجاري العامة كوسيلة صرف صحي مستخدمة بين الأسر اليمنية في المرتبة الأولى بنسبة ٧١٪ من الأسر، وتلتها استخدام الحفر المغلقة (بيارة) بنسبة ١٣٪.

جدول يبين التوزيع النسبي للأسر حسب رب الأسرة ووسيلة الصرف الصحي للعام ٢٠١٤

نوع وسيلة الصرف الصحي المستخدمة	2014		
	أسر ترأسها نساء	أسر يرأسها رجال	اجمالي
شبكة مجاري عامة	109,400	7,115,000	7,224,400
حفرة مغلقة (بيارة)	134,400	1,192,300	1,326,700
حفرة مكشوفة	55,500	581,300	636,800
لا توجد	103,200	586,700	689,900
أخرى	14,300	161,000	175,300
الإجمالي	416,800	9,636,300	10,053,100

المصدر: مسح ميزانية الأسرة ٢٠١٤

وقد نتج عن الحرب والحصار والعدوان توقف أو تضرر عدد من محطات المعالجة لمياه الصرف الصحي، مما أدى الى خروج عدد تلك المحطات عن العمل، وأثر ذلك على فاعلية وعمل محطات واستمرار أنشطتها.

وفي العدد ٦٢ لعام ٢٠٢١ من المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن التي تصدرها وزارة التخطيط أوضحت أن عدد السكان المستفيدين من خدمات الصرف الصحي ٩,٩٪ فقط حيث بلغ عدد المستفيدين من خدمات الصرف الصحي ٢,٩٣٤,٥٦٥ شخصاً لعام ٢٠١٩.

وأشارت مؤشرات التنمية المستدامة في الجمهورية اليمنية ٢٠١٦-٢٠١٨ إن نسبة السكان المستفيدين من خدمات الصرف الصحي في العام ٢٠١٦ كانت ٢٥,٢٩٪ في حين إن النسبة ارتفعت في العام ٢٠١٨ إلى ٢٨,٥٦٪ ومن المتوقع أن تبقى نسبة التغطية الكاملة لخدمات الصرف الصحي دون زيادة نتيجة لعدم مد شبكات صرف صحي جديدة في أغلب مدن اليمن

التحديات في قطاع المياه والبيئة:

مثلت التحديات التي واجهت قطاع المياه والبيئة الآتي:

1. تدمير كلي وجزئي للبنى التحتية وللمشاريع والمعدات جراء العدوان.
2. توقف وانخفاض التمويل للمشاريع الخاصة بالمياه والبيئة بسبب الوضع المادي الصعب للدولة الذي تسبب به الحرب على اليمن والحصار.
3. تراجع حجم المساعدات الخارجية، وانسحاب المنظمات من تمويل الوقود لتشغيل قطاع المياه والصرف الصحي.
4. استمرار الحرب والحصار والعدوان وتأثيرها السلبي على جميع المجالات على مستوى البلاد.
5. تحول المنح والمعونات للإغاثة الانسانية بدلا من العملية التنموية.
6. ضعف الوعي المجتمعي حول أهمية الحفاظ على الموارد وحمايتها من الاستنزاف والتلوث.
7. الحفر العشوائي واستنزاف المياه وتلوثها.

المقترحات:

1. إعادة تأهيل البنية المرفقية التي دمرتها الحرب والحصار والعدوان بتوجيه المساعدات الخارجية والمنظمات الدولية لدعم إعادة التأهيل.
2. توجيه المنظمات الدولية للتعاون في العمل على ضمان استمرار تقديم خدمات المياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية والريفية.
3. تشجيع وتسهيل الاستثمار ومشاركة القطاع الخاص في قطاع المياه والبيئة ودعم مشاركة المساهمات الشعبية.
4. التأكيد على مشاركة المرأة في صنع القرار البيئي، وتطوير السياسات والخطط والتشريعات المناسبة في المجال البيئي.
5. التنسيق والعمل بين الجهات ذات العلاقة على مواجهة الأوبئة المتعلقة بقضايا المياه والبيئة وفق برنامج الاستجابة الإنسانية والمساهمة في التنمية المستدامة.
6. اتخاذ الإجراءات التي تحمي المرأة من الأخطار البيئية بكافة أنواعها وغيرها من نواتج التغيرات المناخية وتعزيز قدرتها على مواجهة المخاطر البيئية والتغير المناخي والاستهلاك غير المستدام.

7. تعزيز قدرات المرأة بتوعيتها بالقوانين البيئية وتوفير المعلومات والتدريب والتأهيل حتى تتمكن من الإدارة المستديمة وتتعرف على الطرق السليمة لعملية الاستخدام النوعي للموارد الطبيعية وسبل التفاعل مع البيئة والاستخدام المأمون للسلع والمنتجات وتشجيعها على الانخراط في الصناعات الصديقة للبيئة مثل مشروعات تدوير النفايات والزراعة العضوية وإنتاج الغاز الحيوي والطاقة البديلة.
8. التأكيد على دور وسائل الإعلام في نشر الوعي البيئي وتكريس ثقافة ترشيد الاستهلاك والنظافة وإبراز دور المرأة وتحفيز مشاركتها في حماية البيئة من خلال توجيه الرسائل الإعلامية المناسبة.
9. الاهتمام بالتراث الثقافي الزراعي الصحي البيئي وتوثيقة وخاصة المخزون لدى الجدات، وحمايته من الاندثار ونقله وتداوله عبر الأجيال.

محور
المرأة والفقر

تمهيد:

يعد القضاء على الفقر المدقع أحد أهداف التنمية المستدامة بحلول العام ٢٠٣٠م بل أنه الهدف الأول، وهو يقاس حاليا بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من (١,٢٥) دولار في اليوم وفي بلادنا أصبح الوضع كارثيا خلال السنوات الأخيرة بفعل الحرب والحصار والعدوان فهناك (٢٤,٤٪) مليون من السكان يحتاجون إلى المقومات الأساسية للبقاء مثل الأمن الغذائي والتغذية الصحية والمأوى والحماية والتعليم وفي هذا المحور سوف نسلط الضوء على واقع مشكلة الفقر في بلادنا وتحديدا فقر النساء.

1 معدلات الفقر :

أدت الحرب الواقعة على اليمن إلى ارتفاع نسبة السكان الواقعين تحت خط الفقر الوطني من (٤٨,٦٪) عام ٢٠١٤م إلى (٧٨,٨٪) عام ٢٠١٩م وترتفع نسبة الفقر بين الأسر التي ترأسها نساء إلى (٧٢٪) مقارنة (٥٨٪) بالأسر التي يترأسها رجال، ويبلغ عدد الأسر التي تعيلها نساء على مستوى الجمهورية (٤١٦,٨) أسرة تمثل(١١,٤٪) من إجمالي الأسر في الجمهورية اليمنية وهناك (٥٠) ألف امرأة متزوجة فقدن أزواجهن من عسكريين أو مدنيين خلال ست سنوات من الحرب بمعني أن هناك أكثر من نصف مليون أسرة تعولها نساء وربما العدد يكون أكبر من ذلك[1]. مما ضاعف من الأعباء على النساء مع شحة في الموارد وارتفاع في أسعار السلع الغذائية، وانخفاض حاد في الإنتاج الزراعي الذي تمثل النساء فيه حوالي (٨٠٪) من الأيدي العاملة. وأضيف إلى أعباء الأسرة والنساء تحديدا الاهتمام والرعاية بأعداد متزايدة من الأشخاص ذوي الإعاقة من أطفالهن وأزواجهن الذين تعرضوا للإعاقة نتيجة للحرب الواقعة على اليمن، مع قلة الدعم والبرامج المخصصة لهذه الفئة التي تعتبر أكثر الفئات هشاشة وتوقف ما يقارب (٨٦٪) من الخدمات المخصصة لهذه الفئة. وبالإضافة إلى الأضرار النفسية التي تعاني منها النساء من فقدان أزواجهن وآباءهن وأولادهن، فاضطرت كثير من النساء إلى القبول بأعمال مدرة للدخل لم يكن مقبول اجتماعيا أن تقوم بها النساء من سابق.

ولهذا تعد النساء عموما والنساء اللاتي يعلن أسرا من أكثر الفئات التي تضررت جراء الحرب والحصار والعدوان حيث لا يستطعن دفع تكاليف التعليم، إضافة إلى التحديات الصحية التي تعاني منها هذه الأسر وهو الأمر الذي رفع من المعاناة الاقتصادية للنساء وزيادة فقرهن فقد بلغت نسبة الفقر للأسر التي ترأسها نساء في الريف (٧٢٪) و في الحضر (٢١٪) وهناك أكثر من أربعة مليون ونصف امرأة و (٥,٥) مليون فتاة تحتاج إلى مساعدات اقتصادية عام ٢٠٢١م.

2 جهود الجهات في التصدي لمشكلة الفقر :

بادرت بعض الجهات إلى تقديم خدماتها المباشرة للتخفيف من معاناة الفقراء من أهمها:

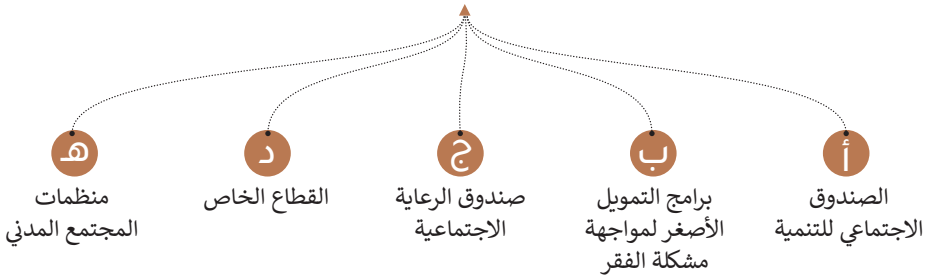

أ الصندوق الاجتماعي للتنمية:

جدول يبين فرص العمل التي وفرها الصندوق الاجتماعي للتنمية

البيان	العام	عدد فرص العمل			نسبة الاناث
		اناث	ذكور	اجمالي	
فرص العمل التي وفرها الصندوق الاجتماعي للتنمية	2014	19,257	125,488	144,745	% 13,3
	2021	22,563	49,709	72,272	% 31,2

① وزارة التخطيط والتعاون الدولي – نشرة المستجدات الاقتصادية العدد -59 2021م

يعد الصندوق الاجتماعي للتنمية من أكثر الداعمين والممولين لبرامج التمكين الاقتصادي للنساء فتتعدد مشروعاته وبرامجه على مستوى ريف وحضر الجمهورية فعلى سبيل المثال وفر الصندوق الاجتماعي للتنمية في عام ٢٠٢١ م أكثر من (٧٢,٢٧٢) فرصة عمل مؤقتة وطويلة للنساء والرجال نسبة النساء المستفيدات (٣٠٪) مقابل (١٣٪) في عام ٢٠١٤م مع (١٩) مؤسسة ومنظمة عاملة في اليمن وهذا العدد يعد أقل مما كان عليه في عام ٢٠١٤م فقد بلغ عدد المستفيدين الإجمالي (١٤٤,٧٤٥) فرصة عمل.

كما عمل على بناء قدرات ومهارات النساء بهدف تأهليهن لسوق العمل حيث بلغ عدد المستفيدات من هذه البرامج في عام ٢٠٢٠ م (٨٥٤٣) امرأة بنسبة (٥٠٪) من اجمالي المستفيدين خلال ٢٠١٩-٢٠٢٠م، كما بلغ عدد المستفيدين من مشاريع الصندوق الاجتماعي للتنمية في عام ٢٠٢١م حوالي (١,٤٨٠,٥٦٤) مستفيد.

جدول يبين عدد المستفيدين من مشاريع الصندوق الاجتماعي للتنمية حسب القطاع

القطاع	2014			2020	
	المستفيدون المباشرون للمشاريع المنجزة - فعلي	نسبة المستفيدات من الاناث للمشاريع المنجزة (%)	عدد الاناث في التدريب والتأهيل وبناء القدرات	المستفيدون المباشرون للمشاريع المنجزة - فعلي	نسبة المستفيدات من الاناث للمشاريع المنجزة (%)
البيئة	-	-	-	39,522	49,8%
التدريب	-	44%	8.543	360	50.0%
التعليم	22,681	46%	3601	62,337	51,5%
الدعم المؤسسي	154,833	14%	-	178,436	49.3%
الزراعه والتنمية الريفية	2,511	50%	-	22,745	49.2%
الصحة	33,967	67%	3.678	774,827	56.0%
الطرق	271,391	50%	-	795,93	50.0%
الفئات ذات الاحتياجات الخاصة	328,408	48%	12	122	33.6%
المنشآت الأصغر	2,117	0%	-	17,545	40.5%
الموروث الثقافي	-	-	-	6,279	32.0%
المياه	-	50%	-	115,485	50.0%
النقد مقابل العمل	197,694	50%	-	63,798	49.7%
خدمات الاعمال	361,515	-	-	1,010	58.9%

المصدر : الصندوق الاجتماعي للتنمية – التقارير السنوية للصندوق ٢٠١٤-٢٠٢٠م

ب برامج التمويل الأصغر لمواجهة مشكلة الفقر:

تعمل برامج التمويل الأصغر التي تستهدف الفقراء وذوى الدخل المحدود على تمكين الفقراء و تنويع مصادر الدخل لديهم وزيادتها وتحسين مستوى معيشتهم وقد تم استحداث العديد من البرامج في اليمن و التي قامت بتقديم خدمات التمويل الأصغر للفقراء وذوى الدخل المحدود من أهمها وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر التابعة للصندوق الاجتماعي للتنمية التي قامت بتنفيذ العديد من الأنشطة المرتبطة بالتمويل الأصغر وتأسيس المشاريع المدرة للدخل وبلغ العدد الاجمالي للمستفيدين في عام ٢٠١٩م (٨٧,٧٨٨) نسبة النساء أكثر من ٤٠٪

الجدول التالي يوضح التفاصيل.

جدول يبين القروض الخاصة ببرامج ومؤسسات التمويل الصغير والاصغر ٢٠١٩م

القطاع	عدد القروض المصدرة	عدد العملاء نشطون / مقترضون	
		عدد المقترضون	نسبة النساء
بنك الامل للتمويل الاصغر	1,054	34,958	34%
بنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي	696	5,400	10%
المؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر	536	12,165	26%
مؤسسة نماء للتمويل الصغير والاصغر	454	6,035	24%
برنامج التضامن للتمويل الأصغر	223	4,817	25%
برنامج حضرموت للتمويل الاصغر	206	6,803	31%
برنامج آزال للتمويل الصغير والاصغر	185	3,191	34%
برنامج الاتحاد للتمويل الأصغر	171	3,473	74%
برنامج الأوائل للتمويل الأصغر	-	1,144	78%
مؤسسة عدن للتمويل الأصغر	-	9,802	66%
مشاريع مدرة للدخل	-	-	-
الاجمالي	3,525	87,788	-

المصدر: الصندوق الاجتماعي للتنمية التقرير السنوي ٢٠١٩م

ج صندوق الرعاية الاجتماعية:

جدول يوضح المستفيدون من صندوق الرعاية الاجتماعية

القطاع	2014			2021		
	ذكور	إناث	اجمالي	ذكور	إناث	اجمالي
المستفيدون من صندوق الرعاية الاجتماعية	825,681	681,033	1,506,714	825,681	681,033	1,506,714
	55%	45%		55%	45%	

المصدر:صندوق الرعاية الاجتماعية -استبيان جمع البياناتلتقرير وضع المرأة ٢٠٢٢ م

عملت الدولة على الاهتمام بتأمين الرعاية والحماية للأفراد والأسر المشمولة بالمساعدات الاجتماعية من ذوى الحاجة والعوز ومخاطر الانحراف الاجتماعي وذلك بهدف رفع المستوى المعيشي والاجتماعي لهم وقد حدد القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٩٦م بشأن الرعاية الاجتماعية الحالات المستحقة للحصول على المساعدات النقدية والعينية وهم الأيتام – المرأة التي لا عائل لها – المصابون بالعجز الكلي الدائم – المصابون بالعجز الجزئي الدائم – الفقراء والمساكين – أسرة الغائب أو المفقود – الزوجات اللاتي فقدن عائلهن – أسرة المسجون – الخارج من السجن .... وتم استحداث آلية مؤسسية معنية هي صندوق الرعاية الاجتماعية الذي يعمل على تقديم الرعاية لأكثر من (١,٥٠٦,٧١٤) مستفيد نسبة الاناث (٤٥٪) وفقا لبيانات الجدول أعلاه والذي يوضح بأنه لم يتم تسجيل حالات جديدة منذ العام ٢٠١٤م بسبب الوضع المالي الذي تمر به البلاد نتيجة لظروف الحرب، واستمر بتقديم الدعم المالي لنفس المستفيدين بدعم من شركاء العمل الإنساني في الوقت الحالي، وتظل الحاجة قائمة إلى مراجعة وضع هذا الصندوق وتحسين وصول خدماته إلى المحتاجين وهم كثر خاصة مع ازدياد عدد الفقراء والمتضررين من ويلات الحرب والحصار والعدوان.

د القطاع الخاص:

لعب القطاع الخاص دورا كبيرا في تقديم الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة وساهم في الجانب الاجتماعي الخيري من خلال تقديم المساعدات الإنسانية الصحية والإغاثية الطارئة كجزء من أعمال المسئولية الاجتماعية حيث قام بإنشاء العديد من المؤسسات الخيرية لتنفيذ برامج ومشاريع تستهدف الفئات الأكثر ضعفا مثل الفقراء والمهمشين والنازحين والأطفال والأمهات الحوامل والمرضعات من هذه المؤسسات بنك الدواء اليمني – بنك الطعام اليمني.

هـ منظمات المجتمع المدني:

تعددت منظمات المجتمع المدني المهتمة بموضوع التمكين الاقتصادي للنساء لمساعدتهن على تجاوز مشكلة الفقر وتحسين سبل المعيشة وتأمين متطلبات الحياة ولكن المنظمات بحاجة إلى تنظيم وتوزيع أعمالها كي تشمل جميع المحافظات بما يلائم احتياجها ونقترح تضمين إنجازات تلك المنظمات والمناطق التي استهدفتها في تقرير مستقل تعده وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون والتنسيق مع اللجنة الوطنية للمرأة.

النتائج:

1. ارتفعت نسب الفقر في اليمن بشكل كبير نتيجة للكثير من العوامل ولعل أهمها الآثار المباشرة للحرب الواقعة على اليمن.
2. ارتفع عدد المعيلات للأسر إلى ثلاثة أضعاف عما كان عليه قبل الحرب مما ضاعف من الأعباء على النساء في ظل شحة الموارد، وارتفاع أسعار السلع الغذائية، وندرة فرص العمل، وضعف في المهارات.
3. تقوم النساء والفتيات بتأدية معظم الاعمال في الأسر الفقيرة فهن من يقمن بالاعتناء بأفراد العائلة بالإضافة إلى قيامهن بمهام جلب الماء والحطب والعلف للحيوانات ورعاية المواشي والاعتناء بالمحاصيل الزراعية وهذه المهام الكبيرة الغير مدفوعة الأجر تحد من قدرة النساء الفقيرات على الالتحاق بالتعليم وتعلم المهارات وكسب دخل إضافي لتحسين وضع الأسرة المعيشي والتعليمي والصحي الأمر الذي يؤدي إلى استمرار فقرهن.
4. نفذت العديد من الجهات الكثير من البرامج والمشاريع في مجال التمكين الاقتصادي الذي استهدف في المقام الأول الفقراء وذوي الدخل المحدود والمتأثرين والمتضررين من الحرب والحصار والعدوان للتخفيف من معاناتهم وفقرهم الا أنها تظل غير كافية لتلبية احتياجات مئات الآلاف من السكان.

التحديات:

1. تعاني اليمن من وضع انساني في غاية الصعوبة إذ يحتاج أكثر من (٧٦٪) من السكان إلى مساعدات إنسانية بسبب الأزمة التي تعيشها اليمن الناتجة عن الحرب الواقعة عليها والذي انعكس بشكل كبير على وضع النساء والفتيات فهناك أكثر من أربعة مليون ونصف امرأة و (٥,٥) مليون فتاة تحتاج إلى مساعدات اقتصادية عام ٢٠٢١م.
2. ارتفاع كلفة المعيشة وغلاء الأسعار في مقابل تصاعد البطالة.
3. تراجع المساعدات الدولية وتراخي المجتمع الدولي في دعم خطط الاستجابة الإنسانية السنوية لليمن.
4. تكريس المساعدات الدولية على تمويل مشاريع الإغاثة الإنسانية وضعف دعمها للمشاريع التنموية التي ستساهم حقيقة في التخفيف من حدة الفقر.
5. انقطاع الرواتب بسبب الحصار الذي أثر على أداء مؤسسات الدولة وساهم في انهيار خطط وسياسات مكافحة الفقر والبطالة والتي كان من ضمنها مشاريع وبرامج تخص تحسين وضع المرأة في الريف والحضر.
6. تقيد النساء بأنشطة محدودة لكسب الرزق لصعوبة الموازنة بين مسؤوليات العمل والمسؤوليات الأسرية.
7. الضعف في التخطيط الاستراتيجي للربط بين احتياج سوق العمل وبرامج التوجيه والتدريب والتأهيل الخاصة بالمرأة.
8. ضعف سياسات التمويل والإقراض للمشاريع الصغيرة وكثرة التعقيدات الإدارية فيما يتعلق بالضمانات والإجراءات.

المقترحات:

1. الاهتمام بتنوع القطاعات الاقتصادية المتوطنة بالمحافظات وجذب صناعات تستطيع خلق فرص مباشرة وغير مباشرة عبر سلاسل القيمة لتشغيل النساء
2. تفعيل السياسات والإجراءات التي تشجع النساء على إقامة مشروعاتهن الخاصة.
3. التوسع في خدمات تنمية الأعمال الموجهة للمرأة المستثمرة. وتطبيق نظام الشباك الواحد للمرأة.
4. التوسع في تطبيق تجارب إنشاء تعاونيات النشاط الاقتصادي الموجهة للمرأة وتوفير الخدمات المالية لمبادرات تشجيع الادخار الإقراض الجماعي للنساء.
5. تطوير الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية الموجهة للمرأة وتعريفهن بها من خلال الإعلان في وسائل الإعلام والقنوات الإلكترونية وتسهيل الوصول للتمويلات وخدمات التمويل المالي عبر تخفيف الاشتراطات والضمانات الحالية ودراسة وتقديم مقترح خاص بتعديل سياسة الإقراض الحالية وإعادة جدولة استعادة القروض، بحيث تعطي للمقترضات فرصة تسيير المشاريع في بدايتها بما في ذلك القروض الموجهة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والأسر الفقيرة التي تعولها نساء.
6. تطوير سياسات المشتريات العامة والتوريدات بما يضمن نصيبا أكبر لمنتجات المشروعات الصغيرة المملوكة للمرأة ..
7. الاستمرار في دعم تنفيذ مشاريع سبل العيش والأنشطة المدرة للدخل المرتبطة بإنتاج الغذاء مع التركيز على المرأة الريفية.
8. التوسع في برامج التمكين الاقتصادي وتقديم أنواع مختلفة من التعليم الفني للنساء وفقا لاحتياجات النساء والمجتمع والسوق المحلي.
9. إدماج المرأة الريفية في مختلف برامج التنمية الريفية، بهدف رفع مستوى معيشتها وتمكينها من الحصول على التمويل اللازم للمشاريع الإنتاجية، وتسهيل حصولها على المعلومات اللازمة للزراعة والإنتاج الحيواني بما يمكنها من القيام بأدوارها التنموية المطلوبة. واحتساب عملها ضمن حسابات إجمالي الناتج المحلي أو الحسابات القومية.
10. توسيع مشاريع التربية المنزلية للثروة الحيوانية للأسر الريفية.
11. توجيه المساعدات الأممية لتمويل برامج ومشاريع التنمية والتمكين الاقتصادي للمرأة والمجتمع بشكل عام.
12. دعم تنفيذ دراسات نوعية لرصد آثار الحرب والحصار والعدوان الاجتماعية والاقتصادية والمادية على النساء في الريف والحضر.

محور
المرأة والتشغيل والعمل

تمهيد:

تعد الاستفادة القصوى والمثلى من الموارد البشرية هدفاً من أهداف الدول في بناء اقتصادها، إذا وعى الجميع ما للعنصر البشري من أهمية في الإنتاج والتنمية والتطور، وتحقيق التنمية المستدامة لا يمكن أن يتم دون شراكة عادلة بين النساء والرجال في إدارة شئون الدولة والمجتمع، الأمر الذي يحتم أن تصبح النساء مشاركات ومستفيدات من خطط التنمية لان مشاركتهن في سوق العمل سوف يؤدي إلى تعظيم العائد ليس فقط على مستوى الأسرة فحسب بل على المجتمع ككل. وفي حالة ما تم استبعاد المرأة من العمل سيؤدي هذا إلى الإضرار بالطاقة الإنتاجية للاقتصاد الذي يعد من أدنى المعدلات في العالم. وزيادة أعداد الفقراء وارتفاع معدلات الفقر الذي هو الأخر من أعلى المعدلات، سنحاول في هذا المحور تناول وضع المرأة في قطاع التشغيل والعمل.

1 التوظيف العام في الدولة:

يعد التوظيف في القطاع العام أكثر جاذبية للمرأة من القطاع الخاص لانخفاض عدد ساعات العمل والثبات والأمان الوظيفي حيث بلغت نسبة عدد العاملات في القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص في عام ٢٠١٩م(٢٠٪) مقابل (٥٪) في القطاع الخاص بينما كانت النسبة في عام ٢٠١٤م (٢٤٪) وهذا الانخفاض جاء نتيجة لآثار الحرب الواقعة على اليمن وتضخم الجهاز الإداري للدولة وعدم قدرة الحكومة على توفير الموازنات الكافية بسبب الحصار والحرب والحصار والعدوان التي أدت الى توقف التوظيف في الحكومة منذ ٢٠١٥م والى الان وهذا التوقف حرم العديد من النساء من فرص الحصول على وظائف لتحسين المستوى المعيشي، كما اثرت الحرب والحصار والعدوان على النساء في القوى العاملة أكثر من الرجال منذ ٢٠١٥م حيث انخفضت عمالة الذكور بنسبة ١١٪ بينما انخفضت عمالة الإناث بنسبة ٢٨٪ .

جدول يبين عدد الموظفين / ات في الجهاز الإداري للدولة والقضائي
حسب النشاط الاقتصادي و النوع ٢٠١٤-٢٠١٩م

النشاط الاقتصادي	2014			2019		
	ذكور	إناث	اجمالي	ذكور	إناث	اجمالي
الزراعة والصيد والحراجة	15,957	1,746	17,703	115.184	1,570	116,754
صيد الأسماك	3,062	425	3,487	2,544	390	2,934
التعدين واستغلال المحاجر	10,827	1,883	12,710	14,451	3,107	17,558
الصناعات التحويلية	17,116	2,649	19,765	26,396	2,935	29,331
إمدادات الكهرباء والغاز	25,569	1,762	27,331	18	597	615
الإنشاءات	20,534	2,910	23,444	27,753	2,276	30,029
تجارة الجملة والتجزئة	10,873	1,153	12,026	12,186	906	13,092
الفنادق والمطاعم	23	4	27	17	4	21
النقل والتخزين والاتصالات	21,267	2,093	23,360	22,775	2,062	24,837
الوساطة المالية	20,592	3,173	23,765	20,224	3,162	23,386
الأنشطة العقارية والايجارية	98	27	125	3	-	3
الإدارة العامة	45,315	9,367	54,682	57,555	9,494	67,049
التعليم	247,090	70,068	317,158	245,330	73,020	318,350
الصحة	42,565	18,889	61,454	43,535	18,731	62,266
الخدمات الشخصية والاجتماعية	10,772	1,954	12,726	10,781	2,023	12,804
غير مبين النشاط			-			-
الاجمالي	491,660	118,103	609,763	598,752	120,277	719,029

المصدر : كتاب الإحصاء السنوي ٢٠١٤-٢٠١٩م

شكل يبين عدد الموظفين / ات في الجهاز الإداري للدولة والقضائي حسب النشاط الاقتصادي و النوع ٢٠١٤-٢٠١٩م

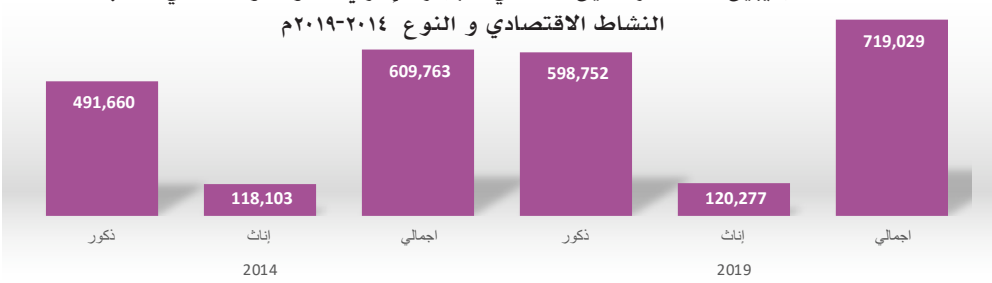

جدول يوضح عدد الموظفين/ات الثابتين في الجهاز الإداري والقضائي للدولة حسب المحافظات والنوع ٢٠١٤م-٢٠١٩م

النشاط الاقتصادي	2014				2019		
	ذكور	إناث	اجمالي	نسبة الإناث	ذكور	إناث	اجمالي
الدواوين	66,114	10,345	76,459	% 13.5	74,749	11,934	86,683
أب	34,156	5,249	39,405	% 13.3	36,483	5,811	42,294
أبين	16,367	6,663	23,030	% 28.9	15,169	5,990	21,159
أمانة العاصمة	26,814	15,644	42,458	% 36.8	31,462	16,486	47,948
البيضاء	10,534	1,437	11,971	% 12.0	10,480	1,372	11,852
تعز	49,202	12,602	61,804	% 20.4	53.112	14,304	67,416
الجوف	6,597	1,135	7,732	% 14.7	6,369	1,104	7,473
حجة	20,097	2,613	22,710	% 11.5	21,289	3,011	24,300
الحديدة	34,129	8,033	42,162	% 19.1	36,915	9,671	46,586
حضرموت -سيئون	13,784	1,234	15,018	% 8.2	13,074	1,179	14,253
حضرموت -المكلا	23,844	6,398	30,242	% 21.2	21,394	5,804	27,198
ذمار	26,760	3,301	30,061	% 11.0	27,261	3,465	30,726
شبوة	17,943	2,034	19,977	% 10.2	17,165	1,955	19,120
صعده	9,884	1,286	11,170	% 11.5	9,402	1,155	10,557
صنعاء	23,188	2,525	25,713	% 9.8	22,197	2,372	24,569
عدن	41,520	24,304	65,824	% 36.9	39,651	22,488	62,139
لحج	19,517	4,921	24,438	% 20.1	19,280	4,877	24,157
مأرب	9,811	1,945	11,756	% 16.5	9,394	1,886	11,280
المحويت	11,400	1,369	12,769	% 10.7	11.138	1,327	12,465
المهرة	4,233	995	5,228	% 19.0	4,094	947	5,041
عمران	19,039	1,946	20,985	% 9.3	19,251	2,011	21,262
الضالع	9,928	1,493	11,421	% 13.1	9,583	1,456	11,039
ريمه	474,742	101,157	575,899	% 17.6	6,719	708	7,427
سقطرى	-	-					-
الاجمالي	969,603	218,629	1,188,232		51,5631	121,313	629,517

شكل يوضح عدد الموظفين/ات الثابتين في الجهاز الإداري والقضائي للدولة حسب المحافظات والنوع ٢٠١٤م-٢٠١٩م

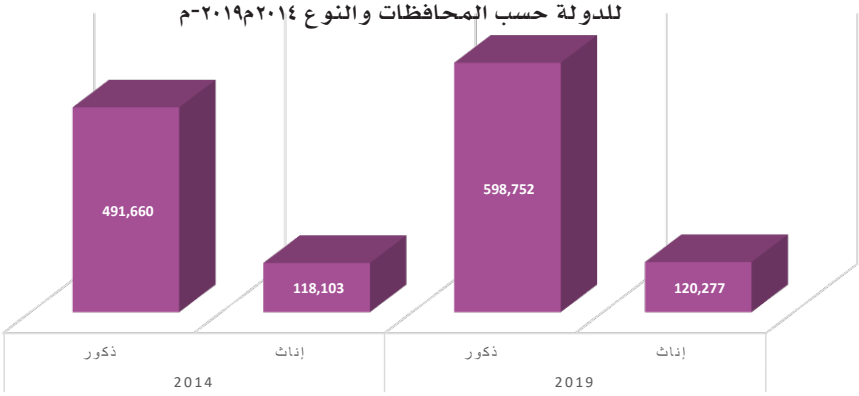

2 المساهمة الاقتصادية:

أظهرت نتائج مسح القوى العاملة ٢٠١٤م تدني معدل مشاركة النساء في سوق العمل الرسمي الى (٦٪) فقط مقابل (٦٥,٨٪) للرجال، كما بلغ إجمالي العمالة (٤,٢) مليون شخص لم تتجاوز النساء فيها (٧,٠٪) وقد أستأثر القطاع الغير رسمي بالسواد الأعظم من العمالة (٧٣,٧٪) وتركزت العمالة بصورة كثيفة في قطاع الخدمات (٥٥,٦٪) وتحديدا التجارة والإدارة العامة.

ويواجه سوق العمل في اليمن جملة من التحديات التي كانت نتيجة لآثار الحرب والحصار والعدوان والتي لاتزال مستمرة فهناك (١,٥) مليون موظف توقفت اعمالهم في القطاع الخاص جراء قصف المصانع والشركات وتوقف أنشطتها، و (١,٢٥) مليون في القطاع الحكومي انقطعت مرتباتهم الشهرية منذ شهر سبتمبر ٢٠١٦م جراء استمرار الحرب والحصار والعدوان ونقل البنك المركزي لعدن.

3 البطالة:

تتركز البطالة في اليمن بين فئة الشباب والإناث والمتعلمين والداخلين الجدد لسوق العمل حيث يلاحظ أن معدل البطالة بين النساء (٢٦,١٪) وهو يفوق ضعف المعدل العام للبطالة (١٣,٥٪) كذلك يلاحظ ارتفاع معدلات البطالة مع ارتفاع المستوى التعليمي في اليمن وهذه الظاهرة تكون أكثر وضوحا بين النساء حيث يصل معدل البطالة لدى النساء الحاصلات على شهادة البكالوريوس (٣٣,١٪) وبلغ المعدل بين الرجال (١٢,٦ ٪) في نفس المستوى التعليمي .

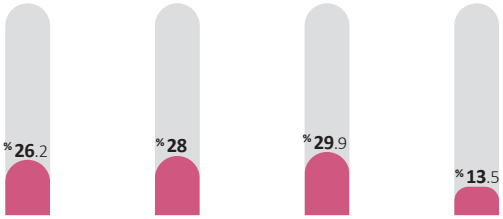

البيان	2014م	2018م	2019م	2020م
معدل البطالة	% 13.5	% 29.9	% 28.0	**% 26.2**

مع تراجع الوضع الاقتصادي أدى ذلك الى زيادة في معدلات البطالة والتي ارتفعت إلى أعلى مستوى لها في عام ٢٠١٦م بمعدل (٣٣,٨٪) ولكنها تراجعت بنسبة طفيفة وفقا لبيانات الجدول أعلاه في الأعوام ٢٠١٧م -٢٠١٨م -٢٠١٩م -٢٠٢٠م بمعدلات (٣١,٩٪) (٢٩,٩٪) (٢٨٪) (٢٦,٢٪) والذي يعزي هذا التراجع إلى تنامي مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بمتوسط (٧٣,٩٪) خلال نفس الفترة (٢٠١٧م -٢٠٢٠م)[1]،ومع ذلك تظل معدلات البطالة مرتفعة مقارنة ب ١٣,٥٪ في عام ٢٠١٤م نتيجة تسريح الكثير من العاملين في القطاعات الاقتصادية ونتيجة استمرار الحرب والحصار والعدوان والحصار.

كما أرجع التقرير الاقتصادي الصادر عن وزارة التخطيط ٢٠٢٠م بأن ارتفاع نسبة البطالة يعود الى الأسباب التالية[2]:

أ. تداعيات الظروف الاستثنائية على الحركة الاقتصادية بشكل عام وعلى القطاع الخاص بشكل خاص حيث تزداد مستويات البطالة في فترة الركود الاقتصادي وتقل في فترة النمو الاقتصادي.

ب. تقليص العديد من الشركات أيام وساعات العمل لديها أو قيامها بتسريح جزء كبير من العمالة لديها وبالذات خلال السنوات الأولى للحرب الواقعة على اليمن حيث أنخفض حجم العمال المشتغلين في قطاع الزراعة ما يقارب ٥٠٪ وقطاع الخدمات بنسبة ٨٪

ج. تدمير البنية التحتية للقطاعات الإنتاجية وتسريح العمالة.

د. خروج رؤوس الأموال اليمنية لخارج البلد وعزوف المستثمرين عن توظيف أموالهم في الوطن.

هـ. ضعف توفر البيئة الاستثمارية المواتية للاستثمار المحلي أو الأجنبي وتشغيل الأيدي العاملة.

و. تدني مستوى مهارات القوى العاملة وضعف التدريب اللازم للوظائف المتاحة.

① الجهاز المركزي للإحصاء – أثار العدوان على الاقتصاد اليمني 2020-2015م – مرجع سابق ذكره .
② وزارة التخطيط والتعاون الدولي – التقرير الاقتصادي 2020م .

4 ريادة الاعمال:

توفر ريادة الأعمال فرص للرياديين من خلال إيجاد فرص ذاتية والبحث والتنقيب عن الأفكار وبالتالي الابتكار، كما تساهم في خلق فرص عمل وخاصة للمبتدئين وحديثي التخرج وقطاع ريادة الأعمال في بلادنا يعد من القطاعات الناشئة التي تحتاج إلى توفير البيئة الملائمة التشريعية والتنظيمية بحيث يجعله قادرا على احتضان العديد من المشاريع التي ستوفر العديد من فرص العمل والتي ستساهم في التخفيف من حدة الفقر وفي الفترة الأخيرة بدأت الدولة تولي هذا الجانب الاهتمام والرعاية، فقد تبنت الغرفة التجارية والصناعية العديد من الأنشطة في مجال ريادة الاعمال حيث أنشئت مركز لدعم ريادة الاعمال ودعمت عقد مؤتمر ريادة الاعمال وأنشئت في إطار الغرفة مكون مؤسسي خاص بسيدات الاعمال وتعمل الغرفة مع القطاع الخاص والجهات الرسمية لتحسين واقع ريادة الأعمال للسيدات من خلال دعم تنفيذ وتحسين السياسات الحكومية المتعلقة بتهيئة بيئة الاعمال، والملاحظ أن هناك ارتفاع في عدد سيدات الاعمال من (٣٠٠) سيدة في عام ٢٠١٤م الى (١١٠١) وفقا للبيانات المتاحة التي حصلت عليها اللجنة الوطنية للمرأة من الجهات الرسمية وفقا للجدول التالي:

جدول يبين توزيع سيدات الاعمال بحسب المحافظات والنشاط الاقتصادي

توزيع سيدات الاعمال بحسب المحافظات والنشاط الاقتصادي	النشاط										الإجمالي
	زراعي	صيد	صناعي	تشييد بناء ومقولات	تجاري	فنادق ومطاعم	خدمات	خدمات شخصية	خدمات عامة	النقل والاتصالات	
الأمانة	-	-	-	19	514	-	144	-	-	5	682
عدن	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
تعز	-	-	10	5	-	-	75	-	10	-	100
الحديدة	-	-	1	-	22	4	22	3	2	-	54
سيئون	-	-	1	-	1	-	5	-	-	-	7
المكلا	-	1	3	1	157	-	10	-	-	1	173
اب	-	-	4	-	14	-	59	1	5	2	85
الاجمالي	-	1	19	25	708	4	315	4	17	8	1,101

المصدر: الغرفة التجارية بأمانة العاصمة -استبيان جمع البيانات لتقرير وضع المرأة ٢٠٢٢ م

من بيانات الجدول يتضح أن تركز أنشطة سيدات الاعمال في القطاع التجاري أكثر من أي قطاع أخر حيث بلغ عددهن (٧٠٨) يليه قطاع الخدمات (٣١٥) وأقل قطاع هو قطاع الصيد حيث توجد امرأة وحيدة في محافظة حضرموت، ومثلت أمانة العاصمة أكبر محافظة من حيث عدد سيدات الأعمال حيث تتواجد فيها (٦٨٢) امرأة تليها محافظة حضرموت (١٨٠) ثم محافظة عدن (١٠٠) ومحافظة إب (٨٥) ومحافظة تعز (٥٤) وهي أقل محافظة. وتواجه سيدات الأعمال الكثير من التحديات نتيجة للظروف العامة في البلد ونتيجة للحرب والحصار فقد تأثرت وتضررت الشركات المملوكة للنساء أكثر حيث بلغت نسبتها (٤٢٪) من اجمالي الشركات المتضررة ووجدت مالكات المشاريع صعوبة أكثر من الذكور في الوصول الي الحسابات المصرفية بالدولار، وتبلغ نسبة النساء (٦,٥٪) فقط من أصحاب الشركات، وتمثل (٥٪) من العاملين في الشركات بدوام كامل.

النتائج:

1. تتمتع المرأة اليمنية باستقلالية اقتصادية وفقاً للقانون ولها الحق في توقيع العقود وإدارة ممتلكاتها الخاصة، كما أن فرص العمل متاحة للنساء والرجال على حد سواء، ولا يوجد تمييز بين الرجال والنساء في القوانين ، الا انه ونتيجة لأثار الحرب والحصار والعدوان انخفضت نسبة العاملات في القطاع الحكومي من (٢٤٪) في عام ٢٠١٤ الى(٢٠٪) في عام(٢٠١٩م) كما توقف التوظيف في الحكومة منذ ٢٠١٥م وإلى الآن وهذا التوقف حرم العديد من النساء من فرص الحصول على وظائف لتحقيق الاستقلال المادي والاقتصادي، كما اثرت الحرب والحصار والعدوان على النساء في القوى العاملة أكثر من الرجال منذ ٢٠١٥م حيث انخفضت عمالة الذكور بنسبة (١١٪) بينما انخفضت عمالة الاناث بنسبة (٢٨٪) .
2. هناك (٤٠٪) من الأسر المعيشية التي فقدت مصدر دخلها الرئيسي نتيجة انقطاع دفع رواتب موظفي الدولة ونتيجة لتسريح العديد من العاملين في القطاع الخاص، وكانت النساء أشد تضررا من الرجال.
3. ارتفعت معدلات البطالة بين النساء الى (٢٦,١٪).
4. تدني معدل مشاركة النساء في سوق العمل الرسمي فهو لا يتجاوز (٦٪) مقابل (٦٥,٨٪) للرجال، بحسب نتائج مسح القوى العاملة ٢٠١٤م.

التحديات:

1. توقف تلبية احتياجات المتقدمين لشغل الوظيفة العامة للدولة والمسجلين في قاعدة بيانات طالبي التوظيف التابعة لوزارة الخدمة المدنية نتيجة لتوقف التوظيف منذ العام ٢٠١٥م بفعل تأثيرات الحرب والحصار والعدوان بحيث اقتصرت عملية التوظيف على التعاقدات المؤقتة (المتعاونين).
2. هناك قصور في تحديد الاحتياجات من القوى العاملة من قبل الجهات نتيجة تحجيم أنشطتها نظرا للوضع الراهن الذي تمر به البلاد.
3. انقطاع دفع رواتب الموظفين نظرا لنقل البنك المركزي لعدن.
4. ارتفاع مستوى الأمية في أوساط النساء عموما وفي الأسر التي تعولها نساء تحديدا وهذا الوضع يحد من قدرة النساء على العمل الا في مجالات محدودة.
5. ضعف فرص التأهيل وبناء القدرات للنساء الراغبات في العمل وامتلاك المشروعات الخاصة بهن.
6. اشتراطات القطاع الخاص بتوفر مستوى عالي من الخبرة والتخصص التي لا تتوفر للكثير من النساء.
7. ضعف توظيف النساء في القطاع الخاص كون أغلب الشركات لديها عمل لفترتين وحتى ساعات متأخرة في الليل وهو أمر غير ممكن للنساء ولا يتوافق مع هويتنا الإيمانية.
8. غياب وجود حاضنات الأعمال الإدارية والتجارية والمراكز المتخصصة لتقديم الدعم اللازم للمشروعات الخاصة بالنساء.

المقترحات:

1. إيجاد حلول لإعادة دفع رواتب موظفي الدولة.
2. التخطيط السليم للقوى العاملة في اليمن مع مراعاة تلبية مطالب واحتياجات التوظيف الملائم للنساء الذي يشكلون أكثر من (٣٧٪) من المتقدمين لشغل الوظيفة العامة.
3. التوسع في برامج تأهيل المرأة المعيلة والتي تساعدها على العمل والحصول على دخل مستمر، ودعم تنفيذ تدخلات تستهدف النساء اللاتي فقدن مصدر دخلهن أو انقطعت رواتبهن إضافة إلى فقدان عائلهن أثناء الحرب والحصار والعدوان كي يستعدن قدرتهن في اكتساب الدخل.
4. إجراء دراسات حول المساهمة الاقتصادية لعمل المرأة غير مدفوع الأجر في الزراعة وداخل المنزل كأساس لنشر ثقافة تثمن هذا العمل .
5. تطبيق نظم التشغيل المرن والعمل من المنزل لإعطاء المرأة خيار الجمع مع الموازنة بين عملها ودورها الأسري.
6. التوسع في برامج محو الأمية الكتابية والرقمية والتكنولوجية للمرأة ودمجها مع برامج التدريب المهني ورفع القدرات.
7. تقديم أنواع مختلفة من التعليم الفني تتناسب واحتياجات المجتمع وقدرات المرأة اليمنية.
8. إتاحة فرص التدريب ورفع المهارات للسيدات اللاتي حصلن على تعليم منخفض لتأهيلهن للحصول على عمل.
9. التوسع في برامج إتاحة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للنساء والاهتمام بتصميم دورات تدريبية لمعرفة كيفية الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة لفتح مجال للنساء للنفاذ للأسواق.
10. وضع آليات لتوسيع الشمول المالي ونفاذ المرأة للخدمات المالية المختلفة؛ وتسهيل الوصول للتمويلات وخدمات التمويل المالي عبر تخفيف الاشتراطات والضمانات الحالية.
11. وضع برامج تدريب للمرأة العاملة في القطاع الزراعي بهدف تحسين إنتاجياتها وفتح مجالات جديدة أمامها.
12. تعزيز عمل المرأة في القطاع الزراعي بالتوسع في مشروعات تسهل تشغيل النساء في مواقع مختلفة من سلاسل القيمة للإنتاج الزراعي بما في ذلك التصنيع الزراعي.
13. إتاحة مصادر للتمويل للمرأة العاملة في القطاع الزراعي بكل أنشطته لتوسيع دورها فيه بما يتلاءم مع ما تنتجه المنطقة.
14. التوسع في برامج التمكين الاقتصادي للنساء وفقا لاحتياجات النساء والمجتمع والبيئة المحلية، ورفع مهارات وقدرات رائدات الأعمال.
15. الاهتمام بإنشاء حاضنات الأعمال الإدارية والتجارية والمراكز المتخصصة لدعم رائدات الأعمال اليمنيات وتشجيع التسويق لمنتجاتهن.
16. تنفيذ برامج التلمذة المهنية للنساء بناء على دراسة لاحتياجات النساء في مجال التمكين الاقتصادي.
17. دراسة مشكلة تسويق المنتجات الخاصة بالنساء المنتجة وتقديم مقترحات لمعالجة هذه المشكلة.

محور
المرأة والمشاركة السياسية

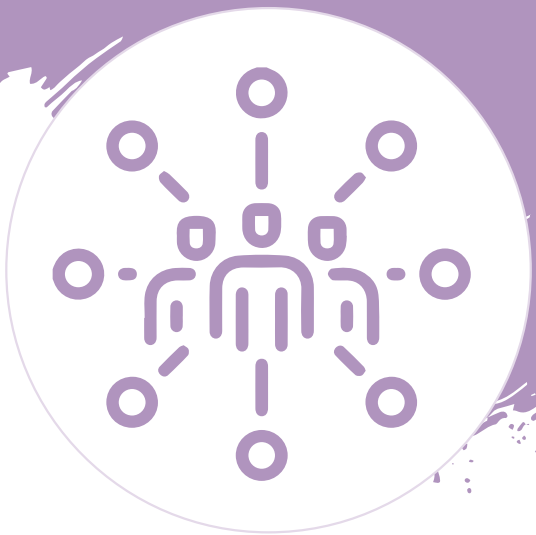

تمهيد:

أنصفت الشريعة الإسلامية النساء وجاءت بالعديد من القيم والموجهات العامة العادلة والمنصفة لحقوقهن وعلى إثر ذلك صيغت التشريعات الوطنية القانونية وبنيت، حيث تضمنت الكثير من الحقوق في العديد من المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والمدنية التي هدفت تعزيز ممارسة المرأة اليمنية لأدوارها التنموية ومشاركتها بفعالية في مختلف مجالات الحياة.

وهناك العديد من الحقوق المؤطرة بنصوص قانونية صريحة منها حق المرأة في الاحوال الشخصية وحقها في التملك والتقاضي، والحق في الحماية الإجرائية وحرية الرأي والتعبير، والحق في التصويت والترشح في الانتخابات وفي تكوين الأحزاب السياسية والانتماء إليها والحق في الانتساب إلى القضاء، والحق في العمل والميراث والضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية، والحق في التعليم والرعاية الصحية، بالإضافة إلى مجموعة من الحقوق الأسرية.

وقد تبنت الحكومات اليمنية المتعاقبة العديد من السياسات والاستراتيجيات الأخرى التي تهتم بقضايا النساء في مختلف القطاعات من أهم تلك السياسات الاستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة ٢٠٠٦ -٢٠١٥م التي تضمنت غايات وأهداف استراتيجية للنهوض بأوضاع النساء في العديد من القطاعات، كما وقعت اليمن على أكثر من (٦٣) اتفاقية دولية حقوقية منها (١١) اتفاقية خاصة بالنساء .

وشهدت بعض القطاعات تحسناً في مؤشرات اهتمامها بالنساء والفتيات، إلا أن هذا التحسن لم يكتب له الاستمرار والبقاء نظراً لتعرضها لانعكاسات الحرب والحصار والعدوان وتأثر مؤسساتها ومرافقها المختلفة التي تأثر بها معظم سكان اليمن، ويمكن القول بأن النساء كن من أكثر شرائح المجتمع اليمني تضرراً بآثار الحرب الواقعة على اليمن،

حيث انعكس ذلك في العديد من التحديات التي حالت دون تلقي النساء للخدمات والحماية الكاملة وسوف نسلط الضوء على تواجد المرأة في العديد من المواقع ومقارنتها بما كانت عليه في عام ٢٠١٤م.

1 المرأة في المواقع القيادية الحكومية وفي القضاء والأمن:

جدول يوضح تمثيل المرأة في المراكز القيادية الحكومية وفي القضاء والأمن

البيان	2014			2022		
	ذكور	إناث	اجمالي	ذكور	إناث	اجمالي
أعضاء مجلس النواب	300	1	301	301	-	301
أعضاء مجلس الشورى	179	2	181	205	5	210
الوزراء	31	2	33	36	1	37
وكلاء الوزارات ومساعديهم	166	15	181	16	1	17 ①
مدراء العموم	393	36	429	38	5	43
القضاة	613	21	634	1,592	45	1,637
المحامين	749	42	791	7,947	925	8,872
خريجي معهد القضاء العالي	247	8	255	-	-	-
خريجي كلية الشرطة	41	-	41	405	-	405
خريجي معاهد الشرطة	-	-	0	-	-	-
الاجمالي	2,719	127	2,846	10,540	982	11,522

المصدر: استبيان جمع البيانات والمعلومات لتقرير وضع المرأة ٢٠٢٢ م

① مؤشر وكلاء الوزارات ومساعديهم للعام 2022م كان للستة الأشهر الأولى من عام 2022م وليس للعام بأكمله.

شكل رقم (M6_01) يوضح تمثيل المرأة في المراكز القيادية الحكومية وفي القضاء والأمن

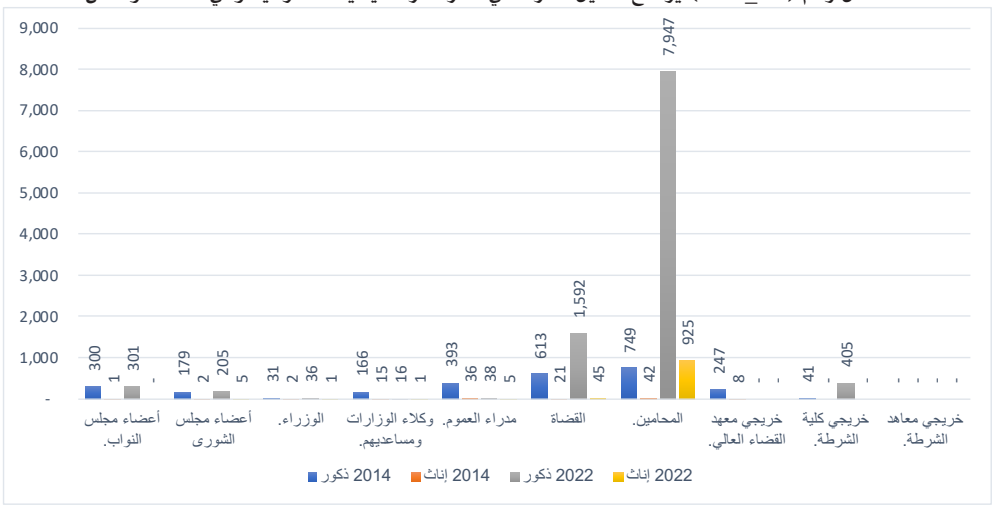

- مازالت المرأة اليمنية تلعب دورا محوريا في الحياة العامة السياسية والاقتصادية لا يمكن تجاهله وإن كانت أقل بكثير مما يجب أن تكون عليه. وفي الوضع الراهن تعاني النساء في اليمن كثيرا نتيجة لظروف الحرب والحصار والعدوان التي أضرت بالحياة العامة في البلد، ومع ذلك لاتزال النساء يكافحن ليكون لهن دور محوري في الحياة العامة والتأثير في صنع القرار فقد عكست مؤشرات الجدول أعلاه بعض التطورات التي تحققت في مجال تواجد المرأة في المواقع القيادية وتحديدا في مجلس الشورى والالتحاق بسلك القضاء ومزاولة مهنة المحاماة بينما انخفضت المؤشرات في المواقع القيادية في السلطتين التنفيذية والتشريعية (وزراء – وكلاء الوزارات – مدراء العموم – مجلس النواب).
- ارتفع عدد النساء في مجلس الشورى من (٢) نساء في عام ٢٠١٤م إلى خمس نساء في عام ٢٠٢٢م مقابل ٢٠٥ من الذكور، حيث تمثل النساء ما نسبته (٢,٤٪ فقط) ولا تزال النسبة متواضعة جدا ولا تلبي احتياجات وتطلعات النساء.
- ارتفع العدد الإجمالي للعاملين في سلك القضاء حيث ارتفع عدد القضاة الذكور من (٦١٣) في عام ٢٠١٤م إلى (١٥٩٢) في عام ٢٠٢٢م، وارتفع عدد النساء المعينات كقضاه من (٢١) في عام ٢٠١٤م إلى (٤٥) في عام ٢٠٢٢م-نسبة النساء ٣٪ فقط.
- ارتفع عدد المحاميين من (٧٤٩) في عام ٢٠١٤م الى (٧,٩٤٧) في عام ٢٠٢٢م والمحاميات من (٤٢) إلى (٩٥٢) خلال نفس الفترة الزمنية وقدرت نسبة الاناث ب ١٢٪ فقط.
- انخفض عدد الوزيرات من وزيرتين في عام ٢٠١٤ إلى وزيرة واحدة في عام ٢٠٢٢م مقابل ٣٦ وزير، ففي عام ٢٠١٤ كان عدد الوزارات (٣٠) وزارة (٢٨ وزير) و (٢ وزيرات) وزيرة الثقافة ووزيرة حقوق الانسان بالإضافة إلى عدد (٥) قرارات وزير دولة (٤ رجال وزير دولة) و (١) قرار وزيرة دولة.
- في عام ٢٠١٩م تم إعادة تشكيل الحكومة الجديدة بنفس المسمى (حكومة الإنقاذ الوطني) ومستمرة للآن لعدد (٣٧) وزارة منهم (٣٦) وزير (وزيرة واحدة وزيرة حقوق الانسان بالإضافة إلى قرارات وزير دولة لعدد (٦) قرارات (٤ وزير دولة) (٢ وزير دولة نساء).
- وهو الحال مع وكلاء الوزراء فانخفض عدد وكلاء الوزراء الذكور الذين تم تعينهم في عام ٢٠٢٢م إلى (١٦) بينما بلغت التعينات في عام ٢٠١٤م (١٦٦) وبلغت التعينات للنساء في عام ٢٠١٤ (١٥) امرأة ولم يتم تعين إلا امرأة واحدة في عام ٢٠٢٢م.

2 تمثيل المرأة في السلك الدبلوماسي:

جدول يبين تمثيل المرأة في السلك الدبلوماسي

البيان	2014			2022		
	ذكور	إناث	اجمالي	ذكور	إناث	اجمالي
السفراء	110	3	113	111	5	116
وزير مفوض	91	9	100	74	5	79
مستشار	75	6	81	82	8	90
سكرتير أول	60	5	65	85	11	96
سكرتير ثاني	71	11	82	24	4	28
سكرتير ثالث	29	11	40	50	15	65
ملحق دبلوماسي	28	5	33	59	10	69
الاجمالي	464	50	514	485	58	543

المصدر: وزارة الخارجية -استبيان جمع البيانات والمعلومات لتقرير وضع المرأة ٢٠٢٢ م

هناك تحسن ملحوظ في مؤشرات تواجد المرأة في السلك الدبلوماسي وهذا التحسن جاء نتيجة لاتخاذ بعض الإجراءات من قبل وزارة الخارجية المتمثل أهمها في : تخصيص عدد محدد من الدرجات الوظيفية سنوياً في حدود ٢٥٪ وحسب نتائج الامتحانات الخاصة بالسلك الدبلوماسي ، بالإضافة إلى تخصيص عدد من المقاعد في مجالات التدريب والتأهيل التي تعقدها الوزارة في المعهد الدبلوماسي بما لا يقل عن ٢٥٪.-كما تحرص الوزارة على اشراك المرأة في كل المستويات (رئاسة دائرة – نائب رئيس دائرة – مدير إدارة – مسؤول ملف – رئيس لجنة – مقرر لجنة) ولهذا أرتفع عدد الوزيرات من (٣) وزيرات في عام ٢٠١٤ الى (٥) وزيرات في عام ٢٠٢٢م بنسبة (٤٪) فقط مقابل (١١١) من الذكور وأعلى تواجد للإناث في وظيفية سكرتير ثالث (١٥) انثى مقابل (٥٠) من الذكور بنسبة (٣٠٪) يليها وظيفة سكرتير أول (١١) انثى مقابل (٨٥) من الذكور بنسبة (١٣٪) كما بلغ عدد المستشارين الذكور (٧٥) في عام ٢٠١٤م وأرتفع الى (٨٢) في عام ٢٠٢٢م مقابل (٦) اناث في عام ٢٠١٤م و (٨) إناث في عام ٢٠٢٢م ،نسبة الإناث (١٠٪) ، ومن ناحية أخرى تأثرت النساء العاملات في وزارة الخارجية نتيجة لظروف الحرب والحصار والعدوان فقد حرمن من فرص التعيين والتدريب في الخارج، والترشح لأي مؤتمرات أو فعاليات دولية .

3 المرأة في الأحزاب السياسية:

جدول يبين موقع المرأة في الأحزاب السياسية

الأحزاب السياسية	مسمى الهيئة القيادية	2014			2022
		ذكور	إناث	اجمالي	ملاحظات
المؤتمر الشعبي العام		33	6	39	نظرا لظروف الاحزاب لم تقم الأحزاب السياسية بعقد مؤتمراتها العامة وإعادة الانتخابات وبالتالي لا يوجد أي تحديث في بيانات الأحزاب
حزب البعث العربي الاشتراكي		33	1	34	
التجمع اليمني للإصلاح		139	14	153	
الحزب الناصري الديمقراطي		125	14	139	
تنظيم التصحيح الشعبي الناصر		-	-	0	اعاد نشاطه في العام ٢٠٢٠م
الجبهة الوطنية الديمقراطية		126	7	133	
حزب جبهة التحرير		20	3	23	
حزب رابطة أبناء اليمن (رأي)		76	19	95	
التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري		67	8	75	
الحزب الاشتراكي اليمني		264	37	301	
حزب اتحاد القوى الشعبية		40	5	45	
حزب البعث العربي الاشتراكي القومي		9	1	10	
حزب الرابطة اليمنية		6	4	10	
الحزب القومي الاجتماعي		4	1	5	
حزب التحرير الشعبي الوحدوي		2	1	3	
حزب الوحدة الشعبية	لم يعقد مؤتمر عام	3	-	3	
حزب الشعب الديمقراطي		59	12	71	
التنظيم السبتمبري الديمقراطي	لم يعقد مؤتمر عام	3	-	3	
حزب التجمع الوحدوي اليمني		8	1	9	
حزب الخضر الاجتماعي		4	-	4	
حزب الاتحاد الديمقراطي للقوى الشعبية		10	2	12	
حزب الحق		63	6	69	
الحركة الديمقراطية للتغيير والبناء	لم يعقد مؤتمر عام	-	-	0	
حزب البعث العربي الاشتراكي التقدمي	لم يعقد مؤتمر عام	-	-	0	

الأحزاب السياسية	مسمى الهيئة القيادية	2014			2022
		ذكور	إناث	اجمالي	ملاحظات
حزب الاتحاد الجمهوري للقوى الشعبية	لم يعقد مؤتمر عام	-	-	0	
حزب المستقبل الديمقراطي		14	1	15	
حزب شباب العدالة والتنمية		132	28	160	
حزب السلام الاجتماعي		4	2	6	
حزب شباب التنمية الوطني الديمقراطي		30	3	33	
حزب العدالة والحرية		7	3	10	
حزب الربيع العربي		2	2	4	
حزب العدالة والبناء		28	6	34	
حزب الحرية التنموي		19	6	25	
حزب اتحاد الرشاد اليمني		21	-	21	
حزب العمل اليمني		29	5	34	
حزب التضامن الوطني		196	70	266	
حزب الوفاق الوطني		63	3	66	
حزب الكرامة		49	10	59	
الحزب الجمهوري		20	10	30	
حزب الوطن		19	9	28	
حزب الحوار والمبادرة الوطنية	لم يعقد مؤتمر عام	-	-	0	
حزب السلم والتنمية		11	-	11	
حزب الامة	لم يعقد مؤتمر عام	-	-	0	
الاجمالي	-	1,738	300	2,038	

المصدر: هيئة شؤون الأحزاب في مجلس النواب -استبيان جمع البيانات لتقرير وضع المرأة ٢٠٢٢ م

ملاحظة:

بيانات الجدول أعلاه كانت وفقاً لنتائج المؤتمرات العامة والتأسيسية للأحزاب والتي عقدت منذ التأسيس

وفقا لبيانات الجدول أعلاه بلغ اجمالي عدد الذكور في الهيئات القيادية للأحزاب السياسية في عام ٢٠١٤م (١٧٣٨) مقابل (٣٠٠) انثى نسبة الاناث (١٧٪).

4 النساء في النقابات:

جدول يبين عدد النساء في النقابات

البيان	2014		2022	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث
النقابة العامة للنفط والمعادن	522	24	510	24
النقابة العامة للتأمينات والمعاشات	544	92	516	83
النقابة العامة للتنقل والمواصلات	693	24	552	22
النقابة العامة للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات			440	112
النقابة العامة للغزل والبناء	59	31	59	31
النقابة العامة للمياه والصرف الصحي	198	19	183	21
النقابة العامة للمتقاعدين			269	19
النقابة العامة لأعمال البناء والاشغال العامة	213	28	177	20
النقابة العامة للمعلومات	-	-	177	20
النقابة العامة للمهن الطبية	247	86	373	83
النقابة العامة للكهرباء	345	13	269	11
النقابة العامة للخدمات الإدارية والاجتماعية	376	80	252	58
النقابة العامة للمهن الزراعية والغذائية	324	30	254	29
النقابة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني والتقني	235	53	110	23
الاجمالي	4247	512	4.141	556

المصدر: وزارة الخارجية -استبيان جمع البيانات والمعلومات لتقرير وضع المرأة ٢٠٢٢ م

في عام (٢٠٠٣) تم اتخاذ قرار في المكتب التنفيذي والمجلس المركزي للاتحاد العام لنقابات عمال الجمهورية وذلك بتصعيد عنصر نسائي في كل انتخاب هيئة إدارية بحسب الأكثر أصوات من بين المرشحات حتى ولو لم تكن ضمن الفائزين المطلوبين بحسب العدد والمطلوب للهيئة النقابية وعلى هذا القرار استطاعت النساء المنافسة في انتخابات النقابات المختلفة فقد أرتفع عددهن من (٥١٢) في انتخابات عام ٢٠٠٧م الى (٥٥٦) في انتخابات عام ٢٠٠٨م ①، مقابل (٤١٤١) من الذكور، ومثلن ما نسبتهن (١٣,٤٪) فقط بارتفاع عن الانتخابات التي سبقتها بـ (١٪) فقط.

توقف الانتخابات في النقابات أثر على عدم زيادة تواجد نساء في النقابات العامة للاتحاد العام لنقابات عمال الجمهورية، وفي تمثيلها في الهيئات القيادية النقابية، كما نلاحظ من الجدول أن أكبر تواجد للنساء من حيث العدد كان في النقابة العامة للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (١١٢) تلتها النقابة العامة للمهن الطبية (٥٨) وأقل عدد للنساء كان في النقابة العامة للكهرباء (١١) كما بلغت نسبة تواجد المرأة في الهيئات القيادية للنقابات ١٦٪ فقط

① كانت أخر انتخابات لنقابات عمال الجمهورية في العام 2008 ولم تعقد بعدها أي انتخابات عامة.

النتائج:

1. لاتـزال مشـاركه المـرأة فـي صنـع القرار متواضعـة وإن كان هناك تحسـن فهو بسـيط ولا يغطـي كل المجالات.
2. لا يـزال هنـاك قصـور حـاد فـي وعي المـرأة السياسـي والقانونـي وارتفاع نسـبة الأمية لدي النسـاء، وضعـف قناعـة المـرأة بدورها وايمانهـا بقدرتها على المشـاركة السياسـية بفاعلية.
3. عوائد المشـاركة السياسـية للنسـاء ليسـت عوائد فرديـة، وإنما هي عوائـد اجتماعية، فضمان عدالـة تمثيل النسـاء والرجال في كل الهيئات الدسـتورية والحكومية التـي تحتاج الى تواجد المـرأة بهـا لا يحقق مصالح النسـاء فقط، بـل يحقق المصلحـة العامة أيضـاً، فالدولة والنظام السياسـي عمومـاً بحاجـة إلى خبـرات المرأة ومنظورها فـي تخطيط التنميـة، وفي غير ذلك مـن المجـالات، وغيـاب المـرأة عـن مواقع صناعة القـرار وعـدم تمثيلها في مؤسسـات الدولة، يـؤدي إلى تشـوه برامـج التنمية، واتسـاع الفجوة بين النسـاء والرجـال والأولاد والفتيات في مجـالات الصحة والتعليـم والعمل، وغيرها مـن المجالات.

التحديات:

1. أثـرت الحـرب والحصـار والعـدوان فـي مختلـف جوانب الحيـاة، الأمر الـذي أدى الـى وجود أولويـات بالنسـبة للمـرأة بحاجـة إلـى معالجة وفـي مقدمتها الجانب المعيشـي.
2. أدت الحـرب والحصـار والعـدوان إلـى حرمـان المواطنين من الحق في المشـاركة السياسـية بسبب :
   - توقف العمليات الانتخابية العامة (الرئاسية – النيابية – المحلية)
   - توقف التسجيل في جداول الناخبين والمشاركة في تصحيحها وفقاً لقانون الانتخابات.
3. ضعـف تفعيـل قطاعـات وإدارات المرأة في الجهـات الحكومية وفي مراكز ومواقـع صنع القرار ممـا ينعكـس في ضعف مشـاركتهن في إعداد وتنفيذ الخطـط والبرامج والمشـاريع والموازنات.
4. ضعف الوعي الداعم للمشاركة السياسية للمرأة.

المقترحات:

1. إصدار سياسة عامة باعتماد نسبة مناسبة للنساء في المجالس المعينة والمنتخبة وفقاً لمعايير الكفاءة والجدارة.
2. دراسة مقدار الاحتياج من الكوادر النسائية في مواقع صنع القرار التي من المهم تواجدها فيها وتلبيته.
3. تعزيز دور المرأة كناخبة باستكمال إصدار البطائق الانتخابية لكافة النساء في كل المحافظات.
4. تطوير نظم العمل لضمان تمثيل ومشاركة النساء بشكل عام والعاملات في الأجهزة التنفيذية للدولة على وجه الخصوص في عمليات التخطيط ووضع السياسات والموازنات على المستويات الوطنية والمحلية والقطاعية؛ واعتبارها قضية ذات أولوية في سلم اهتماماتها باعتبار أن التنمية الاجتماعية أو السياسية في مجتمع ما لا يمكن أن تتم ونصف قوى هذا المجتمع معطلة عن الإسهام في هذه التنمية.
5. إعادة النظر في قوانين الانتخابات والسلطة المحلية والجمعيات الأهلية وتطويرها.
6. رفع وعي المجتمع بأهمية مشاركة المرأة في الحياة السياسية من خلال عمليات التوعية والتدريب والتثقيف، والتطبيق الفعلي للنصوص الدستورية والقانونية التي تخص المرأة.
7. رفع قدرات ومهارات المرأة وتمكينها من تولي المناصب الإدارية المختلفة التي من المهم تواجدها فيها، بما في ذلك المناصب العليا.

محور
المرأة والقانون

تمهيد:

ضمن دستور الجمهورية اليمنية احترام حقوق المرأة، واحتوى مواد تؤكد على تعزيز دور ومساهمة المرأة في الحياة العامة، وعلى عدم التمييز في الحقوق بين النساء والرجال. كما صادقت اليمن على عدد من العهود والمواثيق الدولية، وأصدرت القوانين والتشريعات المراعية لاحتياجات المرأة، ولازال الأمر بحاجة إلى مزيد من مراجعة القوانين والتشريعات وإجراء التعديلات عليها وفقا للمنهج القرآني لتحقيق العدالة والانصاف.

1 التشريعات الدولية ذات العلاقة بحقوق الانسان والمرأة :

وقعت اليمن على عديد من التشريعات الدولية ذات العلاقة بحقوق الإنسان والمرأة وكانت مبادرة في التوقيع على بعض تلك التشريعات، وعلى ترجمة التزامها بتلك التشريعات بإنشاء واستحداث التكوينات التنظيمية في الجهات الحكومية التي تعزز من حقوق الانسان وحمايته. والجدول يورد قائمة بالتشريعات والوثائق التي تم التوقيع عليها من قبل اليمن وتاريخ التوقيع عليها ومدى الالتزام بمضامينها.

جدول يبين التشريعات الدولية وتاريخ التوقيع عليها ومدى الالتزام بها

اسم الوثيقة	تاريخ توقيع اليمن عليها	مدى الالتزام بمضامينها
القانون الإنساني الدولي	1970م	كانت اليمن من أوائل الدول العربية التي وقعت على هذا القانون وحرصت على الالتزام به.
القانون الدولي لحقوق الإنسان	1986م	عملت اليمن على ترجمة الالتزام بالقانون الدولي لحقوق الإنسان واستحدثت وزارة لحقوق الإنسان بهدف تعزيز حقوق الإنسان وحمايته بالتنسيق مع الوزارات والجهات والهيئات المختصة وتفعيل آليات الحماية الوطنية لحقوق الإنسان وتعزيزها، بما يؤكد التزام اليمن بالاتفاقيات والمواثيق والعهود الدولية التي صادقت عليها وتعمل هذه الوزارة على إعداد التقارير النوعية لمراعاة حقوق الإنسان ورصد الانتهاكات المختلفة.
القانون الدولي الخاص بوضع اللاجئين	1980م	بموجب هذا القانون التزمت اليمن بحماية اللاجئين دون تمييز بسبب العرق والدين أو بلد المنشأ، وعملت وبالتعاون مع المنظمات الدولية على توفير الحماية والرعاية لهم، كما قامت الحكومة بالتنسيق مع المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بمراجعة التشريعات والقوانين الموجودة، بهدف ضمان ملاءمتها للمعايير الدولية في إطار التزاماتها.
القانون الجنائي الدولي	2014م	وقعت اليمن على نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية ولم تصادق عليه حيث تم إحالة الموضوع لمجلس النواب ولم يتم البت فيه.
قواعد القانون العرفي	- -	التزام عام إلا أنه لا تتوفر معلومات كافية في هذا الجانب.
اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو)	1984م	كانت اليمن من أوائل الدول العربية الثانية بعد مصر التي وقعت على هذه الاتفاقية والتزمت بتطبيق بنودها واتخذت العديد من الإجراءات من أهمها: سن وتعديل بعض القوانين بما يتماشى مع بنود الاتفاقية، وكذا إقرار العديد من السياسات وتنفيذ العديد من البرامج الرامية إلى تمكين المرأة في مختلف المجالات التعليمية والصحية والاقتصادية والحقوقية والسياسية وأعدت (٨) تقارير وطنية حول مستوى التزام اليمن بتنفيذ هذه الاتفاقية. ولم تتحفظ الا على المادة ٢٩ فقط. كما أن مجلس النواب رفض التوقيع على البرتوكول الاختياري لاتفاقية السيداو.

اسم الوثيقة	تاريخ توقيع اليمن عليها	مدى الالتزام بمضامينها
منهاج عمل بيجن	1995م	كانت اليمن من أوائل الدول العربية التي سارعت إلى تنفيذ منهاج عمل بيجين وعملت على إحراز تقدم ملحوظ في هذا المجال، ولعل أهم ما سارعت إلى تنفيذه إنشاء الآلية الوطنية المؤسسية المعنية بالمرأة في عام ١٩٩٦م، كما تحرص على إعداد التقارير الوطنية حول مستوى تنفيذ هذا المنهاج كل خمس سنوات وأعدت (٤) تقارير وطنية.
الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة	2015م	على الرغم من الجهود التي بذلتها الحكومات اليمنية المتعاقبة في إطار أهداف الألفية إلا أن العديد من المتغيرات التي مرت بها اليمن أدت إلى تقليص الجهود الرامية إلى بلوغ أهداف الألفية، كذلك فإن اليمن لم تقوم حتى تاريخ إعداد هذا الوثيقة بإعداد خطة وطنية لترجمة الخطة العالمية للتنمية المستدامة نظرا لظروف الحرب القائمة على اليمن، حيث لاتزال أمامها الكثير من التحديات والصعوبات في تحقيق ذلك نظراً لما تعانيه اليمن من تراجع في مسارات التنمية بفعل الحرب.

المصدر: تقارير اللجنة الوطنية للمرأة

2 القوانين اليمنية ذات العلاقة بالنساء:

في الوقت الذي لم تميز فيه معظم القوانين والتشريعات اليمنية بين النساء والرجل، إلا أننا نجد بعض القوانين التي تضمنت تمييزاً بين النساء والرجال في بعض الحقوق، وبمسؤولية جماعية وجهد مشترك للجنة الوطنية للمرأة ومنظمات المجتمع المدني الفاعلة، قامت الحكومة ومجلس النواب بتعديل بعض هذه القوانين.

يوضح الجدول التشريعات التي صدرت وتضمن الحق في التقاضي والحق في الحماية ومدى تفعيلها، وسنة الإصدار ومضامين المواد القانونية المتعلقة بالنساء، وتحددت التشريعات في قانون رقم (١) لسنة ٢٠٢١بتعديل بعض مواد القانون رقم (٤٠) لسنة ٢٠٠٢ بشأن المرافعات، وقانون الأمومة المأمونة رقم (١٨) لسنة ٢٠١٤م وتضمن(٣٥) مادة قانونية لحماية المرأة ، وقانون رقم (١) لسنة ٢٠١٨ بشأن مكافحة جرائم الاتجار بالبشر.

جدول يبين التشريعات ذات العلاقة بالنساء

البيان	التشريعات والمواد القانونية التي تضمن الحق	تفعيلها وتنفيذها			2014 - 2022 مضامين المواد القانونية المتعلقة بالنساء
		كلي	جزئي	لا تطبق	
التشريعات التي صدرت وتضمن الحق في التقاضي ومدى تفعيلها وتنفيذها.	قانون رقم (١) لسنة ٢٠٢١بتعديل بعض مواد القانون رقم (٤٠) لسنة ٢٠٠٢ بشأن المرافعات	✓			مادة (٨٦) يكون الحكم الابتدائي نهائياً غير قابل للطعن بالاستئناف وقابلاً للطعن أمام المحكمة العليا في الأحوال الآتية: أ في قضايا الأحوال الشخصية الصادرة بشأن النفقات والزواج والطلاق والفسخ والحضانة والرؤية والكفالة... ب في قضايا الفسخ المرفوعة ضد الزوج الغائب يجب على النيابة ٨ العامة فور استلامها نسخة الحكم بالفسخ عرضة على المحكمة العليا وتعتد المرأة من تاريخ استلام نسخة الحكم الصادر من المحكمة العليا ولا يقبل الطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن المادة (٢٩٤) الفقرة (ج)يمتنع على المحكمة العليا الامر بوقف التنفيذ في الأحكام الآتية: ● الأحكام الصادرة في مسائل النفقات الشرعية ● الاحكام الصادرة في مسائل الحضانة.
التشريعات والقوانين التي صدرت وتضمن الحق في الحماية ومدى تطبيقها.	1 قانون الأمومة المأمونة رقم (١٨) لسنة ٢٠١٤م تضمن(٣٥) مادة قانونية لحماية المرأة. 2 قانون رقم (١) لسنة ٢٠١٨ بشأن مكافحة جرائم الاتجار بالبشر.				تمكين المرأة من الحصول على الخدمة الصحية المناسبة التي تضمن لها الأمان والحماية والسلامة من الأمراض خلال فترات ما قبل الحمل والحمل والولادة وما بعد الولادة ● مادة رقم (٢) فقرة (٤): عرفت الطفل (كل شخص طبيعي ذكر كان ام انثى لم يتم الثامنة عشر سنة ميلادية كاملة من عمره .... ● فقرة (٧) من نفس المادة الاستغلال الجنسي: استخدام شخص ذكراً كان أو أنثى لإرضاء شهوات الغير بأي صورة كانت أو إتيان إي من أفعال الاغتصاب أو هتك العرض أو فعل فاضح.... ● مادة (٣٣): من قانون مكافحة جرائم الاتجار بالبشر يجب على السلطات المختصة في جميع مراحل الاستدلال أو التحقيق أو المحاكمة في جرائم الاتجار بالبشر التعرف على الضحية وتصنيفها والوقوف على جنسها وحالتها وهويتها لضمان تقديم الحماية والرعاية الصحية لها وابعاد ايادي الجناة عنها. ● كما تضمنت الفقرة (٧) من نفس المادة الحق في توفير العنصر النسائي المتخصص عند إجراء التحقيقات الخاصة بضحايا الاتجار من النساء وفي أماكن احتجازهن ورعايتهن وإيوائهن

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي2014 – 2019، وزارة الشؤون القانونية استبيان تقرير وضع المرأة 2022م

3 معهد القضاء العالي:

لا يزال عدد الطالبات الملتحقات والخريجات في معهد القضاء العالي متدنياً ولم تتغير نسبة الملتحقين والخريجين بين عامي ٢٠١٥ و٢٠٢٢ بل ان النسبة الملتحقات انخفضت من ٦٪ الى ٣٪.

ومن خلال تحليل الجدول نجد أن عدد الخريجين من معهد القضاء العالي في العام ٢٠١٥ حيث بلغ عددهم ٨٢ كان نسبة الاناث ٦٪، في حين ان عدد الخريجين في العام ٢٠٢٢ بلغ ١٣٥ خريج كان نسبة الاناث ٣٪ . اما عدد خريجي التأهيل المستمر فقد كان عددهم في العام ٢٠٢٢ بلغ ٢٨١، وكان نسبة الإناث منهم ٤٪. وبلغ عدد موظفي المعهد العالي للقضاء ٧٤٢ موظفاً كان نسبة الإناث منهم ٦٪. ونستنتج من هذه الأرقام ان نسبة النساء في عدد الملتحقين والخريجين ضعيفة، ويتطلب الامر التوعية بأهمية الالتحاق بمعهد القضاء العالي، والعمل على منح مزايا للملتحقات لتشجيع النساء للالتحاق بالمعهد، وتذليل أي صعوبات في عملية الالتحاق والتسجيل.

جدول معهد القضاء العالي

البيان	2015			2022		
	ذكور	إناث	اجمالي	ذكور	إناث	اجمالي
عدد الملتحقين والملتحقات بمعهد العالي للقضاء	77	5	*82*	217	8	*225*
عدد الطالبات الخريجات وطلاب الخريجين من القضاء العالي.	77	5	*82*	131	4	*135*
عدد خريجي التأهيل المستمر	-	-	-	270	11	*281*
عدد موظفي وموظفات المعهد العالي للقضاء	-	-	-	82	19	*101*
الاجمالي	**154**	**10**	**164**	**700**	**42**	**742**

المصدر: معهد القضاء العالي – وزارة العدلاستبيان جمع البيانات لتقرير وضع المرأة ٢٠٢٢ م

4 توزيع كوادر السلطة القضائية بحسب النوع والفئة:

تمثل مشاركة النساء ضمن كوادر السلطة القضائية نسبة منخفضة سواء في الكوادر العليا او في المحاكم، حيث يوضح الجدول توزيع كوادر وزارة العدل بحسب النوع والفئة والسنة، حيث بلغ عدد كوادر الوزارة (٧٦٧٣) في العام ٢٠١٤، كان نسبة الإناث منهم ٨٪ في حين بلغ عدد كوادر السلطة القضائية في العام ٢٠٢٢م (٨٩١٥) ونسبة الإناث منهم ٩٪.

ففي المحكمة العليا نجد أن عام ٢٠١٤م كانت نسبة الإناث ٢٪ في حين انه في العام ٢٠٢٢ بلغت نسبتهن ١,٣٪ أي أن نسبة مشاركة النساء في المحكمة العليا انخفضت لتصل أدني مستوى لها. ونجد ان جميع الفئات نقص العدد الإجمالي لها وفي فئات عضو محكمة استئناف وقاضي محكمة ابتدائية وقاضي جزائي لا توجد بيانات عنهم للعام ٢٠٢٢م، وفي فئة المحاكم نجد ان العدد ازداد من ١,٠١٥ في العام ٢٠١٤ إلى ١,٤٢٣ في العام ٢٠٢٢/ وبالرغم من ذلك نجد أن نسبة الإناث انخفضت من ٣,٧ ٪ في عام ٢٠١٤ إلى ٢,٧ ٪، وانخفاض هذه النسبة تتطلب دراسة وتحديد الأسباب التي لم تدفع النساء للمشاركة وتحديد المقترحات والتوصيات لتحسين هذا الوضع.

جدول يبين توزيع كوادر السلطة القضائي بحسب النوع والفئة والسنة

البيان	2014			2022		
	ذكور	إناث	اجمالي	ذكور	إناث	اجمالي
محكمة عليا	96	2	*98*	155	2	*157*
رئيس محكمة استئناف	106	4	*110*	1	-	*1*
عضو محكمة استئناف	-	-	-	-	-	-
نائب رئيس محكمة استئناف	56	5	*61*	6	-	*6*
درجة قاضي محكمة استئناف	-	-	-	8	-	*8*
رئيس محكمة ابتدائية	87	8	*95*	2	-	*2*
قاضي محكمة استئناف	85	2	*87*	3	-	*3*
قاضي محكمة ابتدائية	149	11	*160*	-	-	-
قاضي جزئي	165	2	*167*	-	-	-
المحاكم	977	38	*1,015*	1,384	39	*1,423*
مجلس القضاء الأعلى	6	-	*6*	12	-	*12*
التفتيش القضائي	53	-	*53*	9	-	*9*
وزارة العدل (الديوان العام)	223	5	*228*	28	2	*30*
عدد الموظفات والموظفين إداريات واداريين في السلطة القضائية	5,031	562	*5,593*	6,541	723	*7,264*
الاجمالي	**7,034**	**639**	**7,673**	**8,149**	**766**	**8,915**

المصدر: وزارة العدل استبيان جمع البيانات لتقرير وضع المرأة ٢٠٢٢ م

شكل رقم (M7_04) توزيع كوادر السلطة القضائي بحسب النوع والفئة والسنة

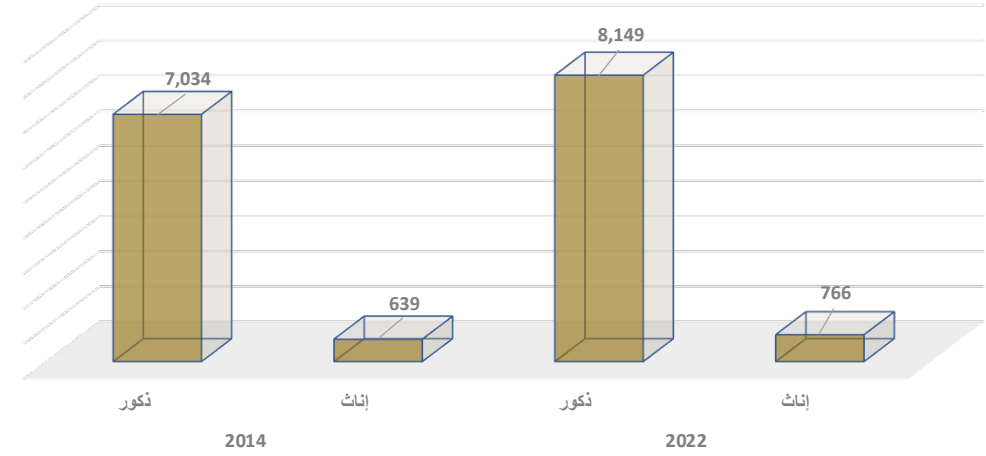

5 مكتب النائب العام:

النيابة العامة حريصة على أن تمثل الادعاء العام وحفظ حقوق وحريات المرأة، فطبيعة الدراسات التي تجري في النيابة تختص بتسهيل وصول الحق لأصحابه وحماية المجني عليهم والفئات الضعيفة، وتم إصدار تعاميم لحفظ حقوق المرأة، تضمنت مراعاة العادات والتقاليد في مجتمعنا فيما يخص المرأة والتي نصت على مراعاة أن لا تحبس النساء حبساً احتياطياً إلا في حالة الضرورة وفي الجرائم التي تستدعي ذلك مع إيداعهن المنشآت العقابية المخصصة للنساء كلما أمكن ذلك.

كما أُعد كتيب عن حقوق المتهم، والآن في صدد الطباعة، وسيسهل الكتيب للمرأة معرفة حقوقها تجاه الدعوى الجنائية والقائمين عليها.

وللتوسع في حماية المرأة تم إنشاء إدارة المرأة والطفل بالقرار رقم ٣٣ لسنة ٢٠١٦م، وصدر القرار رقم (٥٧) لسنة ٢٠٢٠م بالحاق إدارة المرأة والطفل بشعبة حقوق الانسان بمكتب النائب العام بدلاً من شعبة السجون، وتحديد اختصاصات أوسع تشمل مختلف جوانب الحماية من دراسة وحصر وتصنيف ومتابعة. وتوجد لدى المكتب قاعدة بيانات بالنوع.

تم إنشاء وحدة رصد جرائم الحرب بقرار من النائب العام رقم (١٩٨) لسنة ٢٠٢٠م ولديها قاعدة بيانات بالنوع والسن.

وبتحليل بيانات الجدول الذي يتضمن عدد كوادر النيابة العامة بحسب النوع والسنوات نجد ان عدد كوادر النيابة العامة ٢٠١٣ في العام ٢٠١٤ نسبة الاناث منهم ١٪ ، في حين أن عدد كوادر النيابة العامة في العام ٢٠٢٢م بلغ ٢٨٠ عضواً ، نسبة الاناث منهم ٣,٦٪. أي ان نسبة الاناث ضمن كوادر النيابة العامة مثلت زيادة عن العام ٢٠١٤، وقد يعود ذلك الى تقليص عدد الموظفين في النيابة العامة بسبب انقطاع الرواتب نتيجة الحصار حيث مثل عدد الموظفين في العام ٢٠٢٢ ما نسبته ١٤٪ من الموظفين في عام ٢٠١٤.

جدول يبين كوادر النيابة العامة بحسب السنوات

البيان	2014			2022		
	ذكور	إناث	اجمالي	ذكور	إناث	اجمالي
كوادر النيابة العامة	1992	21	*2013*	270	10	*280*

المصدر: مكتب النائب العام. استبيان جمع البيانات لتقرير وضع المرأة ٢٠٢٢ م

ويرى مكتب النائب العام ان من اهم المشاكل التي تعيق تحسين وضع المرأة تتمثل في:

- قصور العون القانوني للمرأة، وعدم وجود دور إيواء للمرأة المفرج عنها، حيث لا تجد مكان إيواء تلجأ اليه بعد الافراج لا سيما بعد ان يرفض أهلها استلامها.
- بعد السجون المركزية بحيث يصعب انتقال السجينة المرأة اليه.
- عدم وجود مرافق مخصصة للأطفال الموجودين في السجن بصحبة الأم.

6 توزيع المحامين بحسب النوع :

أن نسبة الاناث بين المحامين تعتبر اعلى نسبة للإناث في السلط القضائي، حيث يوضح الجدول توزيع المحامين بحسب النوع حيث بلغ اجمالي عدد المحامين ٨٨٧٢ محامياً ومحامية في عام ٢٠٢٢ نسبة الاناث منهم ١٠٪ . كما بلغ نسبة الاناث بين المحامين والمحاميات تحت التمرين ١٤٪، ونسبة الاناث بين المحامين والمحاميات الحاصلين على بطاقة استئناف ١٢ ٪، ونجد أن نسبة الإناث بين المحامين أعلى نسبة تمثيل في سلك القضاء.

جدول يبين توزيع المحامين بحسب النوع للعام ٢٠٢٢م

البيان	2022		
	ذكور	إناث	اجمالي
عدد المحامين والمحاميات تحت التمرين	4,281	684	*4,965*
عدد المحاميات والمحامين الحاصلين على بطاقة ابتدائية	1,561	213	*1,774*
عدد المحاميات والمحاميين الحاصلين على بطاقة استئناف	1,381	8	*1,389*
عدد المحاميات والمحاميين الحاصلين على بطاقة محكمة عليا	724	20	*744*
الاجمالي	**7,947**	**925**	**8,872**

المصدر: نقابة المحاميين اليمنين استبيان جمع البيانات لتقرير وضع المرأة ٢٠٢٢ م

شكل رقم (M7_06) يوضح توزيع المحامين بحسب النوع للعام 2022م

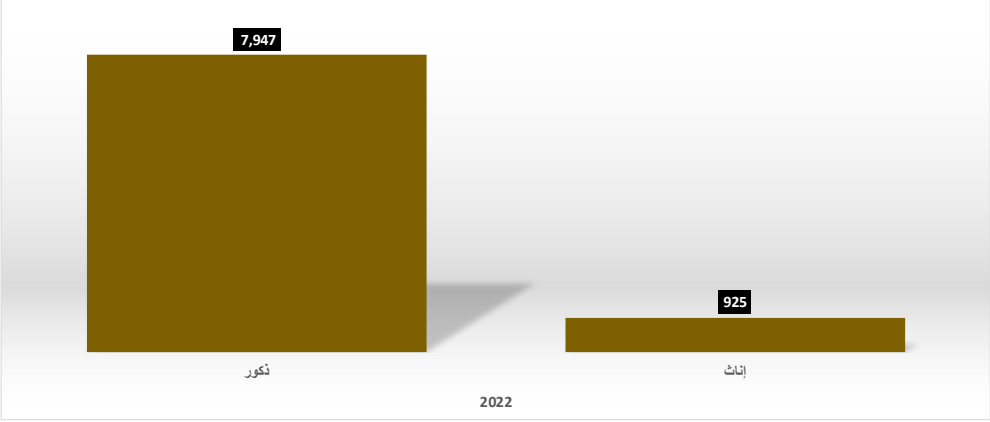

7 خريجي اكاديمية الشرطة :

بتحليل بيانات الجدول نجد أن عدد خريجات وخريجي كلية الشرطة ٢٣٠١ للعام ٢٠٢٢ نسبة الاناث منهم ٦٪ في حين عدد الخريجات والخريجين في الدراسات العليا من أكاديمية الشرطة لنفس العام ٢٤٠ نسبة الاناث منهم ٢٪، اما في عام ٢٠١٥ فقد كان عدد الخريجين من كلية الشرطة ١٦٥ خريج، ولا تتوفر بيانات عن نسبة الإناث منهم.

جدول يبين خريجي أكاديمية الشرطة

البيان	2015			2022		
	ذكور	إناث	اجمالي	ذكور	إناث	اجمالي
عدد الخريجات والخرجين من كلية الشرطة.	-	-	165	-	-	165
عدد الخريجات والخرجين من أكاديمية الشرطة (الدراسات العليا)	-	-	-	-	-	-
الاجمالي	-		165	2,391	150	2,541

المصدر أكاديمية الشرطة استبيان جمع البيانات لتقرير وضع المرأة ٢٠٢٢ م

النتائج:

1. تم دراسة عدد من القوانين والتشريعات اليمنية التي كانت تحتوي على نوع من التمييز بين النساء والرجال وتم العمل على تعديل المواد التي تضمنت ذلك التمييز، ولازالت بعض المقترحات التي تحتاج إلى تعديل معروضه على مجلسي النواب والوزراء وهناك قوانين بحاجة إلى دراسة ووضع مقترحات التعديلات والرفع بالمقترحات ومتابعة التعديل.
2. انخفاض نسبة الإناث في كوادر السلطة القضائية حيث أن نسبتهم في عام ٢٠١٥ بلغت (٣٪) وفي عام ٢٠٢٢ بلغت (٢٪) باستثناء المحامين حيث بلغت النسبة ١٢٪
3. لا تزال نسبة الملتحقات بالمعهد العالي للقضاء وكليات الشرطة منخفضة حيث لا تتجاوز نسبة الاناث في المعهد العالي للقضاء ٦٪ وفي كليات الشرطة ٢٪

التحديات:

1. ضعف وعي النساء بأهمية الالتحاق بمعاهد القضاء وكليات الشرطة.
2. ضعف الوعي المجتمعي بأهمية الدور التي ستقوم به المرأة بعد التحاقها بمعاهد القضاء وكليات الشرطة
3. التأثر بالقوانين والتشريعات البشرية الخارجية واهمال التشريعات الإسلامية التي من شأنها حماية المرأة.
4. الإجراءات المعقدة لتعديل القوانين والتأخر في البت في القوانين المعلقة.

التوصيات:

1. استكمال دراسة التشريعات والقوانين اليمنية ووضع مقترحات التطوير في إطار رؤيتنا الشرعية والثقافية ومتابعة إقرارها.
2. توفير العون القضائي والاستشارات القانونية للنساء واستيعاب خصوصية احتياجات المرأة وتسريع إجراءات المحاكمات وسرعة الفصل فيها.
3. وضع قواعد وآليات تضمن التعامل المباشر مع المرأة في الحصول على التعويضات والحقوق.
4. تفعيل الأهداف الاستراتيجية في الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة في بند العدالة الاجتماعية والمتمثل بتطوير منظومة تشريعات وسياسات تضمن تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص.
5. دراسة أسباب انخفاض نسبة الاناث في كوادر السلطة القضائية ووضع المقترحات التي ترفع من هذه النسبة.
6. توسيع مشاركة النساء وتمكينها من العمل في مجالات الأمن، بالإضافة إلى إنشاء أقسام في مراكز الشرطة تختص بقضايا المرأة والطفل والعنف الأسري بكادر نسائي، وإعداد وتقديم برامج تأهيلية وتثقيفية في السجون الخاصة بالنساء وتوفير مراكز رعاية وتأهيل لهن بعد قضاء فترة العقوبة.
7. استحداث محاكم خاصة بالأسرة أو وحدات الإصلاح الأسري في المحاكم للتوفيق بين الأسر في القضايا والخلافات الأسرية.
8. معالجة الاحتياجات الخاصة بالإناث وضمان وصولهن إلى خدمات وإجراءات وأنظمة الحماية الاجتماعية (مثل الخدمات التعليمية والصحية والتمكين الاقتصادي والعون القانوني ...)
9. تعزيز العمل بين الجهاز الإداري للدولة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني لتبني نهج مستجيب لاحتياجات النساء القانونية.

محور
المرأة والاعلام
وتكنولوجيا المعلومات

تمهيد:

يلعب الإعلام دورا كبيرا في مسيرة الشعوب، وتقع على عاتقه مهمة كبيرة وحيوية في طرح قضايا المرأة والمساهمة في حل مشكلاتها وتعزيز أدوارها الاجتماعية وخاصة في المرحلة الحالية التي تمر بها اليمن كما أن وسائل الاتصالات تلعب دوراً فاعلا في إيصال الرسائل الإعلامية والتثقيفية عن قضايا المرأة وفي توعيتها وتثقيفها. كما انه قد ينتج عن سوء استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وجود نوع جديد من العنف المتمثل في المضايقات عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وينبغي على الاعلاميون والاعلاميات القيام بدوراً فاعلاً في زيادة الوعي لمواجهة هذا النوع من العنف.

ونصت المادة (٣) من قانون الصحافة والمطبوعات على أن حرية المعرفة والفكر والصحافة والتعبير والاتصال والحصول على المعلومات حق من حقوق المواطنين لضمان الاعراب عن فكرهم بالقول والكتابة أو التصوير أو الرسم أو بأي وسيلة أخرى من وسائل التعبير، وهي مكفولة لجميع المواطنين وفق أحكام الدستور وما تنص عليه أحكام قانون الصحاف.

1 الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية لقطاع الإعلام وتكنولوجيا المعلومات بسبب الحرب الواقعة على اليمن:

لقد تم الاستهداف المباشر لوزارة الاعلام وكذا وزارة الاتصالات والمنشآت التابعة لهما في الحرب والحصار والعدوان وقد تضررت جراء الغارات الجوية ٤١ منشأة إعلامية. كما تضررت أكثر من ٤٠٠ موقع وشبكة اتصالات منها ٣٣٣ محطة إرسال هوائية خاصة بالتغطية لهواتف النقال التابعة لشركة يمن موبايل والشركات الأخرى الخاصة والحكومية. كما أدى الحصار الى عدم استيراد التجهيزات والمعدات اللازمة لتعويض ما دمرته الحرب وتطوير تجهيزاتها شركات الاتصالات.

2 عدد العاملين في المؤسسات الإعلامية:

أ عدد العاملين في المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون:

يظهر الجدول اعداد العاملين في المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون ونسبة الاناث منهم، ففي التلفزيون كان نسبة الاناث منهم ١٢,٤٪، في الإذاعة كانت نسبة الاناث ١٤٪ وفي الإدارة العامة كانت نسبة الاناث ٨,٥٪ اما في القطاع الهندسي فكنت نسبة الاناث ٢,٩٪. في حين أن نسبة العملات في المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون في نهاية عام ٢٠١٣ كانت ١٣٪

جدول يبين عدد العاملين في المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون

2018 – 2017							
التلفزيون		الإذاعة		الإدارة العامة		القطاع الهندسي	
ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
1165	145	622	87	414	35	478	14

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي ٢٠١٤-٢٠١٩

ب عدد العاملين في القنوات التلفزيونية الرسمي:

يبين الجدول اعداد العاملين في القنوات التلفزيونية الرسمية، فقد بلغ إجمالي الموظفين في القنوات الرسمية ١,٢٨٦ موظفاً وموظفة، نسبة الإناث فيهم ٩,٤٪، ٤٠٪ منهن في قناة اليمن، ٥٠٪ في قناة عدن.

ومن هذه الأرقام نرى أن الفجوة بين الذكور والإناث في المؤسسات الإعلامية لازال كبيراً جداً.

جدول عدد العاملين في القنوات التلفزيونية (الرسمية)

القناة	التوزيع العددي والنسبي للعاملين والعاملات في القنوات التلفزيونية الرسمية				
	ذكور	النسبة	إناث	النسبة	اجمالي
قناة اليمن	645	55.4	49	40.5	694
قناة عدن	390	33.5	60	49.6	450
قناة سبأ	70	6	7	5.8	77
قناة الإيمان	60	5.2	5	4.1	65
الاجمالي	1,165	100	121	100	1,286

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي ٢٠١٤-٢٠١٩

ج عدد العاملين في الإذاعات الرسمية صنعاء - عدن:

ويوضح الجدول عدد العاملين في الإذاعات الرسمية صنعاء وعدن، حيث بلغ عدد الموظفين في البرنامج العام في صنعاء ٢٢١ موظفاً وموظفة كان نسبة الإناث فيهم ١٤٪ وعدد موظفي البرنامج الثاني عدن ٢٢٦ موظفاً وموظفة كانت نسبة الإناث فيهم ٢٨,٧٪.

جدول يبين عدد العاملين في الإذاعات الرسمية صنعاء – عدن

القناة	التوزيع العددي والنسبي للعاملين والعاملات في الإذاعات الرسمية صنعاء - عدن				
	ذكور	النسبة	إناث	النسبة	اجمالي
البرنامج العام صنعاء	188	53.9	33	33.7	221
البرنامج الثاني عدن	161	46.1	65	66.3	226
الاجمالي	349	100	98	100	447

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء ٢٠١٨م

د عدد العاملين في الإذاعات المحلية :

بتحليل بيانات الجدول نجد أن نسبة الاناث في الإذاعات المحلية الى الرجال مثلت ١٩,٥٪ وكانت اعلى نسبة اناث بين الموظفين في إذاعة الحديدة حيث بلغت نسبة الاناث ٢٥٪، تلتها محافظة تعز بنسبة ٢٠,٦٪، ثم إذاعة المكلا بنسبة ١٩٪.

جدول يبين التوزيع العددي والنسبي للعاملين والعاملات في الإذاعات المحلي

الإذاعة	التوزيع العددي والنسبي للعاملين والعاملات في الإذاعات المحلي				
	ذكور	النسبة	إناث	النسبة	اجمالي
إذاعة تعز	90	34.6	13	20.6	**103**
إذاعة المكلا	59	22.7	12	19	**71**
إذاعة أبين	0	0	9	14.3	**9**
إذاعة الحديدة	54	20.8	16	25.4	**70**
إذاعة لحج	0	0	4	6.3	**4**
إذاعة شبوة	0	0	0	0	**0**
إذاعة حجة	10	3.8	5	7.9	**15**
إذاعة أبين	13	5	3	4.8	**16**
إذاعة سيئون	29	11.2	0	0	**29**
إذاعة المهرة	5	1.9	1	1.6	**6**
الاجمالي	260	100	63	100	**323**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء ٢٠١٨م

هـ العاملين في مؤسسة الثورة:

يبين الجدول عدد العاملين في مؤسسة الثورة الذ بلغ عدده ١٣٠٣ موظفاً وموظفة، وكانت نسبة الإناث فيهم ٧,٢ ٪، كما أن نسبة الإناث من الموظفين من مدير عام فأعلى مثلت ٢٪.

جدول يبين عدد العاملين في مؤسسة الثورة

البيان	التوزيع العددي والنسبي للعاملين والعاملات في مؤسسة الثورة للصحافة				
	ذكور	النسبة	إناث	النسبة	اجمالي
موظفون	1114	92.1	92	97.9	1206
موظفون من مدير عام وما فوق	95	7.9	2	2.1	97
الاجمالي	1209	100	94	100	1303

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء ٢٠١٨م

9 عدد الادباء والشعراء اليمنيين:

بتحليل الجدول الذي يظهر أعداد الأدباء والشعراء اليمنيين في العام ٢٠٢١ م مقارنة بالعام ٢٠١٤م بحسب المحافظات، نجد أن إجمالي عددهم في العام ٢٠١٤ بلغ ٢,٦٦٨ ونسبة الإناث فيهم ١٦,٤٪، اما في العام ٢٠٢١ فكان عدد الادباء والشعراء بلغ ٣,٠٦٣ ونسبة الاناث فيهم بلغت ١٩٪. بزيادة قدرها ٢,٦ عن العام ٢٠١٣. وقد احتلت محافظة حضرموت (المكلا) أعلى عدد سواء في العام ٢٠١٤ أو ٢٠٢١، الا ان نسبة الاناث كانت صفر في العام ٢٠١٤، وفي العام ٢٠٢١ فقد كانت نسبة الإناث ٤,٥. تليها أمانة العاصمة ٢٩٨ في العام ٢٠١٤، ونسبة الإناث ٣٢,٥٪ مقارنة بالعام ٢٠٢١ حيث بلغ عددهم ٢٩٣، ونسبة الإناث ٣٢٪.

جدول يبين عدد الأدباء والشعراء اليمنيين في عام ٢٠٢١م مقارنة بعام ٢٠١٤م

المحافظة	2014			2021		
	ذكور	النسبة	اجمالي	ذكور	النسبة	اجمالي
إب	85	24	109	112	45	157
أبين	46	23	69	52	27	79
أمانة العاصمة	201	97	298	199	94	293
البيضاء	100	6	106	100	12	112
تعز	72	28	100	120	31	151
الجوف	15	2	17	15	2	17
حجة	78	19	97	78	19	97
الحديدة	180	18	198	180	18	198
حضرموت (المكلا)	385	0	385	295	14	309
حضرموت (سيئون)	60	0	60	121	12	133
ذمار	300	70	370	300	70	370
شبوة	23	0	23	23	3	26
صعدة	110	10	120	110	18	128
صنعاء	58	15	73	109	37	146
عدن	112	45	157	123	49	172
لحج	62	11	73	88	25	113
مأرب	14	0	14	48	7	55
المحويت	28	3	31	73	11	84
المهرة	20	0	20	38	3	41
عمران	79	8	87	81	16	97
الضالع	150	56	206	150	56	206
ريمة	25	3	28	31	9	40
سقطرى	27	0	27	36	3	39
الاجمالي	2,230	438	2,668	2,482	581	3,063

المصدر : كتاب الإحصاء السنوي ٢٠١٩

ز عدد أصحاب المهن الإعلامية:

يبين الجدول عدد الأشخاص في مختلف المهن الثقافية في عام ٢٠١٤ مقارنة بالعام ٢٠٢١م، حيث مثل الفنانون الشعبيون العدد الأعلى في العام ٢٠٢١ حيث بلغ عددهم ٢,٨٥٤ فنان شعبي، كانت نسبة الاناث منهم ٥,٩٪ وفي العام ٢٠١٤ بلغ عددهم ١٩٢١ ونسبة الاناث منهم ٣,٧. اما الفنانون التشكيليون فقد بلغ عددهم ٢٢٣٨ في العام ٢٠٢١ نسبة الإناث منهم ٢٧٪، أما في العام ٢٠١٤ فقد بلغ عددهم ٢,١٥٥ وكانت نسبة الإناث ٢٧٪.

جدول يبين عدد القاصون والروائيون اليمنيين في عام ٢٠٢١م مقارنة بعام ٢٠١٤م

المحافظة	2014			2021		
	ذكور	النسبة	اجمالي	ذكور	النسبة	اجمالي
عدد القاصون والروائيون	378	93	**471**	422	122	**544**
عدد الفنانون التشكيليون	1,567	588	**2,155**	1,631	607	**2,238**
عدد المسرحيين	506	37	**543**	818	101	**919**
عدد الفنانون الشعبيون	1,850	71	**1,921**	2,686	168	**2,854**
عدد المنشدين	504	76	**580**	1,458	298	**1,756**
عدد العازفون	354	49	**403**	576	79	**655**

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي ٢٠١٤-وزارة الثقافة -استبيان تقرير وضع المرأة ٢٠٢٢م

3 ساعات البث في البرامج التلفزيونية المتعلقة بالمرأة:

بتحليل الجدول يتبين أن قنوات الثانية عدن، وسبأ، والإيمان قد حدد ٣٦٥ ساعة سنوية لبرامج المرأة والأمومة والطفولة والأسرة والاجتماعية. بما نسبته ٤,٢٪ من إجمال ساعات البث التلفزيوني. في حين أن قناة صنعاء بلغ عدد ١٦٥ ساعة من إجمالي ساعات البث السنوية، وبما نسبته ١,٩ ٪. وبالرجوع إلى توزيع ساعات الارسال السنوي على أنواع البرامج في القنوات التلفزيونية والاذاعية للعام ٢٠١٧ وفق بيانات كتاب الإحصاء السنوي ٢٠١٩ فصل الاعلام، نجد أن مجموع ساعات الإرسال التلفزيوني ٣٥,٠٤٠ ساعة كان حصة برامج المرأة والأمومة والطفولة والأسرة والبرامج الاجتماعية ما نسبته ٣,٦٪. ومجموع ساعات الإرسال الإذاعي بلغت ٨٧٦٠ ساعة، كان حصة برامج المرأة ٢٪.

جدول يبين توزيع ساعات البث في البرامج التلفزيونية المتعلقة بالمرأة حسب أنواع البرامج في القناة الفضائية (اليمن) والقناة الثانية(عدن)و(قناة سبأ) و(قناة الإيمان) في عام ٢٠١٧م

أنواع البرامج والمواد	مجموع ساعات الإرسال السنوي							
	الفضائية اليمنية(اليمن)		القناة الثانية (عدن)		قناة سبأ		قناة الإيمان	
	الساعات	النسبة	الساعات	النسبة	الساعات	النسبة	الساعات	النسبة
سياسية وإخبارية	6,655	76	6,474	73.9	6,674	76.2	6,294	71.8
الدينية	809	9.2	640	7.3	622.5	7.1	1,550	17.7
التنمية الاقتصادية والخدمية والزراعية	183	2.1	183	2.1	182.5	2.1	-	0
الأعمال والمواد الفنية الدرامية	730	8.3	913	10.4	730.0	8.3	365	4.2
البيئة والسكان والتوعية والتثقيف الصحي	183	2.1	183	2.1	182.5	2.1	183	2.1
المرأة والأمومة والطفولة والأسرة والاجتماعية	165	1.9	365	4.2	365.0	4.2	365	4.2
الخدمات الإعلامية والإعلانية	37	0.4	4	0	3.5	0	4	0
الاجمالي	8,760	100	8,760	100	8,760	100	8,760	100

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي 2019 فصل الاعلام

4 برامج الأسرة والمرأة في الإذاعات الرسمية:

بتحليل الجدول نجد أن الإذاعة التي قدمت عدد أكبر من البرامج في العام ٢٠١٤ هي إذاعة تعز تليها إذاعة صنعاء، وتساوت بقية الإذاعات، في حين أن العام ٢٠٢١ كانت الإذاعة التي قدمت برامج اكثر هي إذاعة إب تلتها إذاعتي تعز والجوف، في حين أن إذاعة الجوف لم تكن تقدم أي برنامج في مجال الاسرة والطفل.

جدول يبين عدد برامج الاسرة والمرأة في الإذاعات الرسمية

اسم الإذاعة	عدد البرامج	
	2014	2012
إذاعة إب	85	24
إذاعة الحديدة	46	23
إذاعة تعز	201	97
إذاعة صعدة	100	6
إذاعة حجة	72	28
إذاعة الجوف	15	2
إذاعة صنعاء	78	19

المصدر: وزارة الاعلام استبيان إعداد تقرير وضع المرأة في اليمن ١٤٤٤ هـ- ٢٠٢٢ م

5 مستخدمي الإنترنت والتلفون النقال :

أكد التقرير العربي لفجوة النوع الاجتماعي للعام ٢٠١٩ أن توافر مهارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هو ما يحد مدى فاعلية استخدام هذه التكنولوجيا، والافتقار الى هذه المهارات لا يزال يشكل أحد العقبات الرئيسية التي تمنع ال ولا سيما النساء، من الاستفادة التامة من إمكانيات تكنولوجيا المعلومات

لم تزودنا الجهات المصدرية عن الاتصالات والانترنت بفرز المشتركين بحسب النوع، ولم نستطيع تحديد النوع (ذكور /اناث) عند ذكر عدد خطوط التلفون النقال. ويبين الجدول أن عدد اشتراكات الانترنت الثابت كان ٢٤٨,٥٦٧ مشترك في العام ٢٠١٥ في حين ان عدد الاشتراكات للعام ٢٠٢١ بلغت ٤٠٤,٧٤٤ مشترك، أي بما نسبته (١٦٣٪) من العام ٢٠١٥. وذكرت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات ان نسبة السكان المستخدمين للأنترنت ٢٢,٥٥ في العام ٢٠١٤ وبلغت النسبة ٢٦,٧٢ للعام ٢٠١٧. وهي تقديرات الاتحاد الدولي للاتصالات ولم يجر الاتحاد أي تقديرات بعد ذلك العام. وبلغ عدد اشتراكات الإنترنت المحمول ٩,٩٧٠,٢٦٩ مشترك.

جدول يبين عدد اشتراكات الإنترنت والتلفون النقال

البيان	عدد البرامج	
	2015	2021
عدد اشتراكات الإنترنت الثابت	248,567	404,744
النسبة المئوية لمستخدمين الانترنت من إجمالي السكان	22.55%	26.72% (للعام 2017)
عدد اشتراكات الإنترنت المحمول النشطة	--	9,970,269
عدد مستخدمي التلفون النقال	15,708,035	17,756,380

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي ٢٠١٩ – وزارة الاتصالات استبيان جمع البيانات لتقرير وضع المرأة ٢٠٢٢ م

6 تدريب القيادات النسوية في مجال تضمين قضايا النساء في الوسائل الإعلامية:

- نفذ مركز دراسات النوع الاجتماعي والتنمية في جامعة صنعاء عدد من برامج لتدريب القيادات النسوية في مجال تضمين قضايا النساء في الوسائل الإعلامية، والجدول يبين البرامج التدريبية التي نفذت وأعداد المستفيدين حسب النوع وقد نفذت البرامج في العام ٢٠١٨ ، وبلغ عدد المستفيدات من تلك البرامج من الإناث ١٨٧، ومن الذكور ٣٢٥ .

جدول تدريب القيادات الإعلامية في مجال تضمين قضايا النساء في الوسائل الإعلامية (ذكور/نساء) ٢٠١٨

المجال	ذكور	اناث
الإذاعات الحكومية المحلية	82	30
الإذاعات الخاصة FM	200	134
المواقع الالكترونية	43	23
الاجمالي	**325**	**187**

- نفذ مركز أبحاث ودراسات النوع الاجتماعي والتنمية عدد من الدراسات والبحوث أو شارك في تنفيذها حول المرأة والنوع في المجال الإعلامي، وقد نفذت الدراسات في العام ٢٠١٨ وهي:
  - تضمين قضايا النساء في وسائل الاعلام اليمنية.
  - دليل الصحافة الحساسة لقضايا النوع الاجتماعي.
  - الصورة النمطية للمرأة في برامج الاسرة، إذاعة صنعاء نموذجاً.

النتائج:

1. واجه فريق إعداد التقرير صعوبة في الحصول على معلومات محدثة من وزارة الإعلام.
2. لازالت نسبة الإناث ضمن الكوادر الوظيفية في المؤسسات الإعلامية منخفضة.
3. الساعات المخصصة للمرأة والأمومة والطفولة في البث التلفزيون والإذاعي محدودة فهو يمثل ما نسبة من ٣٪ الى ١,٥ ٪ من إجمالي ساعات البث التلفزيون لمختلف القنوات الفضائية اليمنية والبث الإذاعي.
4. عدم وجود تصنيف لمشتركي التلفون الجوال والانترنت على مستوى ذكور وإناث.

التحديات:

1. تدمير المقرات الخاصة بالإعلام وتوقف التوظيف وضعف الدعم المالي للمجال الإعلامي بسبب الحرب الواقعة على اليمن.
2. عدم صرف المرتبات بسبب الحرب الواقعة على اليمن و الحصار.
3. الوضع المادي الحرج الذي تمر به البلد شكل عائقا أمام وضع البرامج وإنشاء القنوات الخاصة بمواضيع المرأة والطفل.
4. الافتقار إلى الخبرات والكوادر النسائية المتخصصة في كثير من مجالات الإعلام.
5. عدم توفر الأجهزة والتقنيات الحديثة الخاصة بمجال الإعلام
6. عدم استشعار أهمية ودور الإعلام وتفعيلة بشكل قوي وصحيح من الدولة.
7. لازالت اليمن هي الدولة الأعلى رسوماً في الوطن العربي في سعر الانترنت.

المقترحات:

1. تفعيل دور الإعلام بوضع خطة إعلامية تشارك في وضعها جميع الجهات لدعم ومساندة قضايا المرأة بتشكيل وإقرار لجنة عمل إعلامية مستدامة تعد سياسات وبرامج اعلامية داعمة وهادفة لرفع ثقافة الأسرة والمرأة والرقي بها في شتى المجالات لتتمكن من أداء دورها بأرقى مستوى في أسرتها ومجتمعها ولإدماجها بصورة فاعلة في التنمية والحياة العامة والتعاطي مع قضاياها.
2. تدريب وتأهيل كوادر نسائية في جميع مجالات العمل الإعلامي ومواكبة التطورات الإعلامية والتكنولوجية فيما يتعلق بالجانب الإعلامي.
3. مواكبة التطورات الإعلامية والتكنولوجية فيما يتعلق في الجانب الإعلامي.
4. تكثيف وتوجيه الدعم المادي والموضوعي للمجال الإعلامي.
5. تفعيل ومشاركة الاعلاميات في صنع الاستراتيجيات الإعلامية.
6. إنشاء قنوات خاصة بالمرأة والاسرة بمضمون هادف وجذاب. وانشاء إذاعة مجتمعية خاصة بالمرأة والأسرة.
7. التوعية بمفهوم العنف الإلكتروني وكيفية تجنبه ومخاطر الاستخدام الخاطئ لمواقع التواصل الاجتماعي والشبكة العنكبوتية بشكل عام.

محور
المرأة والعنف

تمهيد:

نجد في الوضع الحالي الذي تعيشه اليمن بسبب العدوان والحصار وما تسببت به من أضرار على النساء، أن المرأة والأطفال هي أكثر الفئات تضرراً أثناء الحروب، أكدت على ذلك العديد من الدراسات، إضافة إلى ذلك فإن المرأة قد تغير دورها وتحولت بسبب الحرب والحصار والعدوان إلى معيل أساسي، إضافة إلى مسؤولياتها الأساسية، سواء بفقد المعيل، أو بتوقف صرف المرتبات، أو بفقدان المعيل لوظيفته في القطاع الخاص نتيجة تسريح الموظفين بسبب توقف العمل أو الإغلاق. ومن ناحية أخرى نجد أن المرأة النازحة وخاصة التي تلجأ إلى مخيمات تنعدم فيها الخصوصية بسبب التزاحم، أو عدم توفر المرافق الصحية بجانب الخيام وبعد مراكز توزيع المساعدات عن المخيمات، فإنها تواجه مختلف أنواع العنف والانتهاكات.

تضمنت الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة في محور الأمن والعدالة [بند القضاء والوصول للعدالة الهدف السابع]
(تعزيز فرص الوصول إلى العدالة وخاصة النساء والأطفال والفئات الضعيفة في المجتمع عبر القنوات والوسائل المختلفة في مختلف المؤسسات وبالدرجة الأولى الأجهزة الأمنية والقضائية والرقابية)

1 آثار الحرب الواقعة على اليمن:

لا تزال الأزمة الإنسانية في اليمن هي الأسوأ في العالم، ويقدر أن ١٥,٨ مليون شخص في حاجة للحماية، وأن ١٦,٢ مليون شخص يعانون انعدام الأمن الغذائي، وأن ٢٠,٧ مليون شخص في حاجة إلى شكل من أشكال المساعدة. وتعتبر النساء والفتيات هن الأكثر عرضة للخطر حيث تشير التقديرات إلى أن ٧٣٪ من بين حوالي ٤ ملايين نازح في اليمن نساء وأطفال. وأن حوالي ٣٠٪ من الاسر النازحة تعولها حالياً نساء مقارنة بـ ٩٪ قبل الحرب عام ٢٠١٥. وتشير التقديرات الى أن ٥ مليون امرأة وفتاة هن في سن الانجاب وأن ١,٧ مليون امرأة حامل ومرضع لديهن فرص محدودة أو قد تكون معدومة للحصول على خدمات الصحة الإنجابية، بما في ذلك رعاية ما قبل الولادة والولادة الآمنة ورعاية ما بعد الولادة. وتموت امرأة كل ساعتين أثناء الولادة لأسباب يمكن الوقاية منها شبه كامل، ومع زيادة أعداد النزوح بين النساء والفتيات تزداد الحاجة الى الحماية وبالأخص مع محدودية خيارات المأوى وانهيار آليات الحماية الرسمية وغير الرسمية. كما تتعرض النساء لضغوط اقتصادية متزايدة، حيث يكافحن من أجل إعالة اسرهن وغالباً ما يكون لديهن خبرة محدودة أو معدومة حول الأنشطة المدرة للدخل

وبتحليل الجدول الذي يبين المؤشرات الخاصة بحجم الضحايا البشرية المدنيين منذ مارس ٢٠١٥ – ديسمبر ٢٠٢٠م [1] نجد أن إجمالي عدد الضحايا البشرية من المدنيين بلغ ٤٢,٢٤٥، كان نسبة القتلى منهم ٣٩٪ والجرحى ٦١٪. وسنجد أيضا أن نسبة القتلى من الإناث (نساء) بلغت ١٥٪، وقتلى الأطفال (ذكور وإناث) بلغت ٢٥٪.

جدول يبين مؤشرات حجم الضحايا البشرية من المدنيين مارس ٢٠١٥-ديسمبر ٢٠٢٠م

البيان	عدد الضحايا - قتلى	عدد الضحايا -جرحى	اجمالي
الأطفال (ذكور/اناث)	4,040	4,427	8,467
ذكور (رجال)	9,768	18,348	28,116
اناث (نساء)	2,523	3,139	5,662
الاجمالي	16,331	25,914	42,245

المصدر: تقرير أولى حول آثار العدوان على الاقتصاد اليمني ٢٠١٥-٢٠٢٠م

شكل مؤشرات حجم الضحايا البشرية

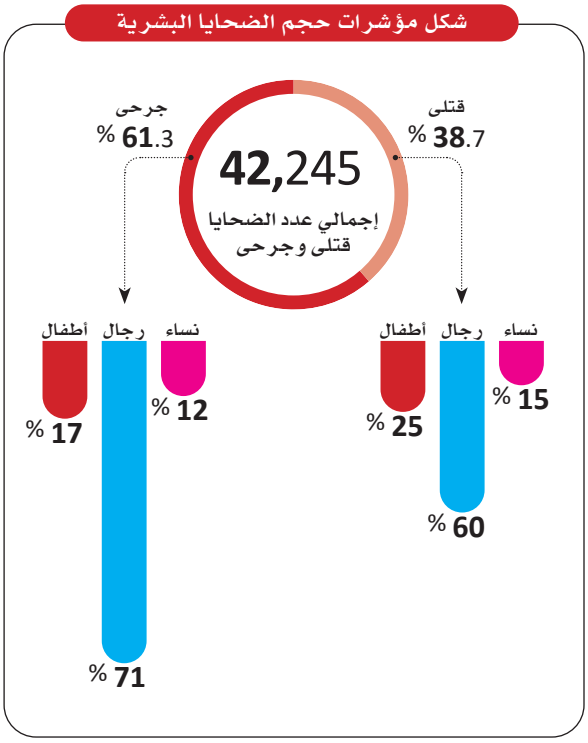

① تقرير أولي حول آثار العدوان على الاقتصاد اليمني 2015-2020م الجهاز المركزي للإحصاء الإصدار الثالث مارس 2021م

ونتيجة استهداف المنشآت العاملة في القطاع الصحي اثر ذلك على الوضع الصحي وترتيب عليه الآتي:①

- **250,000** مريض ومصاب مهددون بالموت جراء اغلاق المستشفيات وانعدام الرعاية الصحية والأدوية بسب الحصار.
- **600** مرفقاً صحياً تم اغلاقه.
- **421** مستشفى ومرفق كانت هدفاً متعمداً مما أدى الى تدميرها بشكل كلي أو جزئي.
- **55 %** من المرافق الصحية توقفت عن عملها جراء انعدام المستلزمات الأساسية.
- **23.5 مليون** شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي بينهم ١٣,٥ مليون معرضون لخطر المجاعة.
- **4.8 مليون** طفل وحامل ومرضع يعانون من سوء التغذية .
- **3.4 مليون** طفل دون سن الخامسة يعانون سوء التغذية الحاد(١,٦٧ مليون طفل ، ١,٧١ طفلة).
- **24.4 مليون** شخص يحتاجون الى المقومات الأساسية للبقاء مثل الأمن الغذائي والصحة والمياه والنظافة والتغذية والمأوى والحماية والتعليم.
- **23.5 مليون** شخص بحاجة الى مساعدات إنسانية (١٣,٥ مليون حاجة الى مساعدات إنسانية عاجلة للبقاء على قيد الحياة).
- **6.7 مليون** شخص بحاجة الى الايواء الطارئ والأمن المناسب وتوفير المواد الأساسية لحالات النزوح، بسبب تصاعد حدة الحرب والحصار.

وقد رصدت وحدة الرصد بمكتب النائب العام الجرائم التي ارتكبت جراء الحرب الواقعة على اليمن، وجرى حصرها وتوثيقها والتحقيق فيها والجدول يبين عدد المستهدفين من الحرب والحصار والعدوان ونسبة النساء القتلى والجرحى بحسب الأعوام، حيث نجد ان اجمالي الاستهداف التي طالت النساء ٨,٩٠٢ استهداف، وان اجمالي القتلى من النساء في ذلك الاستهداف هو ١٥٠٧ امرأة، وإجمالي الجرحى من النساء ١٩٥٠ امرأة، وفي العام الأول كان العدد الأكبر للقتلى والجرحى فكان فيه عدد القتلى ما نسبته ٥٠٪ من اجمالي القتلى، ونسبة الجرحى ٤٩٪ من إجمالي الجرحى.

جدول عدد الاستهداف وعدد النساء القتلى والجرحى منهم

البيان	عدد الاستهداف	القتلى من النساء	الجرحى من النساء
العام الأول	1298	748	953
العام الثاني	945	274	286
العام الثالث	642	196	231
العام الرابع	736	167	232
العام الخامس	411	73	174
العام السادس	3717	31	33
العام السابع	1153	18	41
الاجمالي	**8902**	**1507**	**1950**

المصدر: مكتب النائب العام. استبيان جمع البيانات لتقرير وضع المرأة ٢٠٢٢ م

① تقرير أولي حول آثار العدوان على الاقتصاد اليمني 2015-2020م الجهاز المركزي للإحصاء الإصدار الثالث مارس 2021م

شكل يوضح عدد الاستهداف وعدد النساء القتلى والجرحى منهم

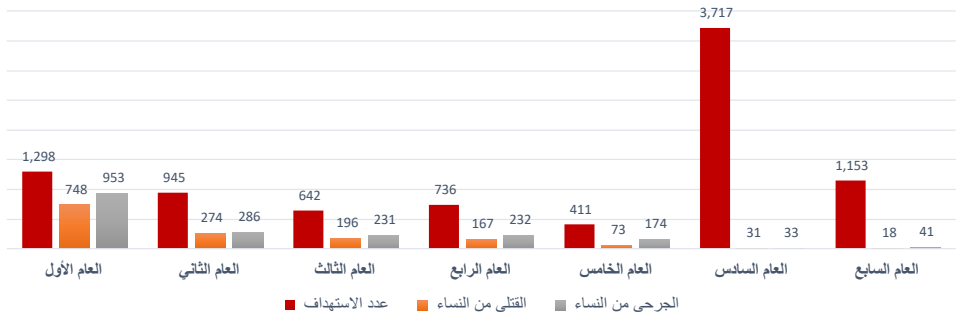

2 الحوادث الجنائية:

ارتفع عدد الحوادث الجنائية وعدد الجناة بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٩ بشكل كبير، فإذا اخذنا أمانة العاصمة سنجد أن عدد الحوادث الجنائية ارتفعت في العام ٢٠١٩ بنسبة ١٨٪ عن العام ٢٠١٥. وكذلك ارتفع عدد الجناة من ١٢,١٢٢ في عام ٢٠١٥ الى ٣٤,٦٨٧ في العام ٢٠١٩ أي بزيادة قدرها ٦١٪، وهذا مؤشر مرتفع جداً ينبغي دراسة والتعرف على أسبابه.

بتحليل بيانات الجدول سنجد أنه يتناول مؤشرات عدد القضايا الجنائية وعدد الجناة والمجني عليهم بحسب النوع والمحافظة للعام ٢٠١٥، حيث بلغ عدد القضايا الجنائية ٣٤,١٦٩ قضية، وتركزت نسبة ٦٩٪ من القضايا في خمس محافظات هي امانة العاصمة ٣٦٪ من اجمالي قضايا المحافظات، تليها محافظة تعز بنسبة ١٥٪، ثم محافظة الحديدة بنسبة ٧٪ ثم محافظة إب بنسبة ٦٪ ثم محافظة ذمار بنسبة ٦٪.

أما عدد الجناة فبلغ العدد الإجمالي ٤١,٩١٨ جاني، كان نسبة الاناث منهم ١٦ ٪ والعدد الأكبر منهن من أمانة العاصمة ١٩٢ جانية تليها محافظة تعز ١٣٧ جانية ثم الحديدة ١١٧ جانية ثم عدن ٧٣ جانية، وبلغ عدد المجني عليهم ٣٦,٢١٧ جاني، بلغ نسبة الاناث منهم ٦٪ تقريباً. والعدد الأكبر منهن في امانة العاصمة ٦٢٠ مجني عليها، تليها محافظة تعز ٣٨٣ مجني عليها، ثم محافظة عدن ١٨٣ مجني عليها، ثم محافظة الحديدة ١٦٨ مجني عليها. ويرجع ارتفاع اعداد امانة العاصمة في جميع المؤشرات بسبب الكثافة السكانية، كما أن الامر بتطلب القيام بدراسة متعمقة للتعرف على ارتفاع نسبة المؤشر في محافظات تعز والحديدة إلى جانب أمانة العاصمة.

جدول يبين عدد القضايا الجنائية وعدد المجني عليهم والجناة لعام ٢٠١٥ بحسب المحافظات

المحافظة	عدد القضايا الجنائية	عدد الجناة			عدد المجني عليهم		
		ذكور	إناث	اجمالي	ذكور	إناث	اجمالي
اب	2120	2,886	35	**2,921**	2,245	132	**2,377**
ابين	281	313	5	**318**	248	14	**262**
أمانة العاصمة	12122	13,226	192	**13,418**	10,507	620	**11,127**
البيضاء	691	777	1	**778**	856	39	**895**
تعز	5024	6,707	137	**6,844**	4,848	383	**5,231**
الجوف	101	215	0	**215**	451	9	**460**
حجة	1319	1,845	54	**1,899**	1,453	90	**1,543**
الحديدة	2294	2,967	117	**3,084**	2,008	168	**2,176**
حضرموت	772	639	11	**650**	794	36	**830**
ذمار	1946	2,129	9	**2,138**	1,806	87	**1,893**
شبوة	312	259	0	**259**	480	16	**496**
صعدة	222	289	6	**295**	270	9	**279**
صنعاء	1640	1,803	14	**1,817**	1,653	62	**1,715**
عدن	1606	1,904	73	**1,977**	1,316	183	**1,499**
لحج	885	1,201	5	**1,206**	1,005	48	**1,053**
مأرب	598	889	6	**895**	812	14	**826**
المحويت	640	975	11	**986**	640	39	**679**
المهرة	202	288	4	**292**	174	17	**191**
عمران	783	966	3	**969**	1,742	52	**1,794**
الضالع	488	700	3	**703**	680	40	**720**
ريمة	123	251	3	**254**	155	16	**171**
الاجمالي	34,169	41,229	689	41,918	34,143	2,074	36,217

المصدر كتاب الإحصاء السنوي ٢٠١٤-٢٠١٩

والجدول يبين عدد القضايا الجنائية وعدد الجناة والمجني عليهم بحسب النوع والمحافظة لل عام٢٠١٩، حيث بلغ عدد القضايا الجنائية للعام ٢٠١٩، ٣٣,٨٠٤ قضية جنائية، وإذا ما تم مقارنة عدد القضايا بالعام ٢٠١٥ سنجد ان عدد القضايا الجنائية اقل، والسبب يعود الى ان عدد من المحافظات مثل ابين وعدن ولحج والضالع ومارب لم يتسنى لنا الحصول على بيانات ومعلومات منها.

أما عدد الجناة فقد بلغ ٨١,٦٩٥ جاني، كان نسبة النساء منهم ١٢ ٪ وتركز العدد الأكبر من الجناة في أمانة العاصمة بنسبة ٤٢٪، تلتها ذمار ١٠٪، ثم محافظة إب ٧٪ وصنعاء بنسبة ٦٪.

وبلغ عدد المجني عليهم ٣٢,٠٦٥ مجني عليه، بلغ عدد النساء المجني عليهن ٩٪ تقريباً. وكان عدد المجني عليهم في امانة العاصمة ما نسبته ٤١٪، تليها محافظة إب بنسبة ١٠٪. ثم محافظة حجة بنسبة ٨٪.

جدول يبين عدد القضايا الجنائية وعدد المجني عليهم والجناة لعام ٢٠١٩

المحافظة	عدد القضايا الجنائية	عدد الجناة			عدد المجني عليهم		
		ذكور	إناث	اجمالي	ذكور	إناث	اجمالي
اب	3,083	3,924	58	**7,065**	2,935	269	**3,204**
ابين	...	...	...	**0**	...	...	**0**
أمانة العاصمة	14,784	19,551	352	**34,687**	11,726	1,360	**13,086**
البيضاء	126	146	3	**275**	123	9	**132**
تعز	1,136	1,363	21	**2,520**	1,080	49	**1,129**
الجوف	...	...	...	**0**	...	...	**0**
حجة	2,104	3,264	104	**5,472**	2,351	167	**2,518**
الحديدة	2,750	3,259	225	**6,234**	2,017	229	**2,246**
حضرموت	...	...	...	**0**	...	...	**0**
ذمار	3,509	4,953	49	**8,511**	2,640	156	**2,796**
شبوة	...	...	...	**0**	...	...	**0**
صعدة	...	...	...	**0**	...	...	**0**
صنعاء	2,539	4,409	96	**7,044**	2,267	170	**2,437**
عدن	...	...	...	**0**	...	...	**0**
لحج	...	...	...	**0**	...	...	**0**
مأرب	...	...	...	**0**	...	...	**0**
المحويت	775	973	21	**1,769**	1,389	118	**1,507**
المهرة	...	...	...	**0**	...	...	**0**
عمران	2,169	3,992	42	**6,203**	1,996	141	**2,137**
الضالع	172	191	1	**364**	181	7	**188**
ريمة	657	888	6	**1,551**	624	61	**685**
الاجمالي	**33,804**	**46,913**	**978**	**81,695**	**29,329**	**2,736**	**32,065**

المصدر : كتاب الإحصاء السنوي ٢٠١٤-٢٠١٩م

شكل عدد القضايا الجنائية وعدد المجني عليهم والجناة لعام ٢٠١٩ بحسب المحافظات

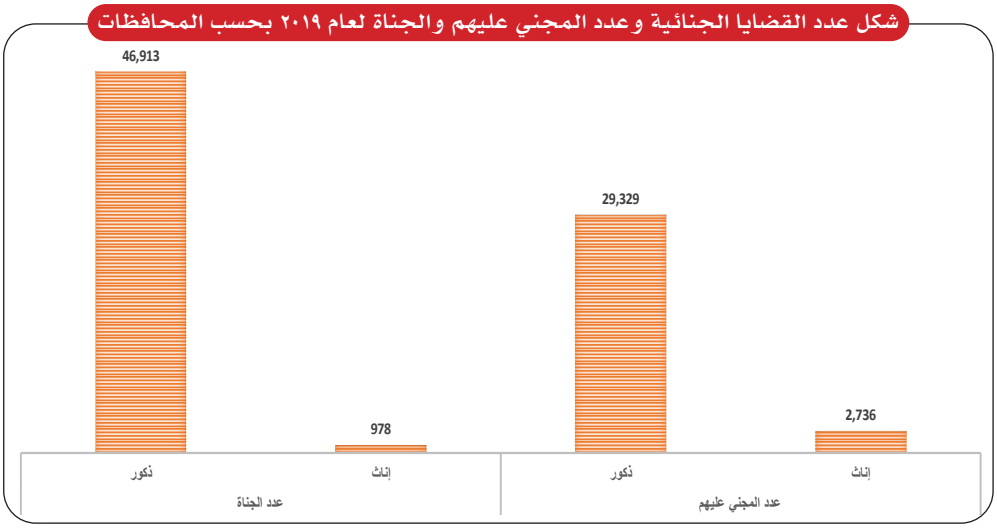

3 المتهمين من الاحداث:

يبين الجدول المتهمين من الأحداث للأعوام ٢٠١٤، ٢٠١٩ بحسب النوع وعدد المتهمين، حيث بلغ عدد المتهمين في العام ٢٠١٤ ما مجموعه ١٩٧٧ متهم ٩٢ من الاناث ما نسبته ٥٪ تقريباً، وفي العام ٢٠١٩ بلغ عدد المتهمين ٣٥٤٨ متهم، منهم ٣٪ من الاناث. وعلى الرغم من ان عدد المتهمين في العام ٢٠١٩ قد زاد بما نسبته ٤٤٪ عن العام ٢٠١٤، الا اننا نلاحظ ان نسبة الإناث قلت من ٥٪ في عام ٢٠١٤ إلى نسبة ٢٪ في عام ٢٠١٩.

وقد يعود زيادة عدد المتهمين من الأحداث الى أسباب الظروف الاقتصادية التي خلفتها الحرب الواقعة على اليمن، من ارتفاع نسبة الفقر وانقطاع المرتبات، وفقدان الوظائف وفقدان العائل، وترك المدارس، وتحتاج هذه الحالة الى دراسة لمعرفة أسباب ارتفاع هذه النسبة بهذا الحجم الخطر.

جدول يبين المتهمين من الاحداث للعامين ٢٠١٤ و ٢٠١٩

البيان	2014			2019		
	ذكور	إناث	اجمالي	ذكور	إناث	اجمالي
عدد المتهمين بحسب النوع	1885	92	**1977**	3444	104	**3548**

المصدر : كتاب الإحصاء السنوي ٢٠١٤-٢٠١٩م

شكل يبين المتهمين من الاحداث للعامين ٢٠١٤ و ٢٠١٩

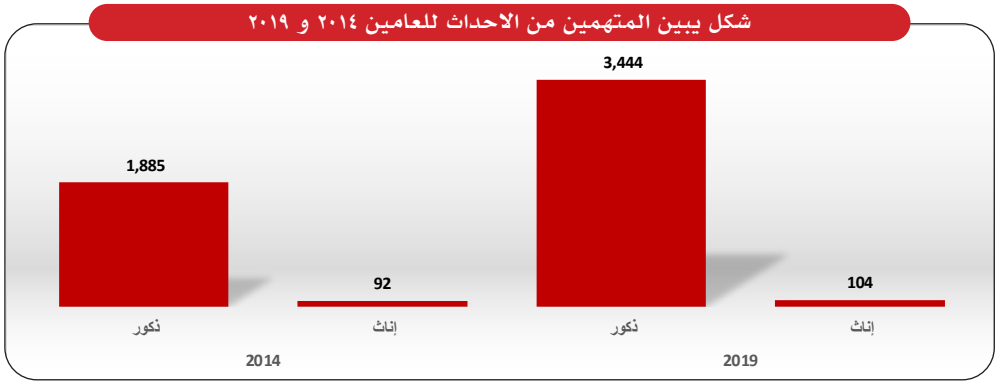

4 حركة نزلاء السجون:

بتحليل نتائج الجدول المبين لحركة نزلاء السجون في الجمهورية اليمنية للعام ٢٠١٤م وأعداد المحكومين، ومن هم رهن الاعتقال، ومن هم رهن التحقيق، وكذا القضايا الأخرى. فقد بلغ العدد الإجمالي ١٢,٢٨٤ كان نسبة الإناث ٢٪ والاحداث ايضاً ٢٪.

وقد مثلت محافظة صنعاء وأمانة العاصمة ٢٥٪ من الإجمالي، ومحافظة تعز ١٢٪، ومحافظة إب ١١٪، ومحافظة الحديدة ٩٪، أي أن مجموع المحافظات الأربع كون ما نسبته ٥٧٪ من اجمالي حركة السجون للعام ٢٠١٤.

الجدول يبين حركة نزلاء السجون في الجمهورية اليمنية للعام ٢٠١٤ م

السجون	محكومين				رهن المحاكم				رهن التحقيق				قضايا أخرى		الإجمالي				الإجمالي العام
	ذكور	إناث	احداث	أجانب	ذكور	إناث	احداث	أجانب	ذكور	إناث	احداث	أجانب	ذكور	إناث	ذكور	إناث	احداث	أجانب	
صنعاء + الأمانة	811	17	6	37	1,372	15	22	23	750	23	19	10	3	0	2,936	55	47	70	3,108
عدن	244	5	0	32	627	12	0	29	0	0	0	0	20	0	891	17	0	61	969
الحديده	414	27	25	9	346	11	7	5	176	9	0	0	6	0	942	53	32	14	1,041
تعز	517	12	9	1	654	13	10	0	214	9	12	0	27	0	1,412	34	31	1	1,478
اب	731	11	25	0	403	9	2	0	193	13	0	0	0	0	1,327	33	27	0	1,387
حجة	247	4	9	0	240	3	7	2	85	1	7	0	19	1	591	9	23	2	625
ذمار	389	5	25	1	173	4	5	1	132	1	10	0	4	0	698	10	40	2	750
حضرموت	108	3	9	24	169	2	0	21	107	2	0	7	21	0	405	7	9	52	473
عمران	0	0	3	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	3	0	3
صعدة	49	1	0	0	30	2	0	1	3	0	1	0	8	0	90	3	1	1	95
رداع	178	0	1	0	138	3	0	1	77	0	9	0	19	0	412	3	10	1	426
الضالع	123	1	0	0	121	2	0	0	24	1	0	0	21	0	289	4	0	0	293
المحويت	145	0	1	2	119	0	11	1	36	0	1	0	2	0	302	0	13	3	318
أبين	54	0	0	0	44	0	0	0	11	0	0	0	29	0	138	0	0	0	138
لحج	27	2	0	0	74	0	0	3	28	0	6	1	1	0	130	2	6	4	142
البيضاء	31	0	0	6	123	0	0	1	63	0	0	3	0	0	217	0	0	10	227
شبوة	57	0	0	3	50	0	0	0	31	0	0	0	16	0	154	0	0	3	157
سيئون	3	0	0	0	3	0	0	0	28	0	0	0	56	0	90	0	0	0	90
مأرب	50	0	0	2	33	0	0	2	41	0	0	6	10	0	134	0	0	10	144
المهرة	93	0	0	2	14	0	0	3	8	20	0	1	0	0	115	20	0	6	141
الجوف	7	0	0	0	14	0	0	0	15	0	0	0	10	0	46	0	0	0	46
ريمة	8	0	0	0	9	0	0	0	10	0	0	0	1	0	28	0	0	0	28
خمر	12	0	0	0	80	0	0	0	113	0	0	0	0	0	205	0	0	0	205
الاجمالي	4,298	88	113	119	4,836	76	64	93	2,145	79	65	28	273	7	11,552	250	242	240	12,284

المصدر : كتاب الإحصاء السنوي - الجهاز المركزي للإحصاء ٢٠١٤-٢٠١٩م

والجدول يبين حركة نزلاء السجون في الجمهورية اليمنية للعام ٢٠١٩م والتي تظهر أعداد المحكومين، ومن هم رهن الاعتقال، ومن هم رهن التحقيق، وكذا القضايا الأخرى. فقد بلغ العدد الإجمالي ١٣,٥٥٩ كان نسبة الإناث ٢ ٪ تقريباً. علماً أن عدد من المحافظات مثل عدن ومارب ولحج والضالع وحضرموت ومحافظات أخرى لم تدخل بياناتها في الجداول لعدم تمكننا من الحصول على البيانات من المصدر.

وكانت نسبة محافظة صنعاء وأمانة العاصمة ٢٩٪ من الإجمالي ومحافظة صعدة ١٣٪ ومحافظة إب ١٢٪ ومحافظة ذمار ٧٪، أي ان مجموع المحافظات الأربع كون ما نسبته ٦١٪ من اجمالي حركة السجون للعام ٢٠١٩.

جدول يبين حركة نزلاء السجون في الجمهورية اليمنية للعام ٢٠١٩ م

السجون	محكومين				رهن المحاكم				رهن التحقيق				قضايا أخرى		الإجمالي				الإجمالي العام
	ذكور	إناث	احداث	أجانب	ذكور	إناث	احداث	أجانب	ذكور	إناث	احداث	أجانب	ذكور	إناث	ذكور	إناث	احداث	أجانب	
صنعاء* + امانة العاصمة	861	18	0	0	1,730	62	0	0	939	69	0	0	289	1	3,819	150	0	0	3,969
الحديدة	261	5	0	0	164	10	0	0	82	10	0	0	104	0	611	25	0	0	636
تعز	34		0	0	125		0	0	90		0	0	0	0	249	0	0	0	249
إب	895	5	0	0	485	16	0	0	220	16	0	0	0	0	1,600	37	0	0	1,637
حجة	418	4	0	0	133	4	0	0	95	4	0	0	29	2	675	14	0	0	689
ذمار	400	3	0	0	195	6	0	0	329	12	0	0	52	0	976	21	0	0	997
عمران	123	2	0	0	255	2	0	0	159	9	0	0	52	0	589	13	0	0	602
صعدة	601	15	0	0	701	6	0	0	449	37	0	0	0	0	1,751	58	0	0	1,809
المحويت	58	1	0	0	64	0	0	0	91		0	0	17	0	230	1	0	0	231
رداع	131	0	0	0	96	2	0	0	66	3	0	0	38	4	331	9	0	0	340
البيضاء	12	0	0	0	10	0	0	0	0	0	0	0	86	0	108	0	0	0	108
ريمة	14	0	0	0	34	0	0	0	12	0	0	0		0	60	0	0	0	60
خمر	2	0	0	0	15	0	0	0	3	0	0	0	48	0	68	0	0	0	68
باجل	4	0	0	0	37	0	0	0	45	0	0	0		0	86	0	0	0	86
احتياط الحديدة	18	0	0	0	173	0	0	0	87	0	0	0	0	0	278	0	0	0	278
احتياط إب	34	0	0	0	336	0	0	0	374	0	0	0	16	0	760	0	0	0	760
احتياط عمران	2	0	0	0	1	0	0	0	54	0	0	0	43	0	100	0	0	0	100
احتياط عبس	0	0	0	0	10	0	0	0	12	0	0	0	112	0	134	0	0	0	134
احتياط القلعة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	50	0	50	0	0	0	50
احتياط النادي	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	191	0	191	0	0	0	191
احتياط صعدة	0	0	0	0	0	0	0	0	355	0	0	0		0	355	0	0	0	355
احتياط تعز	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	210	0	210	0	0	0	210
الاجمالي	3,868	53	0	0	4,564	108	0	0	3,462	160	0	0	1337	7	13,231	328	0	0	13,559

المصدر : كتاب الإحصاء السنوي - الجهاز المركزي للإحصاء ٢٠١٤-٢٠١٩م

5 العنف ضد المرأة:

أ التوزيع النسبي للعنف ضد المرأة بحسب الاشخاص[1]:

تم الاعتماد على بيانات كتاب النساء والرجال في اليمن صورة إحصائية ٢٠١٨ الجهاز المركز للإحصاء في تناول العنف ضد المرأة بحسب الأشخاص والمكان، ولا تتوفر بيانات محدثة لتصنيف العنف ضد المرأة.

بتحليل الجدول المبين للتوزيع النسبي للمرأة حسب الشخص الذي يعتقدن انه يمارس العنف ضدهن، تبين أن الاناث في الفئات العمرية ١٤- ١٩ ، ٢٠ -٢٤ حددن ثلاثة اشخاص يعتقدن بأنهم يمارسوا العنف الأكثر ضدهن وهم في المرتبة الأولى الاب/ الأم و علينا ن لا نتجاهل دور الوالدين في التربية و التأديب ، وتتفاوت النسب بين ٤١، ٣٧٪ وفي المرتبة الثانية الأخ / الأخت وتتفاوت النسب بين ٣٣، ٢٦٪ ، وفي المرتبة الثالثة الابن/ الابنة وتتفاوت النسب بين ٢٢،٢٠٪ . اما بقية الفئات العمرية فأختلف التحديد حيث ككان المرتبة الأولى في الاعتقاد هو الأخ /الأخت وتتفاوت النسب بين ٤١،٣٩٪ وفي المرتبة الثانية الأب / الأم وتتفاوت النسب بين ٣٥،٣٧٪ اما في المرتبة الثالثة فالابن/ الابنة وتتفاوت النسب بين ١٣،١٧٪ .

اما بالنسبة لتحديد الاعتقاد بممارسة العنف بحسب مستوى التعليم فقد كان جميع مستويات التعليم تنظر ان المرتبة الأولى في الاعتقاد بممارسة العنف من قبل الأب/ الأم يليه الأخت / الأخت ثم الابن الابنة باستثناء التعليم العالي فتم تحديد المرتبة الأولى للأخ/ الأخت ثم الأب/ الأم ثم الابن / الابنة.

جدول يبين التوزيع النسبي للمرأة حسب الشخص الذي يعتقدن أنه يمارس العنف ضدها

الخصائص / العمر	الأب/ الأم	الزوج	الأخ/ الأخت	الإبن/ الإبنة	صاحب العمل	شخص زميل العمل	أقارب/أخرى	رجال	أخرى	لا تعرف/غير مبين	النسبة	عدد النساء
15-19	41.2	3.4	26.5	22.7	0.5	0.5	0.9	0.5	1.6	2.3	100	6342
20-24	37.5	2.4	33.1	20.9	0.7	0.5	1.1	0.5	1.1	2.3	100	5197
25-29	35.2	2.5	38.9	17.8	0.7	0.6	0.8	0.4	0.9	2.3	100	4634
30-34	34.7	3.2	40.2	16.9	0.3	0.6	0.5	0.4	1.1	2	100	3225
35-39	35.7	2.6	41.7	14.3	0.8	0.4	0.9	0.6	1.2	1.8	100	2761
40-44	37.5	1.7	41.2	13.9	0.7	0.2	0.6	0.4	1.1	2.6	100	1807
45-49	36.2	2.6	40.4	13.1	2.1	0.6	0.6	0.3	1.5	2.5	100	1468
المستوى التعليمي												
بدون تعليم	40	2.9	36.3	14.9	0.8	0.2	0.7	0.2	1.1	2.9	100	10705
أساسي	37.2	3	34.3	19.2	0.6	0.5	1.1	0.6	1.4	2.2	100	9339
ثانوي	33.9	2.5	34.4	24	0.7	0.9	0.8	0.6	0.9	1.3	100	3767
عالي	29.3	1.2	37.2	26.7	0.5	1.9	0.5	1	1.5	0.1	100	1623
الاجمالي												50,868

المصدر :النساء والرجال في اليمن صورة إحصائية ٢٠١٨ الجهاز المركز للإحصاء ص ٢٥٦

① النساء والرجال في اليمن صورة إحصائية 2018 الجهاز المركز للإحصاء

ب التوزيع النسبي للعنف ضد المرأة بحسب الفئات العمرية والمكان:

يوضح الجدول التوزيع للنساء حسب الفئات العمرية والمكان الذي يعتقدن انه يتم الممارسات الأكثر عنفاً ضدهن، فقد حددت جميع الفئات العمرية بأن المكان الذي يتم فيه الممارسات الأكثر عنفاً ضدهن هو المنزل حيث بلغت النسبة في جميع الفئات ٩١-٩٣٪ في حين أخذ الشارع المرتبة الثانية بنسبة بين ٢,٥-٤٪.

جدول التوزيع للنساء حسب الفئات العمرية والمكان الذي يعتقدن انه يتم الممارسات الأكثر عنفاً ضدهن

الخصائص / العمر	المنزل	العمل	الشارع	المدرسة	أخرى	لا تعرف/ غير مبين	النسبة	عدد النساء
15-19	90.8	0.8	4	1.8	0.6	2.1	100	6342
20-24	91.9	0.7	4.1	0.9	0.5	1.9	100	5197
25-29	91.9	0.9	3.8	0.8	0.6	2	100	4634
30-34	93	0.6	3	0.6	0.6	2.1	100	3225
35-39	92.6	0.6	3.5	1	0.7	1.6	100	2761
40-44	92.7	1	2.9	0.5	0.4	2.5	100	1807
45-49	93	0.8	2.5	0.5	0.6	2.5	100	1468
						الاجمالي		25,434

المصدر :النساء والرجال في اليمن صورة إحصائية ٢٠١٨ الجهاز المركز للإحصاء ص ٢٥٨

وتشير البيانات الواردة في تقرير الاستجابة الإنسانية لصندوق الأمم المتحدة للعام ٢٠٢١ الى عدد من الحقائق اذا ما تم التقاعس عن الاستجابة الإنسانية نوردها فيما يأتي :[1]

- حدوث ما لا يقل عن ٣,٠٠٠ حالة وفاة بين الأمهات من بين ما يقدر بنحو ١٠٢,٠٠٠ امرأة معرضة لخطر الإصابة بمضاعفات اثناء الولادة.
- انهيار تام لمنشآت الصحة الإنجابية حيث لا يعمل سوى ٢٠٪ من كل منشآت الصحة الإنجابية حالياً في البلاد.
- تعرض حياة ما يُقدر بنحو ١٢٠,٠٠٠ امرأة وفتاة للخطر من مختلف اشكال العنف.
- وقوع انتهاكات جسيمة للحقوق الأساسية لملايين اليمنيين الذين لا يجدون الدعم أو لا يمكنهم الحصول على الغذاء والمياه والخدمات الصحية والأدوية والحماية..

① الاستجابة الإنسانية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في اليمن فبراير 2021

6 النازحين :

مثل النزوح بعد الحرب والحصار والعدوان هم كبير على الفرد والدولة، فقد تسبب الحرب والحصار والعدوان في نزوح ما مجموعه (٦,١٧١,٣٥٤) ستة ملايين ومائة وواحد وسبعون الفاً وثلاثمائة وأربعة وخمسون نسمة بحسب آخر تحديثات الوضع عن النازحين في اليمن بحسب تقرير النزوح مايو ٢٠٢٢ / المجلس الأعلى لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية والتعاون الدولي.

وبتحليل بيانات الجدول الذي يوضح اعداد النازحين داخل الجمهورية اليمنية حسب عدد الاسر والافراد النازحين، نجد ان عدد الاسر للنازحين المضافين الى قاعدة البيانات ٦٧٦,٣٦٧ اسرة وعدد الافراد ٤,٧٣٤,٥٦٩ نازح، في حين ان عدد الاسر للنازحين الغير مضافين الى قاعدة البيانات ٢٠٥,٢٥٨ اسرة، وعدد الافراد ١,٤٣٦,٨٠٦ نازح. فيكون اجمالي الاسر النازحة ٨٨١,٦٢٢ اسرة، وعدد الافراد النازحين ٦,١٧١,٣٥٤ نازح. اما بالنسبة لمكان النزوح فمثلت امانة العاصمة اعلى نسبة بلغ عدد النازحين إلى أمانة العاصمة ١,٦٨٥,٥٣٠نازح، تليها محافظة حجة حيث بلغ عدد النازحين ٩٣٢,٩٣٩ نازح، يلي ذلك محافظة حجة حيث بلغ عدد النازحين ٨٠٥,٥٤٩ نازح.

جدول يبين النازحين داخل الجمهورية اليمنية حسب عدد الاسر والافراد النازحين

المحافظة	النازحين المضافين بقاعدة البيانات		النازحين الغير مضافين بقاعدة البيانات		اجمالي النازحين	
	عدد الاسر	عدد الافراد	عدد الاسر	عدد الافراد	اجمالي الاسر	اجمالي الافراد
البيضاء	17.776	124.432	3.284	22.988	21.06	147.42
الضالع	6.953	48.571	377	2.639	7.33	51.31
الحديدة	115.739	810.173	17.538	122.766	133.277	932.939
الجوف	24.277	169.939	3.527	24.689	27.804	194.628
المحويت	7.845	54.915	884	6.188	8.726	61.082
امانة العاصمة	99.161	694.127	141.629	991.403	240.79	1.685.530
عمران	42.065	294.455	2.99	20.93	45.055	315.385
ذمار	39.313	275.191	672	4.704	39.985	279.895
حجة	113.021	791.147	2.057	14.399	115.078	805.546
إب	32.311	226.177	2.553	17.871	34.864	244.048
مارب	8.244	57.708	2.359	16.513	10.603	74.221
ريمة	8.944	62.608	237	1659؟	9.181	64.267
صعدة	73.218	512.526	11.902	83.314	85.12	595.84
صنعاء	30.179	211.253	744	5.208	30.923	216.462
تعز	57.321	401.247	14.505	101.535	71.826	502.782
الاجمالي	676.367	4.734.569	205.258	1.436.806	881.622	6.171.354

المصدر: تقرير النزوح ديسمبر ٢٠٢١ الإصدار ٢ / المجلس الأعلى لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية والتعاون الدولي

النازحين داخل الجمهورية اليمنية حسب الذكور والاناث والأطفال

المحافظة	ذكور	اناث	أطفال
امانة العاصمة	850,446	835,084	924,403
صنعاء	105,962	110,499	123,990
عدن	----	-------	------
حضرموت	----	-----	--------
تعز	259,018	243,764	257,135
ذمار	143,673	136,222	156,211
إب	121,402	122,646	137,003
الحديدة	482,789	450,150	525,866
عمران	155,305	160,080	175,770
البيضاء	71,462	75,958	86,458
حجة	410,210	395,336	472,632
صعده	281,615	314,225	330,132
لحج	-----	-----	-----
ابين	-----	-----	-----
المحويت	29,500	31,582	34,287
شبوه	-----	-----	-----
المهرة	-----	-----	-----
الجوف	86,807	107,821	118,006
البيضاء	-----	-----	-----
مأرب	37,488	36,733	42,411
ريمه	30,668	33,599	35,737
الضالع	26,212	25,098	28,928
سقطرى	----	-----	-----
الاجمالي	3,092,557	3,078,797	3,448,969

المصدر: المجلس الأعلى لتنسيق المساعدات الإنسانية .استبيان جمع البيانات لتقرير وضع المرأة ٢٠٢٢ م

وتتحمل النساء والأطفال المعاناة الأكبر في ظل هذه الأوضاع المؤلمة، وتشير إحصاءات الى أن (١٠,٣٪) من اسر النازحين تعولهم نساء منهن قاصرات بنسبة (٢,٦٪). تتعرض النساء والأطفال للعديد من مظاهر العنف المادي والمعنوي في ظل الافتقار الحاد للأمن والحماية [1] بسبب العدوان والحصار

شكل يبين النازحين حسب الذكور والاناث والأطفال

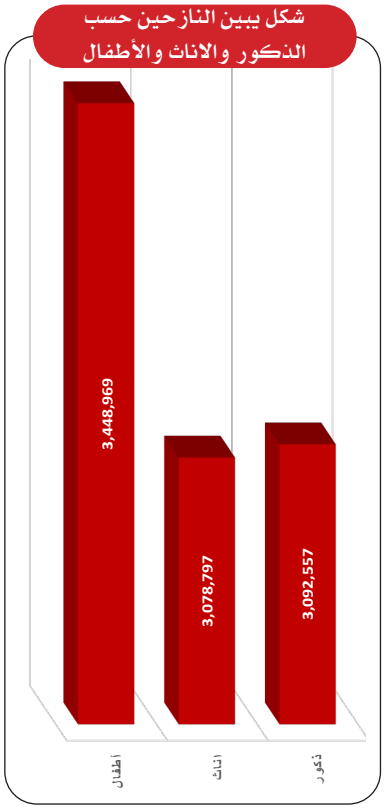

① التقرير السنوي للمرأة العربية.pdf ص48

7 الخدمات التي تقدم للنازحين:

يبين الجدول عدد النازحين المستهدفين وعدد من تم الوصول اليهم حسب مجالات الخدمات المقدمة لهم، فقد بلغ عدد الأشخاص المستهدفين في مجال الأمن الغذائي ١٦,٠٠٠,٠٠٠ ستة عشر مليون شخص، وتم الوصل الى ١٤,٩٠٠,٠٠ شخص.

وكان مجال الصحة في المرتبة الثانية حيث كان عدد الأشخاص المستهدفين ١١,٥٠٠,٠٠٠ شخص، ومن تم الوصول إليهم ٣,١٨٠,٠٠٠ شخص تليها المياه والصرف الصحي فكان المستهدفون ١١,٠٠٠,٠٠٠ شخص ومن تم الوصول إليهم ٧,٠٠٠,٠٠٠ شخص.

فيما كان مجال الحماية والطفل المرتبة الرابعة حيث بلغ عدد الأشخاص المستهدفين ٨,٦٠٠,٠٠٠ ومن تم الوصول إليهم ١,٥٠٠,٠٠٠ شخص في الحماية، ١,٥٠٠,٠٠٠ في حماية الطفل.

جدول يبين الخدمات التي تقدم للنازحين داخل الجمهورية اليمنية حسب الأشخاص المستهدفين ٢٠٢١

المجال	عدد الأشخاص المستهدفين	عدد من تم الوصول اليهم
الأمن الغذائي	16,000,000	14,900,000
التغذية	6,300,000	2,370,000
الصحة	11,600,000	3,180,000
المياه والصرف الصحي	11,000,000	7,300,000
التعليم	5,500,000	2,300,000
الحماية	8,600,000	1,500,000
حماية الطفل	8,600,000	1,150,000
حماية المرأة	1,920,000	490,000
المأوى والمواد الغذائية	3,800,000	670,000
الاجمالي	73,320,000	33,860,000

المصدر: تقرير مراقبة تنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية يناير- يونيو ٢٠٢١

● مشروع النموذج المتكامل للدعم والتمكين الاجتماعي والاقتصادي (صندوق الرعاية الاجتماعية)

يهدف إلى تلبية الاحتياجات الأساسية لأشد الناس فقراً وتهميشاً (احفاد بلال وسكان الاحياء الفقيرة) وتعزيز فرصهم وقدراتهم الاجتماعية والاقتصادية على الصمود في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة والمخاطر.

أبرز النتائج خلال العام ٢٠٢١ :

- تم الوصول الى حوالي ٣٨,٥٧٦ فرداً (٩,٨٦٤ رجال – ١٠,١٤٤ نساء – ٩,٥٥٩ بنين – ٩,٠٠٩ بنات) من خلال خدمات المشروع في كل من محافظتي امانة العاصمة وصنعاء من خلال إدارة الحالة، والاحالة الى مقدمي الخدمات الصحية والتعليمية والحماية.
- ساهم المشروع بمساعدة ١,٦٧٠ طفلاً (٩٨٨ فتاة – ١,٢٧٢ فتى) للحصول على شهادات ميلاد.
- تم دعم ٣,١١١ طفلاً (١,٦٠٢ أولاد – ١,٥٠٩ فتيات) للالتحاق بالتعليم.
- تحصل ٣,٩٤٨ فرد على خدمات الصحة والتغذية (١,٣٩٤ امرأة – ١,٢٤٠ فتاة -١,٣١٤ بنين) عبر الإحالة الى المركز الصحية الحكومية.
- تحصلت ٦,٩٩٢ اسرة على حقائب النظافة الشخصية ورسائل توعية.
- استفادت ٣٣,٧٥٥ اسرة / فرد ٢٠٢,٥٣٠ فرداً (٤٨,٧٤٢ رجلاً – ٥٠,٤٩٦ امرأة – ٥٠,٧٣٣ أولاد- ٥٢,٥٥٩ فتيات) من احفاد بلال والأشخاص ذوي الإعاقة، والأشخاص المعرضين لخطر الاصابة بالفيروسات.

النتائج:

1. تعرض النساء لضغوط اقتصادية حيث أصبحت المرأة المعيل الأساسي في كثير من الأسر بسبب فقد المعيل او إيقاف المرتبات، أو الاستغناء عن الموظفين في القطاع الخاص بسبب اقفال بعض الشركات.
2. تعتبر النساء والفتيات هن الأكثر عرضة للخطر بسبب استمرار الحرب والحصار والعدوان حيث تشير التقديرات إلى أن ٧٣٪ من بين حوالي ٤ ملايين نازح في اليمن نساء وأطفال. وأن حوالي ٣٠٪ من الاسر النازحة تعولها حالياً نساء
3. زيادة القضايا الجنائية بسبب الحرب الواقعة على اليمن.
4. ارتفاع نسبة المتهمين من فئة الاحداث في عام ٢٠١٩ عن العام ٢٠١٤ بما نسبته ٤٤٪
5. مثل النزوح بعد الحرب والحصار والعدوان هم كبير على الفرد والدولة فقد بلغ عدد النازحين بعد الحرب والحصار والعدوان ما مجموعه (٦,١٧١,٣٥٤) ستة ملايين ومائة وواحد وسبعون الفاً وثلاثمائة وأربعة وخمسون نسمة بحسب آخر الإحصائيات والتقارير الصادرة عن النازحين في اليمن ومن ضمنها تقرير النزوح مايو ٢٠٢٢ / المجلس الأعلى لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية والتعاون الدولي

التحديات:

1. استمرار الحرب والحصار والعدوان والحصار.
2. الاستمرار في عدم صرف المرتبات وعدم توفر الموارد المالية للدولة.
3. الضعف في تفعيل وتنفيذ السياسات التي تهتم بحماية المرأة في كافة المجالات.
4. الضعف في توفير العون القضائي والاستشارات القانونية للنساء وتسريع البت في القضايا الخاصة بها.
5. عدم مراعاة خصوصية المرأة ووضعها في مواقع تقديم الخدمات.

المقترحات:

1. تفعيل الأهداف الاستراتيجية والمبادرات الواردة في الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة والمتمثلة في الآتي:
   - تعزيز فرص الوصول إلى العدالة وخاصة النساء والأطفال
   - إقرار آلية مناسبة تسمح للنساء والأطفال بتقديم الشكاوى للجهات القضائية دون أن يلحقها أي ضرر.
   - توفير العون القضائي والاستشارات القانونية للنساء واستيعاب خصوصية احتياجات المرأة وتسريع المحاكمات.
   - إنشاء وحدة الإصلاح الأسري في المحاكم للتوفيق بين الأسر في القضايا والخلافات الأسرية.
   - وضع قواعد وآليات تضمن التعامل المباشر مع المرأة في الحصول على التعويضات والحقوق.
   - استكمال إنشاء وحدات تابعة لأقسام الشرطة لحماية أمن النساء ومنع العنف وبخاصة على النساء والأطفال على مستوى المحافظات.
   - تنفيذ آلية الرصد والإبلاغ في الهيئات والوحدات المعنية بالحماية للأشخاص المتضررين من العنف.
   - دعم وتعزيز الآليات الوطنية والممارسات المتعلقة بالحقوق والحريات وحماية حقوق النساء.

2. توفير برامج التمكين الاقتصادي للمرأة لتحمي نفسها من الاستغلال.
3. دراسة ظاهرة زيادة أعداد المتهمين من الأحداث وتقديم التوصيات لمعالجة هذه الظاهرة.
4. ضمان توفير الخدمات التي يسهل الوصول اليها للاستجابة والتعامل مع حالات العنف والحد منه .
5. تعزيز مفهوم العلاقات المبنية على الاحترام ونبذ العنف داخل المجتمع ومعالجة إبعاده المختلفة.
6. حماية حق المرأة في الحصول على ميراثها بوضع القوانين التي من شأنها النص على ضرورة التقسيم الإجباري للتركة عقب وفاة المورث مباشرة واعتبار المحاكم مسئولة عن تبليغ كل وريث بنصيبه من التركة.
7. تنظيم حملات توعية لتغيير الثقافة المجتمعية والعادات والتقاليد التي تشجع على حجب الميراث عن المرأة خاصة في بعض المناطق في قرى اليمن.
8. تفعيل دور الإعلام في تعزيز مفهوم العلاقات المبنية على الاحترام ونبذ العنف داخل المجتمع ومعالجة أبعاده المختلفة.

محور المرأة
و الآليات المؤسسية

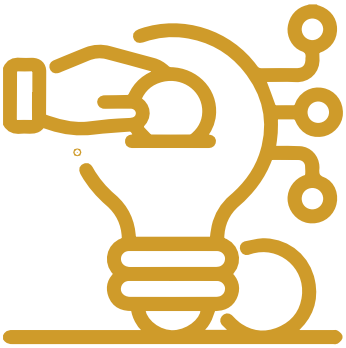

تمهيد:

تأسست اللجنة الوطنية للمرأة بقرار مجلس الوزراء رقم (٩٧) لسنة ١٩٩٦م تنفيذا لمقررات منهاج عمل بيجين ، و أعيد تشكيل وتوسيع إطارها بموجب قرار رئيس الوزراء رقم (٦٨) لسنة ٢٠٠٠م بإنشاء المجلس الأعلى لشؤون المرأة الذي يرأسه رئيس الوزراء وضم في عضويته عدد ثلاثة وزراء بالإضافة إلى رئيسة اللجنة ونائبتها كمقررة وبعض الشخصيات النسوية .و اختص المجلس بإدماج قضايا المرأة في السياسات العامة للدولة من أجل تحسين حالة المرأة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ووفقا لهذا القرار حدد بأن يجتمع المجلس مرتين في السنة لتقييم ما تقوم به اللجنة و إصدار قرارات تتعلق بتمكين المرأة. وفي عام ٢٠٠٣م صدر القرار الجمهوري رقم (٢٥) لسنة ٢٠٠٣م الذي رفع عدد الوزراء الأعضاء إلى سبعة وفقا لمهام وزارتهم المرتبطة مباشرة بقضايا النساء وأضاف رئيسات فروع اللجنة بالمحافظات، وبموجب هذا القرار عرفت اللجنة الوطنية للمرأة بالجهاز الاستشاري التنفيذي للمجلس الأعلى للمرأة وأوكل لها تنفيذ جميع سياسات المجلس المعنية بالنهوض بأوضاع النساء.

وعند قيام الدولة بإعداد الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة ٢٠٢٠م - ٢٠٣٠م أفردت أهداف ومبادرات تخص المرأة تمثلت بتعزيز وتفعيل دور المرأة في الاسرة والمجتمع والحياة العامة وقد انبثق من هذا الهدف مبادرات وهي تطوير دور اللجنة الوطنية للمرأة لتصبح هيئة مستقلة للمرأة وكذا إطلاق برنامج وطني لرعاية الاسرة والطفل.

1 المجلس الأعلى للمرأة

يترأس المجلس الأعلى للمرأة رئيس مجلس الوزراء ويضم في عضويته عدد من الوزراء المعنيين بتنمية المرأة إضافة الى رئيسة اللجنة ونائبتها ورئيسات فروع اللجنة بالمحافظات وست شخصيات نسائية يتم تعيينهن بقرار من رئيس مجلس الوزراء وممثل عن المجتمع المدني والقطاع الخاص على النحو الآتي:

يترأس المجلس الأعلى للمرأة رئيس مجلس الوزراء ويضم في عضويته:

١. وزير الشؤون الاجتماعية والعمل.
٢. وزير حقوق الانسان.
٣. وزير التخطيط.
٤. وزير الخدمة المدنية.
٥. وزير التربية والتعليم.
٦. وزير الصحة.
٧. وزير الشباب والرياضة
٨. وكيل وزارة الداخلية.
٩. رئيس الغرفة التجارية.

كما يضم ٦ أعضاء :

١٠. رئيسة اتحاد نساء اليمن.
١١. رئيسة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة.
١٢. عضو في مجلس الشورى.
١٣. ممثلة عن وزارة الصحة.
١٤. رئيسة اللجنة الوطنية للمرأة.
١٥. نائبة رئيسة اللجنة عضوة ومقرر.

يستعرض الجدول إنجازات المجلس الأعلى للمرأة كأحد الآليات المؤسسية الحكومية ، وقد تمثلت المجالات للأنشطة المنجزة في : اللوائح والأنظمة التي تم إصدارها والميسرة لعمل اللجنة الوطنية للمرأة ، و الأنشطة والفعاليات المنفذة من قبل المجلس أو المشارك فيها وكان لها تأثير في دعم مهام وأنشطة اللجنة الوطنية للمرأة، ومن ثم تم عرض مقترحات لتطوير وتحسين وضع المرأة في اليمن من منظور المجلس الأعلى للمرأة.

جدول يبين إنجازات المجلس الأعلى للمرأة

البيان	المضمون
اللوائح والأنظمة التي تم إصدارها والميسرة لعمل اللجنة الوطنية للمرأة.	1 قرار رئيس الوزراء رقم (68) لسنة 2000م بإنشاء المجلس الأعلى لشؤون المرأة الذي يرأسه رئيس الوزراء وضم في عضويته عدد ثلاثة وزراء بالإضافة إلى رئيسة اللجنة ونائبتها كمقررة وبعض الشخصيات النسوية. 2 صدور القرار الجمهوري رقم (25) لسنة 2003م الذي رفع عدد الوزراء الأعضاء إلى سبعة وفقا لمهام وزارتهم المرتبطة مباشرة بقضايا النساء وأضاف رئيسات فروع اللجنة بالمحافظات. وبموجب هذا القرار عرفت اللجنة الوطنية للمرأة بالجهاز الاستشاري التنفيذي للمجلس الأعلى للمرأة وأوكل لها تنفيذ جميع سياسات المجلس المعنية بالنهوض بأوضاع النساء.

البيان	المضمون
الأنشطة المنفذة من قبل المجلس أو المشارك فيها وكان لها تأثير في دعم مهام وأنشطة اللجنة الوطنية للمرأة.	أهم قرارات المجلس الأعلى للمرأة الاجتماع العاشر ٢٠١٤م. 1 اعتماد الخطة الاستراتيجية للجنة الوطنية للمرأة ٢٠١٣ - ٢٠١٧. 2 اعتماد درجة مدير عام لرئيسات فروع اللجنة الوطنية للمرأة في المحافظات وفق شروط ومعايير الخدمة المدنية. 3 اعتماد موازنة اللجنة. 4 التأكيد على أهمية تحديد سن الزواج بسن ١٨ سنة وتعديل صياغة المادة القانونية. 5 يتم اجتماع المجلس الاعلى للمرأة كل ثلاثة أشهر بحسب الإمكانيات. 6 اضافة وزير الادارة المحلية الى عضوية المجلس الاعلى للمرأة وعلى اللجنة الوطنية للمرأة استكمال الاجراءات اللازمة لإصدار قرار التعيين. 7 أقر الاجتماع أن يبقى اسم اللجنة الوطنية للمرأة بمسماها الحالي. أهم التوصيات والمخرجات وقرارات المجلس الأعلى للمرأة الاجتماع الحادي عشر ٢٠٢١م التوصيات والمخرجات: 1 ضرورة التنسيق بين الجهات الحكومية والمجلس الأعلى للمرأة لتوحيد الجهود التي تبدل. 2 التنسيق مع الجهات ذات العلاقة بأسر الشهداء والأسرى والجرحى لمتابعة اوضاع المرأة سواء كانت ام او زوجة او بنت شهيد أو أسير او جريح. 3 العمل على مكافحة الفقر والتخفيف من حدته، ويجب التركيز على هذا الجانب ضمن خطة عام ٢٠٢١م القرارات: 1 تكليف الأمين العام المساعد للشئون السياسية والعلاقات الخارجية بالأمانة العامة لمجلس الوزراء بالتنسيق بين الجهات الحكومية والمجلس الأعلى للمرأة. 2 تكلف رئيس اللجنة الوطنية للمرأة برفع تقرير مختصر حول أوضاع المرأة وإبراز احتياجاتها. 3 العمل على توفير مقر بالمبنى القائم بمنطقة التحرير للجنة الوطنية للمرأة. 4 العمل على توفير النفقات التشغيلية المناسبة للجنة الوطنية للمرأة. كما صدر قرار مجلس الوزراء رقم (٢٠) لعام ٢٠١٤م بشأن تمثيل المرأة بنسبة (٢٠) ٪والشباب بنسبة (٣٠) ٪ في الوظائف القيادية.

البيان	المضمون
مقترحات لتطوير وتحسين وضع المرأة في اليمن.	**الأولويات السياسية:** تتجسد أهم الأولويات الوطنية على الصعيد السياسي في تمكين النساء من المشاركة في صنع القرار والمشاركة في كل الاعمال السياسية الحالية والقادمة. **الأولويات الاقتصادية:** على المستوى الاقتصادي ترتكز الاولويات في تسهيل التمكين الاقتصادي من خلال: 1 منح تسهيلات للنساء وسيدات الأعمال وكذلك الشباب للحصول على القروض. 2 إدماج المرأة الريفية في مختلف برامج التنمية الريفية بهدف رفع مستوى معيشتها وتمكينها من الحصول على التمويل اللازم للمشاريع الإنتاجية وتسهيل حصولها على المعلومات اللازمة للزراعة والإنتاج الحيواني بما يمكنها من القيام بأدوارها التنموية المطلوبة. 3 التوسع في مجالات التدريب للنساء على إدارة المشاريع الصغيرة المدرة للدخل بعد دراسة احتياجات السوق المحلي. **الأولويات الاجتماعية:** 1 بناء المرأة من خلال رفع ثقافتها ووعيها والرقي بها في شتى المجالات لتتمكن من أداء دورها بأرقى مستوى في أسرتها ومجتمعها. 2 تطوير تعليم الفتاة بما من شأنه ضمان رفع نسب التحاقهن في مراحل التعليم الاساسي والثانوي، واستمرارهن فيه. 3 توسيع مشاركة النساء وتمكينها من العمل في مجالات الأمن، بالإضافة الى إنشاء أقسام في مراكز الشرطة تختص بقضايا المرأة والطفل والعنف الأسري وبكادر نسائي، وتوفير سجون خاصة للنساء ومراكز رعاية وتأهيل لهن بعد قضاء فترة العقوبة. 4 إنشاء محاكم الأسرة. 5 الاهتمام بجميع المجالات الاجتماعية المراعية لاحتياجات النساء والفتيات. 6 توفير الرعاية الصحية للنساء اثناء فترة الحمل والولادة وما بعد الولادة من خلال تقديم الخدمة الصحية في كل المراكز والمستشفيات المختصة في عموم محافظات الجمهورية. 7 متابعة استحداث محاكم الأسرة. **في المجال الإعلامي:** 1 إنشاء إذاعة مجتمعية خاصة بالنساء ومنصة الكترونية. 2 تنفيذ حملة إعلامية توعوية بحقوق المرأة الشرعية والقانونية، وحقوق الإنسان للنساء والفتيات في العالم الرقمي. **في مجال العلاقات** إقامة وتطوير علاقات الشراكة والتعاون مع مختلف الأطراف المعنية الرسمية وغير الرسمية المحلية والخارجية

2 اللجنة الوطنية للمرأة

تعد اللجنة الوطنية للمرأة الجهاز الاستشاري والتنفيذي للمجلس الأعلى للمرأة وتتكون من ممثلات الجهاز الإداري للدولة (الإدارات العامة للمرأة في الوزارات ومؤسسات المجتمع المدني التي وصلت فيها المرأة الى مواقع صناعة القرار، والقطاع الخاص (مجلس سيدات الاعمال)، ورئيسات فروع اللجنة الوطنية في محافظات الجمهورية والكوادر الإدارية العاملة في اللجنة.

يبين الجدول انجازات اللجنة الوطنية للمرأة كأحد الآليات المؤسسية الحكومية، وقد تمثلت المجالات للأنشطة المنجزة في: اللوائح والأنظمة التي تم إصدارها والميسرة لعمل اللجنة الوطنية للمرأة ، الأنشطة والمهام المنفذة خلال العام ٢٠٢١ م(التنفيذية والاستشارية)، القضايا الاستراتيجية الخاصة بالمرأة والتي تم إنجازها، بناء القدرات ، الأنشطة التوعوية بقضايا المرأة، الدراسات والقرارات ، الصعوبات والتحديات الحالية، ومن ثم تم عرض مقترحات لتطوير ورفع كفاءة أداء اللجنة الوطنية للمرأة في الفترة القادمة من وجهة نظر اللجنة..

جدول عن اللجنة الوطنية للمرأة

البيان	المضمون
اللوائح والأنظمة التي تم إصدارها في عام 2021م والداعمة لتنفيذ مهام وأنشطة اللجنة الوطنية للمرأة.	في عام 2021م أعدت اللجنة دليلي الخدمات والعمليات الإدارية بهدف: 1 مأسسة الخدمات التي تقدمها اللجنة الوطنية للمرأة. 2 تحسين كفاءة العمل وتقديم خدمات نوعية للمستفيدين وخاصة النساء. 3 تحديد مجال الخدمات التي تقدمها اللجنة واجراءات وشروط الحصول عليها. 4 التعريف بالإجراءات الإدارية التي تنفذها مختلف الادارات للجنة الوطنية للمرأة. 5 توحيد الاجراءات التنفيذية الخاصة بالمهام المشتركة التي تنفذها غالبية الإدارات. 6 تكوين مرجع فني بإجراءات العمل الإداري.. 7 تحسين الأداء المؤسسي وإدارة العمليات المتعلقة بعمل اللجنة.
الأنشطة والمهام المنفذة خلال العام (التنفيذية والاستشارية)	كثيرة ومتعددة أنشطة اللجنة التي نفذتها من عام ٢٠١٤-٢٠٢٢م سيتم إرفاق تقارير الإنجاز السنوية للجنة على الرابط

البيان	المضمون
القضايا الاستراتيجية الخاصة بالمرأة والتي تم إنجازها.	**أولا: في مجال إدماج احتياجات المرأة وقضاياها في السياسات العامة** **الاستراتيجيات والخطط الوطنية:** عملت اللجنة الوطنية للمرأة على المساهمة الفاعلة في رسم العديد من السياسات العامة والسياسات المتعلقة بالمرأة وفقا لعدة مستويات: **1 المستوى التشريعي القانوني:** منذ العام ٢٠٠٠م ومرورا بثلاث مراحل متعاقبة حتى العام ٢٠١٠م تم دراسة أكثر من ١٩٧ قانونا وطنيا أظهرت نتائج الدراسة وجود ما يقارب من (٩٠) قانونا يحمل في طياته تمييزا ضد المرأة، وعلى إثر ذلك تم تعديل (١٨) نصا قانونيا في تسعة قوانين هي: ■ قانون الأحوال الشخصية. ■ قانون الأحوال المدني. ■ قانون الجنسية (مادتين). ■ قانون السجون. ■ قانون العمل (خمس مواد). ■ قانون السلك الدبلوماسي (مادتين). ■ القانون المدني (مادة واحدة). ■ قانون التأمينات والمعاشات (مادتين). ■ قانون التأمينات الاجتماعية (ثلاث مواد). وبقية التعديلات لا تزال في مجلس النواب ووزارة الشئون القانونية وتم تشكيل فريق في عام ٢٠٢٢م لمواصلة العمل في هذا المجال ومتابعة الجهات المعنية للعمل على تعديل بقية المواد القانونية. **2 مستوى الاستراتيجيات والخطط الوطنية:** ■ إعداد الاستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة في عام ٢٠٠٣م والتي حدثتها في عام ٢٠٠٦-٢٠١٥م ■ المشاركة الفاعلة في اعداد الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ٢٠٠٦م- ٢٠١٠م حيث تم تخصيص مكون خاص بالمرأة احتوى على أربع قضايا رئيسية. ■ المشاركة في إعداد الخطة الخمسية الاستراتيجية للتنمية المجتمعية ٢٠٢١. ■ المساهمة في اعداد العديد من الاستراتيجيات القطاعية الأخرى كالاستراتيجيات الصحية والتعليمية المختلفة. ■ متابعة وتقييم مستوى تنفيذ الاستراتيجيات والخطط الوطنية. **3 على مستوى القرارات العليا:** من أهم القرارات التي سعت اللجنة الى اصدراها: ■ قرار مجلس الوزراء رقم (١٠٧) لعام ٢٠١٠م الذي نص على ضرورة إشراك مديرات إدارات المرأة في الوزارات والمصالح الحكومية ورئيسات فروع اللجنة الوطنية للمرأة في المحافظات في اعداد الخطط والموازنات الخاصة بجهاتهن وتضمين احتياجات النساء في إطار الخطط والبرامج والمشاريع. ■ المساهمة في إعداد بعض قرارات مؤتمر الحوار الوطني الشامل الخاصة بالمرأة. ■ في مجال الموازنات في إطار الميزانيات المراعية لاحتياجات النساء بذلت جهودا كثيرة بهدف تعديل النظام المالي في اليمن ليكن مستجيبا لاحتياجات النساء واصدار قرار مجلس الوزراء الذي قضى بضرورة ادماج قضايا المرأة في إطار مناهج المعهد المالي.

البيان	المضمون
	ثانياً: في مجال التطوير المؤسسي: عملت اللجنة الوطنية للمرأة على تنفيذ التطوير المؤسسي لبنائها التنظيمي تنفيذا لأهداف الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة ٢٠٢٠م - ٢٠٣٠م وانجزت في هذا المجال العديد من الأنشطة المتمثل أهمها في: ■ تحليل الوضع المؤسسي القائم للجنة الوطنية للمرأة. ■ إعداد الخطة الاستراتيجية للألية المؤسسية المعنية بالمرأة. ■ إعداد مسودة اللائحة التنظيمية الجديدة التي تضمنت تحويل اللجنة إلى هيئة وطنية عليا للمرأة والأسرة. ■ إعداد ورقة سياسات عامة تضمنت مبررات التطوير المؤسسي للألية الوطنية للمرأة من لجنة وطنية معنية بقضايا المرأة الى هيئة عليا معنية بالمرأة والأسرة. وتسعى حاليا الى إعداد دراسة تحليلية عن وضع قطاعات وإدارات المرأة في الجهات الحكومية المركزية والمحليات لوضع المقترحات اللازمة لتحسين وضعها وتفعيلها واستكمال ما تبقي من مهام لإقرار تحويل اللجنة الى هيئة وطنية عليا معنية بالمرأة والأسرة.
بناء القدرات	أدركت اللجنة الوطنية للمرأة من وقت إنشأنها أهمية بناء القدرات ورفع المهارات بهدف تنمية مواردها البشرية، وحرصت في هذا المجال على اتباع الآتي: 1 تطوير برامج تدريبية متخصصة لتنفيذ مهامها الأساسية في مجال الاهتمام بقضايا النساء والفتيات ففي هذا المجال نفذت اللجنة خلال الفترة ٢٠١٠م -٢٠٢٢م أكثر من (١٣٧) دورة تدريبية في مجالات متعددة منها: ■ المرأة والتنمية ■ إدماج قضايا النساء في الخطط والسياسات والبرامج ■ الموازنة المستجيبة لاحتياجات النساء ■ حقوق المرأة في الإسلام ■ إعداد مقترحات المشاريع ■ دراسة الجدوى الاقتصادية ■ فن التفاوض ■ القيادة الإدارية ■ السياسات العامة ■ المهارات الإدارية ■ الاتصال والتواصل، إعداد مقترحات المشاريع ■ التسويق الإلكتروني ■ الاستجابة الإنسانية الأمنية لحماية النساء استهدفت (٣٩٨٩) متدرب /ة منهم (٢٤٦٤) متدربة بنسبة (٦١,٧٪). 2 إعداد أدلة تدريبية نوعية (عدد ثمانية أدلة) . 3 المشاركة مع عدة جهات في بناء قدرات كوادرها وشركائها. 4 استهداف العديد من الجهات والمعنيين والمخططين التنمويين في برامجها التدريبية. 5 إقامة دورات في التمكين الإداري والاقتصادي لعدد (٤٠) امرأة. في عام ٢٠٢٢م أطلقت اللجنة الوطنية للمرأة برنامج لبناء قدرات ومهارات رائدات المشروعات الصغيرة (عدد ٨٠ مستفيدة) كمرحلة أولى بهدف المساهمة في تنمية مشروعاتهن الصغيرة وزيادة القدرة التنافسية لها وتنمية قدراتهن وإطلاق طاقتهن الإبداعية وسيتم تنفيذ البرنامج من خلال: ■ بناء القدرات في مجالات (المهارات الإدارية –المعارف القانونية) ■ تطوير المشاريع (بناء العلامات التجارية – الهوية البصرية – إدارة الجودة في المشاريع الصغيرة) ■ التسويق والتواصل (التسويق الإلكتروني) ■ عقدت دوره تدريبيه حول حمايه المرأة في القوانين الدولية والوطنية والتي استهدفت عدد١٢محافظه (صنعاء-ذمار – اب – حجه – الحديدة – مأرب – الجوف– المحويت – البيضاء – صعدة–ريمه– مارب) وعدد٢١من الجهات الحكومية ذات الصلاة وكان عدد المستهدفين ٣٣مشارك ومشاركه

البيان	المضمون
الأنشطة التوعوية بقضايا المرأة.	1 نفذت اللجنة العديد من البرامج والحملات الإعلامية المتعددة وسعت بالتنسيق مع وزارة الإعلام إلى تنفيذ ذلك باستخدام العديد من الوسائل الإعلامية المقروءة والمرئية والمسموعة فقد بلغت عدد الدورات والبرامج التدريبية والتأهيلية في المجال الإعلامي خلال الفترة من عام ٢٠١٤م إلى ٢٠٢٢م (٤١٣) برنامجا موجهة للرجال والنساء على حد سواء، منها عدد ٩٠ برنامج مختصة بالنساء. 2 نفذت اللجنة الوطنية للمرأة العديد من الانشطة والفعاليات العلمية والإعلامية المناصرة والداعمة لتطور المرأة في المجال الاعلامي وتصحيح صورتها النمطية في الإعلام منها: * اصدار صحيفة نسائية متخصصة صادرة عن اللجنة الوطنية للمرأة (صحيفة اليمانية) التي توقفت منذ عام ٢٠١٣م. 3 ساندت اشهار شبكات وتحالفات لدعم ومناصرة الاعلاميات. 4 قادت حملة لتغيير الصورة النمطية للمرأة في وسائل الإعلام. 5 عقدت ورشة عمل للإعلاميات اليمنيات من مخرجاتها المطالبة بـ (كوتا) ٢٠٪ في مجلس نقابة الصحفيين. 6 اصدرت العديد من الافلام والفلاشات التوعوية والتي تناولت قضايا متعددة تخص النساء وبعض الظواهر الاجتماعية. 7 عملت في عام ٢٠٢١م و٢٠٢٢م على: ■ تطوير منصة إلكترونية تابعة للجنة الوطنية للمرأة. ■ إقامة حملات توعوية صحية للتوعية بالإجراءات الاحترازية للوقاية من بعض الأمراض المعدية) نفذت هذه الحملات في العديد من الجهات الحكومية وكذلك في بعض المحافظات (ذمار-إب – صعدة-حجة -البيضاء) ■ تنفيذ العديد من الورش حول «الحرب الناعمة، والتكافل الاجتماعي في ست وزرات حكومية وثلاث محافظات (مأرب – ذمار _ عمران) استهدفت عدد (٧٠١) مشاركة.. ■ إقامة الفعاليات الدينية والوطنية التي تهدف لتوعية وتحصين المرأة في عشر وزارات حكومية وكذلك في ثمان محافظات (ذمار – اب – حجه – الحديدة – مأرب – صنعاء – البيضاء – صعدة) استهدفت (٥١٦) مشاركة.
الدراسات	قامت اللجنة بإعداد العديد من الدراسات والتقارير خلال الفترة من ٢٠١٤م والى ٢٠٢٢م تمثل أهمها في: ■ اعداد سبع دراسات و(٣) أدلة عمل (٢) أدلة إجرائية خاصة بتنظيم الخدمات والعمليات الإدارية التي تقوم بها اللجنة، ودليل تدريبي خاص بتضمين احتياجات النساء في خطط الاستجابة الإنسانية بالإضافة الى اعداد (٢) تقارير نوعية في عام ٢٠١٦-٢٠١٧م: **الأول:** في مجال رصد الانتهاكات والأضرار الواقعة على المرأة جراء الحرب والحصاروالعدوان **الثاني:** تناول وضع قطاعات الخدمات الأساسية واثارها الاجتماعية من منظور النوع الاجتماعي. ■ اعداد عدد من أوراق العمل عن وضع المرأة في مجالات التعليم – الصحة – المشاركة السياسية. ■ في عام٢٠٢٢م قامت: - بإعداد دليل لرائدات الاعمال اليمنيات بالتعاون مع الهيئة العامة للاستثمار . - تقوم حاليا بإعداد تقرير وضع المرأة في اليمن بعد توقف دام لسنوات طويلة بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان.

البيان	المضمون
الصعوبات والتحديات الحالية	1 عدم ملائمة البناء التنظيمي للجنة مع طبيعة عملها الحالي. 2 ضعف العلاقة التنظيمية بين اللجنة وفروعها وعضواتها. 3 ضعف مستوى بناء القدرات لبعض موظفي اللجنة. 4 عدم وجود مبنى خاص باللجنة ملك، وضعف اهلية المبني الحالي، وكذلك مباني وتجهيزات مكاتب الفروع. 5 ضعف الموارد المتوفرة للجنه سواء من الموازنة العامة او من المانحين. 6 عدم كفاية وكفاءة التقنية المتاحة الخاصة في شق النظم مع قصور في الوصول للبيانات اللازمة لهذه النظم. 7 الاشتراطات المقدمة من قبل بعض الجهات المانحة لبعض المحاور التي لا تتفق مع رؤية اللجنة وتوجهاتها.
مقترحات لتطوير ورفع كفاءة أداء اللجنة الوطنية للمرأة في الفترة القادمة.	1 استكمال التطوير المؤسسي للألية المؤسسية المعنية بالمرأة وتحويلها إلى هيئة وطنية عليا معنية بالمرأة والأسرة بموجب الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة ٢٠٢٠م ٢٠٣٠م. 2 استكمال الدراسة التقييمية لمستوى أداء الإدارات العامة للمرأة في الوزرات والهيئات والمؤسسات الحكومية وفي المحليات وتنفيذ مخرجاتها. 3 تطوير قاعدة البيانات والمعلومات الخاصة بالنساء والفتيات في اليمن. 4 إنشاء إذاعة مجتمعية خاصة بالنساء. 5 استكمال تطوير المنصة الالكترونية التابعة للجنة الوطنية للمرأة. 6 الاستمرار في التنسيق مع الجهات المعنية لبناء قدرات موظفي اللجنة وعضواتها وفروعها. 7 الإستمرار في المساهمة في دعم مشاريع التمكين الاقتصادي للنساء وتحسين سبل المعيشة. 8 المساهمة في تقديم العون القانوني والقضائي للنساء. 9 مواصلة عملية بناء قدرات ومهارات كادر اللجنة الوطنية للمرأة وعضواتها. 10 الاستمرار في بناء قدرات الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في مجال تضمين احتياجات النساء في خطط الاستجابة الإنسانية. 11 اعداد الدراسات والتقارير حول وضع المرأة اليمنية في مختلف المجالات. 12 اعداد التقارير الوطنية عن مستوى تنفيذ الاتفاقيات الدولية التي وقعت وصادقت عليها اليمن والخاصة بالنساء. 13 تنفيذ حملة إعلامية توعوية بحقوق المرأة الشرعية والقانونية، حقوق الانسان للنساء والفتيات في العالم الرقمي.

3 الآليات المؤسسية الأخرى

تتمثل الآليات المؤسسية الأخرى في إدارات المرأة التي تم انشائها في الوزارات والأجهزة الحكومية، والإدارات المعنية بالمرأة التي تم انشائها في المحافظات، وفروع اللجنة الوطنية في المحافظات، ومنظمات المجتمع المدني المعنية بقضايا المرأة، ويبين الجدول اعدادها وسنة التأسيس والفاعل منها، فنلاحظ ان إدارات المرأة في أجهزة الدولة الفاعلة مثلت ٩٣٪ ، اما عدد منظمات المجتمع المدني المعنية بقضايا المرأة كانت في العام ٢٠٢٢ بلغت ٤٢٤ منظمة، إلا أن الفاعل منها ١١٨ أي ما نسبته ٢٨٪ منها ، وهذا يتطلب اجراء دراسة لتقييم أسباب عدم فاعلية هذه المنظمات وتقديم تصورات لمعالجة عدم فاعليتها.

جدول يبين الآليات المؤسسية الاخرى

مصادر الانارة	سنة التأسيس		الفاعلية	
	2014	2022	2014	2022
عدد إدارات المرأة التي تم إنشائها في الوزارات والأجهزة الحكومية، والفاعلة منها.	30	47	30	44
عدد الإدارات المعنية بالمرأة في المحافظات التي تم إنشائها، والفاعلة منها.	0	0	0	0
عدد فروع اللجنة الوطنية في المحافظات، والفاعل منها.	23	0	23	11
عدد منظمات المجتمع المدني المعنية بقضايا المرأة، والفاعلة منها.	--	424	--	118
الإجمالي	53	471	53	173

وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل – استبيان جمع البيانات لتقرير وضع المرأة ٢٠٢٢م

4 المجلس الأعلى للأمومة والطفولة

يبين الجدول انشطة وانجازات المجلس الأعلى للأمومة والطفولة، كأحد الآليات المؤسسية الحكومية ، وقد تمثلت المجالات للأنشطة المنجزة ، وما تم انجازه من مشاريع القوانين واللوائح والاتفاقيات ذات العلاقة بالأم والطفل، والدراسات والبحوث التي نفذها المجلس أو شارك في تنفيذها حول المرأة والطفل. الأنشطة التوعية في مجال المرأة والطفل التي نفذها المجلس.

جدول يبين أنشطة وانجازات المجلس الأعلى للأمومة والطفولة

البيان	المضمون	العام
مشاريع القوانين واللوائح والاتفاقيات ذات العلاقة بالأم والطفل التي تم إنجازها	يتم متابعة إجراءات إقرار واعتماد مشروع التعديلات التشريعية الوطنية الذي تضمن إضافة مواد جديدة وتعديل لمواد ٥٤ قانون نافذ، انطلاقا من أهمية مواءمة التشريعات الوطنية مع بنود الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل.	

البيان	المضمون	العام
مشاريع القوانين واللوائح والاتفاقيات ذات العلاقة بالأم والطفل التي تم إنجازها.	■ اتخاذ عدد من الإجراءات في سبيل إقرار مصفوفة التعديلات التشريعية ذات الصلة بالطفل وخلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير. (ومنها تعديل سن الرشد وسن الزواج ورفع السن الدنيا للمسؤولية الجنائية) ■ أصدر مجلس النواب توصية صريحة للحكومة تنص: "على الحكومة سرعة تقديم مشاريع تعديلات للقوانين النافذة المرتبطة بالطفولة لمواءمتها مع الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل وبروتوكولاتها الملحقة التي صادقت عليها اليمن". ■ عقدت اللجنة المختصة بمجلس النواب اجتماعاً مشتركاً مع رؤساء الجهات ذات العلاقة خصص جانب منه لمناقشة أسباب عدم إحالة مشاريع قوانين تلك التعديلات تنفيذا لتوصية المجلس السابقة. ■ تم تشكيل فريق قانوني لدراسة ومراجعة القوانين الوطنية ومواءمتها مع الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها اليمن بصورة عامة، وفريق لدراسة وتحليل القوانين الوطنية الخاصة بسن الطفولة، واستكمال الخطوات السابقة التي بدأها الفريق السابق في العام ٢٠١٢م.	2019
الدراسات والبحوث التي نفذها المجلس أو شارك في تنفيذها حول المرأة والطفل.	■ قام المجلس بالتعاون مع وزارة العدل واللجنة الفنية لتعزيز نظام عدالة الأطفال بدعم من منظمة رعاية الأطفال بتنفيذ دراسة شاملة لواقع نظام عدالة الأحداث غطت الدراسة من حيث النطاق الزمني الأعوام 2014-2017م، وقد شملت الدراسة المحافظات التي تتمتع بمؤسسات عدالة الأطفال (أمانة العاصمة – عدن – الحديدة – تعز –حضرموت - ذمار – أبين – إب – حجة) وفي ضوء نتائجها تم إعداد خطة وطنية لمعالجة وتطوير نظام عدالة الأحداث.	2017
	■ قام المجلس بالتعاون مع مكتب التربية والتعليم بأمانة العاصمة ومنظمة ملتقى صناع الحياة وبتمويل من منظمة رعاية الأطفال خلال أكتوبر – ديسمبر ٢٠٢١م بإجراء تقييم للعقاب البدني في المدارس خلال الوضع الإنساني الحالي في اليمن (أمانة العاصمة) وكان الهدف من التقييم : - تقييم تطبيق القرار الوزاري المتعلق بمنع العقاب البدني في المدارس. - التعرف على الوسائل والأساليب البديلة للعقاب البدني في المدارس في ظل الوضع الراهن. - التعرف على المشاكل والصعوبات في التعامل المتبادل بين الهيئة التدريسية والطالب في المدرسة.	2021
	■ قام المجلس بالتعاون مع منظمة ملتقى صناع الحياة وبالشراكة مع الشبكة الوطنية لحماية الطفل وبتمويل من منظمة رعاية الأطفال إعداد مسودة التقرير الدوري الخامس والسادس حول مستوى تنفيذ الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل التي صادقت عليها اليمن في العام ١٩٩١م.	2022

البيان	المضمون	العام
أنشطة التوعية في مجال المرأة والطفل التي نفذها المجلس .	شارك المجلس في إعداد الدليل التوعوي الخاص بمنع جنوح الأطفال الذي قامت بإعداده اللجنة الفنية لتعزيز نظام عدالة الأطفال التي تشرف على أعمالها وزارة العدل	2019
	■ نفذ المجلس الأعلى للأمومة والطفولة بالتعاون مع اللجنة الفنية لتعزيز نظام عدالة الأطفال في الخلاف مع القانون وبتمويل من منظمة اليونيسيف ثلاث دورات تدريبية توعوية للحد من جنوح الأطفال في محافظات (أمانة العاصمة – عمران – إب)، وقد شارك فيها (٩٢) مشارك ومشاركة يمثلون (خطباء المساجد – إعلاميين – تربويين) ■ قام المجلس بالتعاون مع منظمة ملتقى صناع الحياة وبتمويل من منظمة رعاية الأطفال بعقد جلسات دعم ومناصرة للجان الحماية المجتمعية وكان الهدف من الجلسات : - رفع الوعي المجتمعي بحماية ورعاية حقوق الأطفال من المنظور الوطني والدولي. - تحديد المخاطر التي يتعرض لها الأطفال خلال فترة العدوان والأزمات والحروب. - تحديد الآليات التي يجب اتباعها لتوفير الحماية والرعاية للأطفال من العنف والاساءة والإهمال والاستغلال. ■ قام المجلس بالشراكة مع المدرسة الديمقراطية بإعداد وبث عدد (١٠) فلاشات إذاعية توعوية بصوت طفل وطفلة للحد من جنوح الأطفال وقد تم بث هذه الفلاشات في إذاعتي وطن وبرق إف إم على مدى ثلاثة شهور.	2021

وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل – استبيان جمع البيانات لتقرير وضع المرأة ٢٠٢٢م

النتائج:

1. أصدر المجلس الأعلى للمرأة مجموعة من القرارات واللوائح والأنظمة التي تم إصدارها والميسرة لعمل اللجنة الوطنية للمرأة، كما نفذت عدد من الأنشطة والفعاليات أو شارك فيها وكان لها تأثير في دعم مهام وأنشطة اللجنة الوطنية للمرأة.
2. عملت اللجنة الوطنية على المساهمة الفاعلة في رسم العديد من السياسات العامة والسياسات المتعلقة بالمرأة وفقاً لعدة حيث تم دراسة أكثر من١٩٧ قانوناً وطنياً أظهرت نتائج الدراسة وجود ما يقر من (٩٠) قانوناً يحمل تمييزاً ضد المرأة وتم تعديل (١٨) نصاً قانونياً في تسعة قوانين، كما عملت اللجنة على وضع الاستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة، والمساهمة في العديد من الخطط والاستراتيجيات القطاعية.
3. اصدار العديد من القرارات الداعمة لعمل اللجنة منها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٠٧) لعام ٢٠١٠م الذي يقضي باشراك مديرات إدارات المرأة في الجهات الحكومية، ورئيسات فروع اللجنة الوطنية للمرأة في اعداد الخطط والموازنات السنوية.
4. تطوير برامج تدريبية متخصصة لتنفيذ مهام اللجنة الأساسية تجاوز عددها ١٣٧ دورة استهدفت ٣٩٨٩ متدرب بلغت نسبة الاناث ٦١,٧٪. إضافة الى اعداد ادلة ثمانية تدريبية نوعية ونفذت العديد من البرامج والحملات الإعلامية وإصدار الأفلام والفلاشات التوعوية التي تناولت قضايا تخص النساء وانشاء منصة الكترونية.
5. في عام ٢٠٢٢م أطلقت اللجنة الوطنية للمرأة برنامج لبناء وتعزيز مشاركة رائدات المشروعات الصغيرة والحرفية في التنمية الاقتصادية

التحديات:

1. عدم ملائمة البناء التنظيمي للجنة مع طبيعة عملها الحالي.
2. تسرب بعض الكوادر من اللجنة بسبب انقطاع الرواتب.
3. عدم وجود مبنى خاص باللجنة ملك، وضعف اهلية المبني الحالي، وكذلك مباني وتجهيزات مكاتب الفروع.
4. ضعف الموارد المتوفرة للجنه سواء من الموازنة العامة او من المانحين.
5. الاشتراطات المقدمة من قبل بعض الجهات المانحة لبعض المحاور التي لا تتفق مع رؤية اللجنة وتوجهاتها.
6. صعوبة الحصول على تمويل البرامج والمشاريع من قبل بعض الجهات الداعمة ومحدوديته والذي يعيق استهداف شريحة كبيره من المستفيدين وخاصة النساء بالرغم من وجود مطالب واحتياجات ملحة لهم.

المقترحات:

1. استكمال إجراءات تطوير دور اللجنة الوطنية للمرأة لتصبح هيئة مستقلة للمرأة والاسرة لتعزيز وتفعيل دور المرأة في الاسرة والمجتمع والحياة العامة.
2. تنفيذ مخرجات الدراسة التحليلية التي تنفذها اللجنة الوطنية للمرأة للهياكل التنظيمية واللوائح ومستوى الأداء للإدارات العامة للمرأة في الوزرات والهيئات والمؤسسات الحكومية والمحليات لتعزيز صلاحياتها وقدرتها في التأثير في صنع القرارات المتعلقة بالمرأة.
3. تخصيص الموارد والميزانيات المالية المستدامة المطلوبة للآليات الوطنية المعنية بالمرأة لتمكينها من تنفيذ أعمالها.
4. تخصيص موازنة خاصة لتمويل مشاريع وبرامج المرأة بصفة خاصة وبرامج الاسرة بصفة عامة.
5. تطوير قاعدة بيانات وطنية عن الإحصاءات المصنفة حسب الجنس مع التأكيد على تأمين سهولة الوصول اليها من قبل المستخدمين، وبناء آلية صحيحة لتحديث ونشر البيانات.
6. الاستمرار في بناء قدرات الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في مجال تضمين احتياجات النساء في خطط الاستجابة الإنسانية.
7. إنشاء مركز لبناء قدرات المرأة العاملة في مواقع صنع القرار.
8. اعداد الدراسات والتقارير حول وضع المرأة اليمنية في مختلف المجالات، وإعداد التقارير الوطنية عن مستوى تنفيذ الاتفاقيات الدولية التي وقعت وصادقت عليها اليمن والخاصة بالنساء.
9. تقديم الدعم لإعداد البنية التنظيمية واللوائح والأدلة ونظام معلومات وقاعدة البيانات للجنة الوطنية للمرأة لتقوم بدورها كهيئة مستقلة للمرأة والأسرة.

محور الطفل

تمهيد:

لقد أصبحت الحرب الواقعة على اليمن و الحصار ، حرباً على الأطفال، فجميع الوفيات غير المباشرة تقريباً من الأطفال دون سن الخامسة، ويشكلون بالفعل ستة من كل عشرة من مجموع الوفيات غير المعتاد بين عامي ٢٠١٥ - ٢٠١٩م

ففقدان أرباب الأسر لمصادر دخلهم وانعدام الأمن الغذائي وتدني خدمات التعليم والصحة وتوقف صرف المرتبات في معظم محافظات اليمن تسببت في دفع الآلاف من هم في سن الطفولة إلى إعالة اسرهم والدخول الى سوق العمل.

تظهر دراسة مسح رسمية بعمال الأطفال في اليمن، صادرة قبل الحرب أن ١,٦ مليون بما نسبته ٢١٪ من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥-١٧ عاماً مسجلين ضمن الفئات العاملة، وقد تسببت الحرب والحصار والعدوان بزيادة عمالة الأطفال بشكل كبير.

وأظهرت دراسة لصندوق الأمم المتحدة للسكان عبر ثلاث محافظات يمنية أن معدلات زواج كانت الأعلى بين النازحين، حيث تزوجت واحدة من كل ٥ فتيات نازحات تتراوح اعمارهن بين ١٠ و١٩ عاماً، مقارنة بواحدة من كل ثمان فتيات في المجتمع المضيف، كما لوحظت نتائج سلبية على صحة الأم وجنينها بين الفتيات المتزوجات، حيث تفقد واحدة من كل ١٠ فتيات مواليدهن أثناء الوضع .

1 بيانات إحصائية عن الطفل

بلغ نسبة الأطفال إلى السكان في العام ٢٠١٤ ٢٥٪ في حين كانت نسبة الإناث ٢٤٪، ونجد أن النسبة للذكور من الأطفال في العام ٢٠٢٢ بلغت ٢٤٪ أي انخفضت بنسبة ١٪، في حين أن نسبة الإناث من الأطفال بلغت ٢١٪ أي أنها انخفضت عن العام ٢٠١٤ بنسبة ٣٪. ونجد أن حصة التعليم والصحة للأطفال للعام ٢٠٢٢ لا تتوفر بيانات بسبب حديثة لتوقف معظم بنود الموازنة العامة للدولة.

كما نجد أن الولادات الميتة بلغ عددها (٥٤٩٦) بحسب التقرير الإحصائي الصحي السنوي لوزارة الصحة للعام ٢٠٢٠م، في حين ان خروج ميت عند الولادة بلغ عددها ٤١٣١ مولود، ويرجع السبب الأكبر في هذه الوفيات إلى تأثيرات الحرب والحصار والعدوان على الأجنة.

جدول رقم (M11_01) بيانات إحصائية

المؤشر	2014			2022		
	ذكور	إناث	اجمالي	نسبة الذكور ٪	نسبة الإناث ٪	اجمالي
نسبة الأطفال الى السكان.	6,253,000 25%	5,963,000 24%		7,037,000 24%	6,346,000 21%	
حصة التعليم للأطفال.	96% من إجمالي نفقات وزارة التربية والتعليم كانت موجهة للطفل بشكل عام دون تصنيف بحسب النوع أي بنسبة 12.3 % من إجمالي الإنفاق العام للدولة في عام 2012م.			لا تتوفر بيانات حديثة لتوقف معظم بنود الموازنة العامة للدولة		
حصة الصحة للأطفال.	1.2 % بلغ اجمالي الانفاق الفعلي الموجه لصحة الطفل في عام 2012م بنسبة 27% من اجمالي الانفاق الصحي			لا تتوفر بيانات حديثة لتوقف معظم بنود الموازنة العامة للدولة		
معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة	53 حالة وفاة لكل ألف مولود حي	53 حالة وفاة لكل ألف مولود حي		59 حالة وفاة لكل ألف مولود حي		
معدل وفيات حديثي الولادة	30	23		عدد الولادات الميتة بلغ 5496		
وفيات ما بعد حديثي الولادة	18	22				
وفيات الرضع	49	45				
معدل وفيات 4-1	11	11				
الإجمالي						

المصدر : وزارة الصحة – الجهاز المركزي للإحصاء – المسح الوطني الديموغرافي 2013م

2 حقوق الطفل في التشريعات اليمنية

للحفاظ على حقوق الطفل صادقت اليمن على اتفاقية حقوق الطفل في العام ١٩٩١م، وكانت من أوائل الدول في العالم الت تلتزم بتحسين حقوق الطفل. وقامت بدراسة القوانين الوطنية وخلصت الى وجود إضافة مواد جديدة وتعديل لمواد (٥٤) قانون نافذ انطلاقاً مع مواءمة التشريعات الوطنية مع بنود الاتفاقيات الدولية لحقوق الطفل. ويبين الجدول رقم (M11_02) التشريعات والقوانين التي المصادقة عليها أو إصدارها، لضمان حق الطفل المكفول في عدم التمييز، ومصلحة الطفل الفضلي، والحياة والبقاء والنماء والتعليم والصحة.

(M11_02) جدول يبين حقوق الطفل في التشريعات اليمنية

حق الطفل المكفول	التشريع / القانون	عام الإصدار	مدى العمل به	
			نعم	لا
عدم التمييز	صادقت اليمن على اتفاقية حقوق الطفل في عام 1991م. حيث اشارت الاتفاقية الى عدم التمييز بين الأطفال ، وعملت اليمن على دراسة القوانين الوطنية وخلصت الى وجوب إضافة مواد جديدة وتعديل لمواد 54 قانون نافذ، وفي هذا المجال أصدر مجلس النواب في عام 2019م توصية صريحة للحكومة تنص: "على الحكومة سرعة تقديم مشاريع تعديلات للقوانين النافذة المرتبطة بالطفولة لمواءمتها مع الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل وبروتوكولاتها الملحقة التي صادقت عليها اليمن".	2002		
مصلحة الطفل الفضلى	صدر القانون رقم (45) لسنة 2002م بشأن حقوق الطفل في اليمن والتي نص عليها في المادة رقم (3) والتي حددت أهداف القانون ، وفي الفقرة رقم (9) الإشارة الى مراعاة مصلحة الطفل الفضلى: واشراك الطفل بالطرق الملائمة في كل ما يفيده، واحترام حقوقه وتعزيزها باعتبارها مصلحته الفضلى .	2002	نعم	
الحياة والبقاء والنمو	أشار قانون حقوق الطفل اليمني في المادة رقم (4) الى حق الطفل في الحياة، والذي يعد حق أصيل لا يجوز المساس به أطلاقا. كما نصت اتفاقية حقوق الطفل التي صادق عليها اليمن في مادتها رقم (6) بأن لكل طفل الحق في الحياة وعلى الحكومات أن تتأكد من بقاء الطفل على قيد الحياة كي يكبر بأفضل طريقة ممكنة.	2002	نعم	
التعليم	تضمن قانون حقوق الطفل العديد من المواد القانونية في الباب الخامس والسادس التي تكفل حق أطفال اليمن في تلقي التعليم في كل مراحله المختلفة رياض الأطفال – الأساسي والثانوي والتعليم الفني والتدريب المهني وفصول محو الامية. وفي تلبية حاجات الطفل الثقافية في شتى مجالات الادب والفنون والمعرفة والمعلومات.	2002	نعم	
الصحة	راعي قانون حقوق الطفل اليمني حق الطفل في التمتع بالرعاية الصحية وخصص الباب الرابع لتنظيم هذا الجانب (13) مادة قانونية .	2002	نعم	

المصدر : وزارة الشئون القانونية - قانون حماية حقوق الطفل ٢٠٠٢ م

3 آثار الحرب والحصار والعدوان على الأطفال

بلغ عدد الأطفال الذين حرموا من التعليم بسبب الحرب ٢,٥ مليون طفل ، وأ، عدد المدارس التي تستضيف نازحين ٦٧٢ مدرسة، وان عدد المدارس التي توقفت عن التعليم ٣٦٥٠ مدرسة وأن ٤٠٪ من الأطفال حرموا من التعليم بسبب الحرب، منهم ٢٢,٥٪ ذكور و ١٤,٤ إناث[1].

بتحليل بيانات الجدول رقم (M11_03) يتبين عدد الضحايا الاطفال بسبب الحرب الواقعة على اليمن جراء القصف الجوي المباشر موزعين حسب المحافظات والنوع، وقد بلغ اجمالي عدد القتلى من الأطفال ٤,٠٤٠ طفل، و ٤,٤٢٧ جريح بإجمالي ٨٤٦٧ طفل. وكان النصيب الأكبر من عدد القتلى والجرحى في محافظة صعدة ٢,٥٠٦ طفل، تليها محافظة الحديدة ١,١٩١ قتيل وجريح، ثم أمانة العاصمة ١,١٢٦ ثم محافظة حجة ٨٩٥ تليها محافظة تعز ٨٢٦ طفل.

كما أشار تقرير وضع قطاعات الخدمات الأساسية الصادر عن اللجنة الوطنية للمرأة في عام ٢٠١٧م بأنه ظهر بعد وقوع الحرب في أمانة العاصمة مشكلة تتجسد في وفاة الاجنة في بطون الأمهات والتشوهات الخلقية والتي تحتاج الى دراسة، ولكن لم يتم دراسة هذه الظاهرة ولا تتوفر احصائيات دقيقة بشأنها.

جدول رقم (M11_03) أثار الحرب على الأطفال

المحافظة	قتلى	جرحى	إجمالي
امانة العاصمة	310	816	1126
صنعاء	292	280	572
عدن	22	34	56
تعز	512	314	826
الحديدة	507	684	1,191
لحج	30	5	35
اب	125	126	251
ابين	13	-	13
ذمار	63	74	137
شبوه	8	-	8
حجة	386	509	895
البيضاء	43	19	62
حضرموت	-	-	-
صعدة	1,339	1,167	2506
المحويت	18	40	58
المهرة	-	-	-
مأرب	103	50	153
الجوف	117	114	231
عمران	116	174	290
الضالع	33	21	54
ريمه	3	-	3
الإجمالي	**4,040**	**4,427**	**8,467**

المصدر: وزارة الصحة استبيان تقرير وضع المراة 2022

شكل رقم M11_03 آثار الحرب على الأطفال

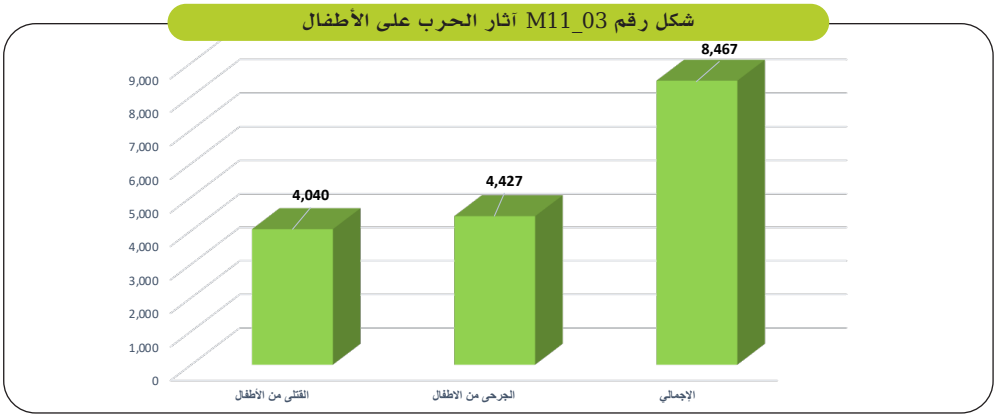

① آثار العدوان على الاقتصاد اليمنين – تقرير اولي – الجهاز المركزي للإحصاء – مارس 2020 ص15

4 وفيات الأطفال

يبين الجدول أعداد الوفيات من الأطفال أن إجمالي وفيات الأطفال في العام ٢٠١٤ بلغ ١٦٨ طفل نسبة الاناث منهم ٤٧٪. في حين أن عدد وفيات الأطفال في العام ٢٠٢١ بلغ ١٧٢ طفل، كانت نسبة الإناث ٤٥٪.

جدول يبين عدد وفيات الأطفال لعامي 2014، 2021م

البيان	النوع	العام	
		2014	2021
وفيات الأطفال حديثي الولادة	ذكور	30	30
	إناث	23	23
وفيات الأطفال دون سن الخامسة	ذكور	59	64
	إناث	56	55
الاجمالي		168	172

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي 2014 - 2019. استبيان تقرير وضع المراة 2022

5 أمراض الطفولة

في اليمن ما يزيد عن أربعة ملايين من الأطفال والنساء يحتاجون للخدمات لمنع اصابتهم بسوء التغذية، حيث يموت طفل كل ١٠ دقائق في اليمن بسبب أمراض ترتبط بسوء التغذية والأوبئة، و٨٦٪ من الأطفال دون سن الخامسة يعانون أحد أنواع فقر الدم.، و٤٦٪ من الاطفال دون سن الخامسة يعانون من التقزم. ونسبة الزيادة المسجلة للتشوهات الخلقية ٣٪. ①

ولقد انخفض نظام التغطية بالتحصين بنسبة ٢٠٪ - ٣٠٪ وهذا يؤدي بطبيعة الحال الى ارتفاع نسبة إصابة الأطفال بالأمراض②.

ويبين الجدول امراض الطفولة وعدد المصابين بكل مرض وعدد الوفيات ، حيث كان مرض الحصبة اعلى عدد للمصابين حيث بلغ عددهم ٢,١٨٢,٤٨٥ مصاب وكان عدد الوفيات ٣,٧٤٨ متوفي. حيث تعرضت جميع محافظات الجمهورية للمرض، وكان ما نسبته ٦٨٪ من الإصابات والوفيات من الأطفال دون سن الخامسة من العمر. والمرض التالي مقارنة بحجم الإصابات هو مرض السعال الديكي حيث بلغ عدد المصابين به ١٤,٠٨٥ مصاب. أما من حيث الوفيات فمرض الحصبة تسبب في وفاة ٣,٧٤٨ طفل، ويليه مرض الدفتيريا حيث تسبب في وفاة ٢٥٣ وفاة.

جدول يبين أمراض الطفولة وعدد حالات الإصابة والوفيات

المرض	عدد المصابين	عدد الوفيات	ملاحظات
الحصبة	2,182,485	3,748	23محافظة مصابة بالمرض بما نسبته 100 %
الدفتيريا	4,499	253	22 محافظة يمنية مصابة بالمرض من أصل 23 محافظة. 16 % من الوفيات من الاطفال دون الخامسة
السعال الديكي	14,085	16	
الكزاز الوليدي	422	36	

المصدر: وزارة الصحة العامة والسكان – اثار العدوان على القطاع الصحي في اليمن بعد مرور 55 شهرا من العدوان والحصار – نوفمبر 2019م –صنعاء.

① وزارة الصحة العامة والسكان – اثار العدوان على القطاع الصحي في اليمن بعد مرور ٥٥شهرا من العدوان والحصار – نوفمبر ٢٠١٩م –صنعاء.

② ذكرى النقيب – اثار الحرب على صحة النساء والأطفال – ورقة عمل – فبراير ٢٠٢٠م

6 معاناة الأطفال

بتحليل بيانات الجدول يتبين أنواع المعاناة للأطفال فنجد ان عدد الأطفال المجني عليهم في عام ٢٠٢١ بلغ ١٧٧١ طفل في حين كان عدد المجنى عليهم في عام ٢٠١٤ ١٩٢٩ بنقص ١٠٪ عن ٢٠١٤م ، ولكن المجني عليهن من الإناث الأطفال ارتفع بصورة ضئيلة جدا من (٩٢) الى (١٠٤) رغم الظروف الحالية للبلد الناتجة عن اثار الحرب الواقعة عليها .

الحرب والحصار والعدوان وعدم استقرار الحياة المعيشية والأمنية للأطفال:

كما نجد أن الأطفال المتهمين من الأحداث كان في عام ٢٠١٤م ١٩٧٧طفل، في حين أن العدد ارتفع في العام ٢٠٢١ ليصل الى (٣٥٤٨) أي ما نسبته ١٨٠٪ عن العام ٢٠١٤م، ويرجع ذلك الى الوضع الاقتصادي والمعيشي الذي تمر به الاسر من توقف المرتبات وفقدان الوظائف للعائل.

كما نجد ان الأطفال خارج التعليم الأساسي ٥-١٤ سنة في العام ٢٠١٤ كان (١,٦٨٦,٥٧٤) طفل، وفي العام ٢٠٢١ بلغ العدد (٢,١٨٢,٥٨٠) طفل وهو م نسبته ١٢٩٪ من العام ٢٠١٤، وهذه الظاهرة بحاجة الى دراسة عاجلة للحد من هذا التسرب المخيف.

جدول يبين أنواع معاناة الأطفال بحسب النوع والسنة

المؤشر	2014			2021		
	ذكور	إناث	اجمالي	ذكور	إناث	اجمالي
عدد الأطفال المجني عليهم من الاحداث	1,663	266	1,929	1,451	320	1,771
عدد الأطفال المتهمين من الاحداث	1,885	92	1,977	3,444	104	3,548
الأطفال خارج التعليم مرحلة التعليم الأساسي 5-14 سنة	643,732	1,042,842	1,686,574	855,415	1,327,165	2,182,580
عدد الأطفال المتسولين.	-	-	-	-	-	
نسبة الزواج المبكر	-	50%		-	65%	
الاجمالي	**647,280**	**1,043,201**	**1,690,480**	**860,310**	**1,327,590**	**2,187,899**

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي 2015-2019، وزارة التخطيط نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن العدد 59 ابريل 2021م

شكل رقم (M11_4) أنواع معاناة الأطفال بحسب النوع والسنة

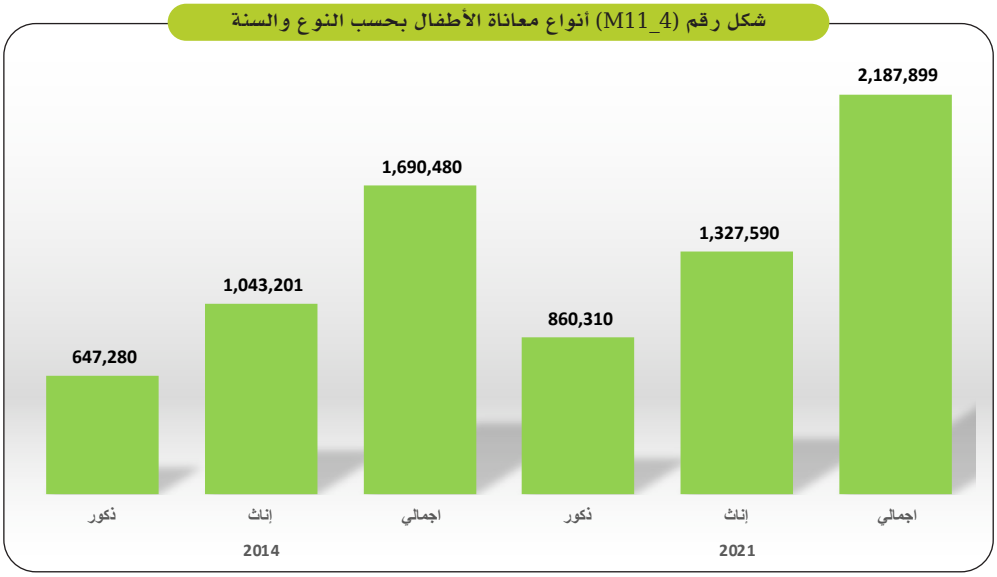

7 عمالة الأطفال

يبين الجدول أن عدد الأطفال المستخدمين (عمل غير مدفوع الاجر) في العام ٢٠١٤ قد بلغ (٣,٩١٣,٨٧٤) طفل نسبة الاناث منهم ٥٦٪، و عدد الأطفال العاملين بلغ (٧,١٩١,٠٠٠) طفل. في حين ان عدد الأطفال في الاعمال الخطرة كانت نسبتهم من عدد الأطفال العاملون ١٨٪ في عامي ٢٠١٤، ٢٠١٩. ويبلغ معدل عمالة الأطفال ١٧٪ . ويزداد استغلال الأطفال بسبب الحرب الواقعة على اليمن وقلة الايدي العاملة.

جدول يبين عمالة الأطفال

الاطفال العاملين	ذكور	أناث	الاجمالي
عدد الأطفال المستخدمين (عمل غير مدفوع الاجر)	1.711.903	2.201.971	3,913,874
	% 44	% 56	
عدد الأطفال العاملين	3,793,000	3,398,000	7,191,000
عدد الأطفال في الأعمال الخطرة	668,000	640,000	1,309,000

المصدر: مسح عمالة الأطفال 2010م

8 مسوحات ودراسات منفذة عن الطفل

نفذ المجلس الأعلى للأمومة والطفولة دراسة شاملة لواقع نظام عدالة الاحداث في العام ٢٠١٧، ونتج عنها إعداد خدة لمعالجة وتطوير نظام عدالة الاحداث. كما يبين الجدول قيام المجلس بإعداد الدليل التوعوي الخاص بمنع جنوح الأطفال.

جدول يبين مسوحات ودراسات منفذة عن الأطفال

المسح	نوعه	الجهة المنفذة	اهم النتائج	سنة الإصدار
اعداد دراسة شاملة لواقع نظام عدالة الأحداث	دراسة	المجلس الأعلى للأمومة والطفولة بالتعاون مع وزارة العدل	من أهم نتائجها إعداد خطة وطنية لمعالجة وتطوير نظام عدالة الأحداث.	2017
الدليل التوعوي الخاص بمنع جنوح الأطفال	دليل توعوي			2019

المجلس الأعلى للأمومة والطفولة - استبيان جمع البيانات لتقرير وضع المرأة 2022 م

9 حماية الطفل

خلال الفترة يناير – يونيو ٢٠٢١ قدمت الجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل الدعم النفسي والاجتماعي الى ١٨٧,١٣١ طفل (٨٣,٩١٩ من الفتيان و ٧٥,٠٠٥ من الفتيات) و ٢٨,٢٠٧ شخص من مقدمي الرعاية (١٨,٧٦٧من النساء ، ٩,٤٤٠ من الرجال) بهدف تحسين القدرة على التكيف على مستوى الأسرة والمجتمع، كما تلقى حوالي ٦,٧٧٩ طفل من الأطفال الضعفاء المساعدة، ومازالوا يتلقونها من خلال خدمات الإدارة المتخصصة للحالات، من بينهم ١٦٥ شخص من ضحايا الذخائر غير المتفجرة، وتم تقديم الدعم الى اكثر من ١,٢٤٣ طفل من الأطفال المنفصلين عن ذويهم (حوالي ٥٠٠ من الفتيات)، من خلال اقتفاء اثر الاسرة ولم شملها، علاوة على ذلك. ①

10 التحديات و المعالجات

يبين الجدول الصعوبات والتحديات القائمة التي تواجه أطفال اليمن من منظور المجلس الأعلى للأمومة والطفولة، فاستمرار الحرب على اليمن وقطع المرتبات وفقد العائل للوظيفة يزيد من المخاطر التي تقع على الأطفال ابتداء من خروجهم من التعليم، ثم حصول المعاناة بأشكالها المختلفة، وكذا تعرضهم للأمراض، كما يشمل الجدول مقترحات لتحسين وضع أطفال اليمن.

جدول يبين التحديات والمعالجات

المؤشر	التحديات /المقترحات
الصعوبات والتحديات القائمة التي تواجه أطفال اليمن	تأثير الحرب الواقعة على اليمن منذُ 2015 والتي تضرر منها كل سكان اليمن بما فيهم الأطفال وفي كل المجالات فأطفال اليمن مشردون وأيتام ومتسولون ومجندون، فهناك أكثر من ي طفل خارج التعليم وأكثر من أربعة ملايين بحاجة ماسة للمساعدة لإكمال تعليمهم، ومليون طفل أقل من 15 سنة معرضون للإصابة بالحصبة، وخمسة ملايين طفل دون سن الخامسة مهددون بالاسهالات. وملايين الأطفال ليس لديهم الإمكانيات للوصول الى مياه الشرب الصالحة.
مقترحات لتحسين وضع أطفال اليمن	دعم ومناصرة حقوق الطفل وإعطاء الاعتبار الأول لمصلحة الطفل الفضلى في كافة القرارات والإجراءات الإدارية والتشريعات الوطنية. إعطاء الأولوية لتنفيذ البرامج والمشاريع الموجهة لمعالجة الإشكاليات الطارئة الناتجة عن اثار الحرب والتي تمس الأطفال بدرجة رئيسية.

المصدر: المجلس الأعلى للأمومة والطفولة - استبيان جمع البيانات لتقرير وضع المرأة 2022

① تقرير مراقبة تنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2021م.pdf ص18

مصفوفة المقترحات

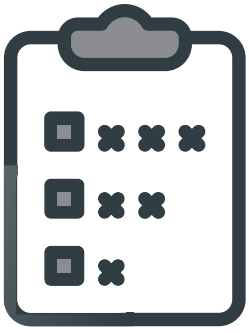

مصفوفة المقترحات لتعزيز وتحسين وضع النساء والفتيات:

م		المقترحات الخاصة بالجهات الحكومية	المقترحات الخاصة بمنظمات المجتمع المدني	المقترحات الخاصة بالجهات الدولية
1	توصيات عامة	إيجاد المعالجات البديلة المؤقتة لقضية انقطاع دفع رواتب موظفي الدولة وخاصة في المحافظات التي لا يتـم فيها صرف المرتبات بصورة منتظمة.	-	الضغط على الطرف المعرقل لإعادة دفع رواتب موظفي الدولة دون استثناء.
2		إعداد خطة استراتيجية متدرجة لبناء وترميم المرافق والمباني التي تعرضت للأضرار والتدمير نتيجة الحرب والحصار والعدوان سواء أكانت الاضرار بشكل جزئي أو كلي في جميع أنحاء البلاد مع مراعاة تلبية احتياجات الفئات الخاصة وخاصة النساء والأشخاص ذوي الإعاقة.	المساهمة في إعادة بناء وترميم المرافق والمباني التي تعرضت للأضرار والتدمير نتيجة الحرب والحصار والعدوان سواء أكانت الاضرار بشكل جزئي أو كلي في جميع أنحاء البلاد مع مراعاة تلبية احتياجات الفئات الخاصة وخاصة النساء والأشخاص ذوي الإعاقة.	تقديم الدعم الفني والمالي لإعادة بناء وترميم المرافق والمباني التي تعرضت للأضرار والتدمير نتيجة الحرب والحصار والعدوان سواء أكانت الاضرار بشكل جزئي أو كلي في جميع أنحاء البلاد مع مراعاة تلبية احتياجات الفئات الخاصة وخاصة النساء والأشخاص ذوي الإعاقة.
3		توفير النفقات التشغيلية لكل الجهات والمؤسسات الخدمية وخاصة قطاعات التعليم، الصحة، المياه والبيئة، التمكين الاقتصادي – قطاع الامن والعدالة، حتى تتمكن من تقديم خدماتها للمجتمع.	-	تقديم الدعم المالي للجهات الحكومية الخدمية وخاصة قطاعات التعليم، الصحة، المياه والبيئة، التمكين الاقتصادي – قطاع الامن والعدالة ...حتى تتمكن من تقديم خدماتها لملايين المواطنين.
4		توفير الإحصاءات الموزعة حسب الجنس والعمر في جميع مجالات البيانات الرسمية ومستوياتها	المساهمة في إيجاد قاعدة بيانات في الجهات الرسمية حسب الجنس والعمر	-

	م	المقترحات الخاصة بالجهات الحكومية	المقترحات الخاصة بمنظمات المجتمع المدني	المقترحات الخاصة بالجهات الدولية
توصيات عامة	5	تنفيذ دراسات متخصصة لتحليل الاثار المختلفة للحرب الواقعة على اليمن في مختلف المجالات لتكييف أنشطة الاستجابة والبرامج والمشاريع وفقاً لمخرجاتها.	المساهمة في تنفيذ دراسات متخصصة لتحليل الاثار المختلفة للحرب الواقعة على اليمن في مختلف المجالات لتكييف أنشطة الاستجابة والبرامج والمشاريع وفقاً لمخرجاتها.	دعم الاستقرار المجتمعي من خلال الضغط على دول التحالف لإيقاف الحرب والحصار القائمين على اليمن وتخصيص جزء من الدعم المالي للجهات المختصة للقيام بتنفيذ دراسات متخصصة لتحليل الاثار المختلفة للحرب الواقعة على اليمن في مختلف المجالات لتكييف أنشطة الاستجابة والبرامج والمشاريع وفقاً لمخرجاتها.
	6	تطوير نظم العمل لضمان تمثيل ومشاركة النساء بشكل عام والعاملات في الأجهزة التنفيذية للدولة على وجه الخصوص في عمليات التخطيط ووضع السياسات والموازنات على المستويات الوطنية والمحلية والقطاعية؛ واعتبارها قضية ذات أولوية في سلم اهتماماتها باعتبار أن التنمية الاجتماعية أو السياسية في مجتمع ما لا يمكن أن تتم ونصف قوى هذا المجتمع معطلة عن الإسهام في هذه التنمية.		
	7	بناء قدرات الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في مجال تضمين احتياجات النساء في خطط الاستجابة الإنسانية.	المشاركة في تكوين قاعدة بيانات لاحتياجات النساء والاستعانة بها عند اعداد خطط الاستجابة الإنسانية.	تقديم الدعم المالي لتنفيذ البرامج التدريبية والتأهيلية التي تستهدف الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في مجال تضمين احتياجات النساء في خطط الاستجابة الإنسانية. وتكوين قاعدة بيانات عنها.
	8	قيام وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بالتعاون مع اللجنة الوطنية للمرأة بإعداد تقرير عن إنجازات منظمات المجتمع المدني في مجال المرأة.	-	-

م		المقترحات الخاصة بالجهات الحكومية	المقترحات الخاصة بمنظمات المجتمع المدني	المقترحات الخاصة بالجهات الدولية
9		رفع تقرير سنوي من قبل إدارات المرأة في الوزارات والجهات الحكومية عن وضع المرأة والخدمات التي قدمت لها من جهتها وتقديمه للجنة الوطنية للمرأة بحيث يتم تحديث مؤشرات تقرير وضع المرأة وفقاً لهذه التقارير.	الرفع الى اللجنة الوطنية للمرأة بتقارير واحصائيات عن أعمال منظمات المجتمع المدني في البرامج والمشاريع المعنية بالمرأة	-
1	محور التعليم	تبني خطة تعليمية تنموية تضمينية مستدامة تشمل جميع المؤسسات والقطاعات التعليمية تغطي وتستجيب بفعالية وكفاءة لاحتياجات الذكور والاناث بمختلف أعمارهم وفئاتهم الاجتماعية، من خدمات التعليم بجميع مراحله، توضع من خلال دراسة ومراجعة واقع التعليم الراهن وتصويب جوانب الاختلال ونقاط الضعف والقصور القائمة مع وضع اليات تضمن عدم تكرار وقوعها مجددا للوصول لبيئة تعليمية نموذجية فعالة ومأمونة وشاملة.	-	توسيع مشاركة المنظمات والجهات المانحة في تحسين واقع تعليم الفتيات تحت إشراف وزارة التربية والتعليم بتوفير الأولويات الأساسية كترميم وتشييد المدارس الخاصة بالفتيات في الأماكن التي تحتاج لذلك وتوجيه مشاريع تطوير وتحسين تعليم الفتيات بشكل متوازن عليها.
2		دعم قطاع التعليم الفني والعالي في مجال التجهيزات التقنية ونظم المعلومات، والتخطيط الاستراتيجي للتعليم العالي والفني، بما يضمن جودته ويعالج اشكالياته القائمة والمحتملة على المدى المتوسط والبعيد. ووضع استراتيجية لتجسير الفجوة بين مخرجات التعليم العالي والتعليم الفني والمهارى واحتياجات سوق العمل كما وكيفا بما يحقق مستوى عالي من الموائمة بين مخرجات التعليم ومدخلات سوق العمل لتجنب هدر راس المال البشري وربط المناهج بسوق العمل وضمان توفير فرص عمل للخريجين	-	دعم قطاع التعليم الفني والعالي في مجال التجهيزات التقنية ونظم المعلومات
3		رفع نسبة المنح التعليمية الداخلية في الجامعات الحكومية والأهلية لتشجيع التحاق الفتيات بالتعليم الجامعي وخصوصا المتفوقات المعوزات وفتيات الريف.	المساهمة والتعاون مع الوزارة لتنفيذ هذه المهمة للمعوزات وفتيات الريف المتفوقات	دعم التعليم العالي والفني ماديا لرفع نسبة تقديم المنح التعليمية

	م	المقترحات الخاصة بالجهات الحكومية	المقترحات الخاصة بمنظمات المجتمع المدني	المقترحات الخاصة بالجهات الدولية
محور التعليم	4	دراسة وتحديد نسبة الاحتياج الفعلي من المدارس والفصول الدراسية للفتيات لكل مديرية ووضع خطة تغطية تدريجية لزيادة عدد المدارس والفصول في المناطق الريفية والنائية بما يتوافق مع الوضع المادي للبلد وإدخال نظام الدوام المدرسي ذو الفترتين مراعاة لمسؤوليات الفتيات المنزلية والزراعية في المناطق الريفية	توسيع مشاركة منظمات المجتمع المدني في تحسين واقع تعليم الفتيات تحت إشراف وزارة التربية والتعليم بتوفير الأولويات الأساسية كترميم وتشييد المدارس الخاصة بالفتيات في الأماكن التي تحتاج لذلك	تقديم المساعدات المادية للجهات المعنية لزيادة عدد الفصول والمدارس في المناطق الريفية والنائية
	5	التوسع والتكثيف في عمل البرامج والحملات التوعوية الموجهة في المناطق التي ظهر فيها تراجع في اعداد التحاق الفتيات بالتعليم وارتفاع في نسبة تسربهن منه، لتوعية الأسر عن أهمية تعليم الفتيات وأثره المستقبلي على اسرتها ومجتمعها.	المساهمة والتركيز في عمليه التوعية عن أهمية تعليم الفتيات وأثره المستقبلي	تقديم الدعم الفني والمادي
	6	معالجة وضع المعلمين المتعاقدين في جهاز محو الأمية وتعليم الكبار وتوفير النفقات التشغيلية لمركز محو الامية للتمكن من التوسع في برامج محو الأمية الكتابية والرقمية والتكنولوجية للمرأة	المساهمة في دعم برامج محو الأمية والتدريب المهني ورفع القدرات	تقديم الدعم الفني والمادي
	7	تقديم أنواع مختلفة من التدريب والتعليم الفني تتناسب مع احتياج المجتمع وقدرات المرأة في المنطقة وتنفيذها في البيئة المحلية للمرأة كي يسهل مشاركتها بها.	المساهمة في تنفيذ برامج التدريب في البيئة المحلية للمرأة	تقديم الدعم الفني والمادي
	8	تطوير المناهج الدراسية لتواكب الثورة التنموية العالمية في شتى المجالات ولتشمل المفاهيم والمبادئ والقيم الأخلاقية الإسلامية	-	-
	9	التوسع في طباعة الكتاب المدرسي وايصاله للمدارس والمناطق النائية، ووضع آلية عملية لجمع الكتب المستخدمة في المدارس وتوزيعها للأسر الغير قادرة على شراء الكتب.	المشاركة في طباعة الكتاب المدرسي وتوزيعه للطلاب الغير قادرين على شراءه	تقديم الدعم المادي
محور الصحة	1	تفعيل المتابعة والتقييم واتخاذ الاجراءات الضرورية والعاجلة الهادفة الى تحسين وتقويم الاداء في قطاع الصحة.		

	م	المقترحات الخاصة بالجهات الحكومية	المقترحات الخاصة بمنظمات المجتمع المدني	المقترحات الخاصة بالجهات الدولية
محور الصحة	2	تحديث الخارطة الصحية القائمة حاليا من حيث توزيع المرافق الصحية والكادر الطبي والوظيفي، وفقا لعدد السكان في الريف والحضر بما يضمن تحقيق التغطية الصحية الشاملة مع الاهتمام بتوفير خدمات علاجية ووقائية عالية الجودة ومتاحة للجميع قادرين وغير قادرين وإتاحة البيانات الدقيقة التي تؤدي الى اتخاذ قرارات سليمة في الوقت المناسب مع تحسين كفاءة ادارة موارد القطاع الصحي في إطار من المساءلة والشفافية.		تقديم الدعم الفني والمادي
	3	هناك أهمية طارئة وقصوى للتوسع في انشاء مراكز الصحة الإنجابية وخصوصا في المناطق الريفية والمناطق النائية عن المدن كونها من جهة الاكثر حرمانا من الخدمات الصحية ومن جهة أخرى تعد البيئة الحاضنة لكثير من حالات الوفيات من الأمهات والأطفال، على ان يراعى في خطة الاستجابة للإنشاء احتياجات النساء والفتيات وخصوصيتهن وفقا للثقافة والقيم المجتمعية سواء في تصميم البنى التحتية لهذه المراكز اوفي الكادر الطبي والوظيفي في هذه المراكز.	المساهمة في انشاء المرافق الصحية المتخصصة في الصحة الإنجابية في المناطق الريفي	توفير الدعم المادي والفني
	4	بناء قدرات العاملين في مجال الصحة الإنجابية وخصوصا مقدمي الخدمات الصحية للأمهات والأطفال حديثي الولادة، وتعزيز نظام الصحة الإنجابية بتدريب القابلات من أجل الحد من وفيات الأمهات.	المساهمة في بناء قدرات مقدمي الخدمات الصحية في مجال الصحة الإنجابية.	المساهمة في تقديم الدعم المالي في مجال بناء قدرات مقدمي الخدمات الصحية.
	5	تفعيل دور الاعلام بمختلف الوسائل بهدف رفع الوعي المجتمعي بالتغذية السليمة والوقاية الصحية ونشر ثقافة النظافة الصحية على مستوى المجتمعات والاسر من أجل الحد من الأمراض بشكل عام.	المساهمة في تنفيذ حملات توعوية بمختلف الوسائل الإعلامية بهدف رفع الوعي المجتمعي بالتغذية السليمة والوقاية الصحية ونشر ثقافة النظافة الصحية.	توفير الدعم المادي.

	م	المقترحات الخاصة بالجهات الحكومية	المقترحات الخاصة بمنظمات المجتمع المدني	المقترحات الخاصة بالجهات الدولية
محور الصحة	6	تنفيذ مسح وطني ميداني لتحديد الاحتياجات البشرية (القابلات - الممرضات -الطبيبات) لكل المحافظات والمديريات لتغطية العجز القائم وإعداد خطة استراتيجية لتغطية كل المناطق بالكوادر النسائية المطلوبة من ساكنيها وذلك بتقديم الحوافز والمنح المجانية.	المساهمة في تقديم التدريب المجاني في مجال التمريض والقبالة لتغطية احتياج المناطق.	تقديم الدعم الفني والمادي.
	7	تنفيذ دراسة لمعرفة أسباب ارتفاع نسبة الولادات القيصرية وإيجاد الحلول السريعة لها.	المساهمة بالقيام بعمليه تنفيذ الدراسة.	تقديم الدعم الفني والمادي.
	8	العمل على تنفيذ قرار مجانية الولادة في جميع المراكز الصحية والمستشفيات الحكومية والخاصة.	-	-
	9	عمل معالجات لارتفاع أسعار الخدمات الصحية المقدمة من المستشفيات والمرافق الصحية.		-
	10	تفعيل قوانين ولوائح تضبط سلوكيات الكوادر الصحية مع المرضى.		-
	11	القيام بدراسات من شأنها تحليل الاثار المختلفة على وصول النساء والفتيات والرجال للرعاية الصحية، والخروج بتوصيات لتكييف أنشطة الاستجابة وفقاً لذلك.	المساهمة في إعداد الدراسة.	تقديم الدعم الفني والمالي لإعداد الدراسة.
	12	تعزيز قدرة القطاع الصحي في مجال الترصد الوبائي والتشخيص والعلاج، والاستعداد المسبق من خلال حزمة من البرامج الوقائية وبرامج التوعية وحملات التنمية الصحية والامداد بالعلاج خصوصا في المناطق المتضررة من الحرب الواقعة على اليمن.	المساهمة في مجال مواجهة الأوبئة والمساعدة في التخفيف من معاناة المتأثرين بها.	تقديم الدعم الفني والمالي في مجال الترصد الوبائي.
محور الفقر والتشغيل والعمل	1	التخطيط السليم للقوى العاملة في اليمن مع مراعاة تلبية مطالب واحتياجات التوظيف الملائم للنساء الذي يشكلون أكثر من (37%) من المتقدمين لشغل الوظيفة العامة.		-
	2	الاستمرار في دعم تنفيذ مشاريع سبل العيش والأنشطة المدرة للدخل المرتبطة بإنتاج الغذاء مع التركيز على المرأة الريفية.	المساهمة والمشاركة في تنفيذ مشاريع سبل العيش والأنشطة المدرة للدخل.	توجيه المساعدات الأممية لتمويل برامج ومشاريع التنمية والتمكين الاقتصادي للمرأة والمجتمع بشكل عام.

	م	المقترحات الخاصة بالجهات الحكومية	المقترحات الخاصة بمنظمات المجتمع المدني	المقترحات الخاصة بالجهات الدولية
محور الفقر والتشغيل والعمل	3	التوسع في برامج التمكين الاقتصادي وتقديم أنواع مختلفة من التعليم الفني للنساء وفقا لاحتياجات النساء والمجتمع والسوق المحلي. وإنشاء حاضنات الاعمال الإدارية والتجارية والمراكز المتخصصة لدعم رائدات الاعمال اليمنيات وتشجيع التسويق لمنتجاتهن.	المساهمة في تقديم برامج التمكين الاقتصادي وإنشاء حاضنات الاعمال الإدارية والتجارية والمراكز المتخصصة لدعم رائدات الأعمال اليمنيات وتشجيع التسويق لمنتجاتهن.	تقديم الدعم الفني والمادي.
	4	التوسع في تطبيق تجارب إنشاء تعاونيات النشاط الاقتصادي الموجهة للمرأة وتوفير الخدمات المالية لمبادرات تشجيع الادخار والإقراض الجماعي للنساء.	المشاركة في تعزيز الوعي بأهمية التعاونيات في النشاط الاقتصادي الموجه للمرأة.	
	5	تطوير سياسات المشتريات العامة والتوريدات بما يضمن نصيبا أكبر لمنتجات المشروعات الصغيرة المملوكة للمرأة وتعاونياتها.		-
	6	إجراء دراسات حول المساهمة الاقتصادية لعمل المرأة غير مدفوع الأجر في الزراعة وداخل المنزل كأساس لنشر ثقافة تثمن هذا العمل.	المساهمة في إعداد الدراسة .	تقديم الدعم الفني والمادي.
	7	تنفيذ برامج التلمذة المهنية للنساء بناء على دراسة الاحتياجات في مجال التمكين الاقتصادي.	المشاركة في تنفيذ برامج التلمذة المهنية للنساء.	تقديم دعم فني ومادي لتنفيذ برامج التلمذة المهنية للنساء.
	8	تطوير الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية الموجهة للمرأة وتعريفهن بها من خلال الإعلان في وسائل الإعلام والقنوات الإلكترونية وتسهيل الوصول للتمويلات وخدمات التمويل المالي عبر تخفيف الاشتراطات والضمانات الحالية ودراسة وتقديم مقترح خاص بتعديل سياسة الإقراض الحالية وإعادة جدولة استعادة القروض، بحيث تعطي للمقترضات فرصة تسيير المشاريع في بدايتها بما في ذلك القروض الموجهة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والأسر الفقيرة التي تعولها نساء.	المساهمة في التعريف بالخدمات المالية المصرفية الموجهة للمرأة.	تقديم الدعم المادي والفني

	م	المقترحات الخاصة بالجهات الحكومية	المقترحات الخاصة بمنظمات المجتمع المدني	المقترحات الخاصة بالجهات الدولية
محور الفقر والتشغيل والعمل	9	الاهتمام بتنوع القطاعات الاقتصادية المتوطنة بالمحافظات وجذب صناعات تستطيع خلق فرص مباشرة وغير مباشرة عبر سلاسل القيمة لتشغيل النساء.	-	تقديم الدعم الفني والمالي
	10	دراسة مشكلة تسويق المنتجات الخاصة بالنساء المنتجة وتقديم مقترحات لمعالجة هذه المشكلة.	تقديم دورات في جميع مجالات التسويق	تقديم الدعم الفني والمالي
	11	التوسع في خدمات تنمية الأعمال الموجهة للمرأة المستثمرة، وتطبيق نظام الشباك الواحد للمرأة.	-	-
	12	. تعزيز عمل المرأة في القطاع الزراعي بالتوسع في مشروعات تسهل تشغيل النساء في مواقع مختلفة من سلاسل القيمة للإنتاج الزراعي بما في ذلك التصنيع الزراعي.	عمل مشروعات تساهم في تشغيل النساء في القطاع الزراعي	تقديم الدعم الفني والمالي
	13	تمكين المرأة الريفية من الحصول على التمويل اللازم للمشاريع الإنتاجية، وتسهيل حصولها على التدريب والمعلومات اللازمة للزراعة والإنتاج الحيواني بما يمكنها من القيام بأدوارها التنموية المطلوبة. واحتساب عملها ضمن حسابات إجمالي الناتج المحلي أو الحسابات القومية.	إقامة الدورات التدريبية في هذا المجال مع التركيز على النشاط الإنتاجي المناسب لكل منطقة على حدة	تقديم الدعم الفني والمالي
	14	توسيع مشاريع التربية المنزلية للثروة الحيوانية للأسر الريفية.	إقامة الدورات التدريبية في هذا المجال	تقديم الدعم الفني والمادي
المشاركة السياسية	1	اصدار سياسة عامة باعتماد نسبة مناسبة للنساء في المجالس المعينة والمنتخبة وفقاً لمعايير الكفاءة والجدارة.		تقديم الدعم المادي
	2	دراسة مقدار الاحتياج من الكوادر النسائية في مواقع صنع القرار التي من المهم تواجدها فيها وتلبيته.	المساهمة في اعداد دراسة لمعرفه احتياج الكوادر النسائية في مواقع صنع القرار	تقديم الدعم المادي
	3	رفع القدرات والمهارات الإدارية والسياسية للمرأة وتمكينها من تولي المناصب الإدارية والسياسية المختلفة التي من المهم تواجدها فيها، بما في ذلك المناصب العليا.	المساهمة في تنفيذ برامج لتأهيل النساء القياديات	توفير التمويلات المناسبة لتنفيذ برامج لتأهيل النساء القياديات

	م	المقترحات الخاصة بالجهات الحكومية	المقترحات الخاصة بمنظمات المجتمع المدني	المقترحات الخاصة بالجهات الدولية
المشاركة السياسية	4	تعزيز دور المرأة كناخبة باستكمال إصدار البطائق الانتخابية للنساء في كل المحافظات.		تقديم الدعم المادي
	5	رفع وعي المجتمع بأهمية مشاركة المرأة في الحياة السياسية من خلال عمليات التوعية والتدريب والتثقيف، والتطبيق الفعلي للنصوص الدستورية والقانونية التي تخص المرأة.	المساهمة في عمليه التدريب والتوعوية بالنصوص القانونية والدستورية التي تخص المرأة	تقديم الدعم الفني والمادي
القانون	1	استكمال دراسة التشريعات والقوانين اليمنية ووضع مقترحات التطوير في إطار رؤيتنا الشرعية والثقافية ومتابعة إقرارها.	-	
	2	توسيع مشاركة النساء وتمكينها من العمل في مجالات الأمن، بالإضافة الى إنشاء أقسام في مراكز الشرطة تختص بقضايا المرأة والطفل والعنف الأسري بكادر نسائي، وإعداد وتقديم برامج تأهيلية وتثقيفية في السجون الخاصة بالنساء وتوفير مراكز رعاية وتأهيل لهن بعد قضاء فترة العقوبة.	المساهمة في عملية التوعية بأهمية المشاركة الوظيفية للمرأة في مجال الأمن والقضاء.	تقديم الدعم الفني والمادي
	3	استحداث محاكم خاصة بالأسرة أو وحدات الإصلاح الاسري في المحاكم للتوفيق بين الاسر في القضايا والخلافات الاسرية	تنفيذ برامج تأهيلية وتوعوية للمساهمة في التعريف بمحاكم الاسرة وبناء قدرات ومهارات العاملين فيها من قانونيين ومختصين اجتماعيين ونفسيين..	تقديم الدعم الفني والمادي
	4	معالجة الاحتياجات الخاصة بالإناث وضمان وصولهن الى خدمات وإجراءات وأنظمة الحماية الاجتماعية (مثل الخدمات التعليمية والصحية والتمكين الاقتصادي والعون القانوني ...)	المساهمة في تقديم ومعالجه الاحتياجات الخاصة بالإناث في الخدمات (الخدمات التعليمية والصحية والتمكين الاقتصادي والعون القانوني)	تقديم الدعم الفني والمادي
	5	تعزيز العمل بين الجهاز الإداري والقضائي للدولة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني لتبني نهج مستجيب لاحتياجات النساء القانونية.		

	م	المقترحات الخاصة بالجهات الحكومية	المقترحات الخاصة بمنظمات المجتمع المدني	المقترحات الخاصة بالجهات الدولية
القانون	6	توفير العون القضائي والاستشارات القانونية للنساء واستيعاب خصوصية احتياجات المرأة وتسريع إجراءات المحاكمات وسرعة الفصل فيها.	المساهمة في تنفيذ مشاريع خاصة بتقديم العون القضائي والاستشارات القانونية للنساء.	تقديم الدعم المالي للجهات المختصة لتنفيذ برامج ومشاريع خاصة بتقديم العون القضائي والاستشارات القانونية للنساء.
	7	وضع قواعد وآليات تضمن التعامل المباشر مع المرأة في الحصول على التعويضات والحقوق.		
العنف	1	حماية حق المرأة في الحصول على ميراثها بسن وتشريع القوانين التي من شأنها النص على ضرورة التقسيم الإجباري للتركة عقب وفاة المورث مباشرة واعتبار المحاكم مسئولة عن تبليغ كل وريث بنصيبه من التركة، وتنظيم حملات توعية لتغيير الثقافة المجتمعية والعمل على نبذ العادات والتقاليد التي تشجع على منع الميراث عن المرأة خاصة في بعض المناطق في قرى اليمن.		
	2	تفعيل دور الإعلام في تعزيز مفهوم العلاقات المبنية على الاحترام ونبذ العنف داخل المجتمع ومعالجة ابعاده المختلفة.	المساهمة في الحملات الإعلامية التوعوية في تعزيز مفهوم العلاقات المبنية على الاحترام ونبذ العنف داخل المجتمع ومعالجة ابعاده المختلفة	تقديم الدعم المادي
	3	إقرار آلية مناسبة تسمح للنساء والأطفال بتقديم الشكاوى للجهات القضائية دون ان يلحقها أي ضرر وتنفيذ آلية الرصد والابلاغ في الهيئات والوحدات المعنية بالحماية للأشخاص المتضررين من العنف.		-
	4	دراسة ظاهرة زيادة اعداد المتهمين من الاحداث وتقديم التوصيات لمعالجة هذه الظاهرة.	المساهمة في إعداد الدراسات.	تقديم الدعم الفني والمالي للقيام بأعداد تلك الدراسة.

	م	المقترحات الخاصة بالجهات الحكومية	المقترحات الخاصة بمنظمات المجتمع المدني	المقترحات الخاصة بالجهات الدولية
الاعلام	1	تفعيل دور الاعلام بوضع خطة إعلامية تشارك في وضعها جميع الجهات لدعم ومساندة قضايا المرأة بتشكيل وإقرار لجنة عمل إعلامية مستدامة تعد سياسات وبرامج اعلامية داعمة وهادفة لرفع ثقافة الأسرة والمرأة والرقي بها في شتى المجالات لتتمكن من أداء دورها بأرقى مستوى في أسرتها ومجتمعها ولإدماجها بصورة فاعلة في التنمية والحياة العامة والتعاطي مع قضاياها.	المساهمة في تنفيذ حملات إعلامية لرفع ثقافة المجتمع والمرأة والرقي بها في شتى المجالات.	توفير الدعم المالي لتنفيذ حملات إعلامية لرفع ثقافة المجتمع والمرأة والرقي بها في شتى المجالات.
	2	تدريب وتأهيل كوادر نسائية في جميع مجالات العمل الإعلامي ومواكبة التطورات الإعلامية والتكنولوجية فيما يتعلق بالجانب الإعلامي.	المساهمة في تدريب وتأهيل الكادر النسائي في مجال الاعلام	-
	3	مشاركة وتفعيل الاعلاميات في صنع الاستراتيجيات الإعلامية.	المساهمة في صنع الاستراتيجيات الإعلامية.	تقديم الدعم الفني والمالي
	4	إنشاء قنوات خاصة بالمرأة والاسرة بمضمون هادف وجذاب. وانشاء إذاعة مجتمعية خاصة بالمرأة والأسرة.		تقديم الدعم المالي.
	5	التوعية بمفهوم العنف الإلكتروني وكيفية تجنبه ومخاطر الاستخدام الخاطئ لمواقع التواصل الاجتماعي والشبكة العنكبوتية بشكل عام.	المساهمة في التوعية بمفهوم العنف الإلكتروني ومخاطر الاستخدام الخاطئ لمواقع التواصل الاجتماعي والشبكة العنكبوتية بشكل عام.	تقديم الدعم المادي لتنفيذ حملات توعوية.
المياه والاصحاح البيئي	1	التأكيد على مشاركة المرأة في صنع القرار البيئي، وتطوير السياسات والخطط والتشريعات المناسبة في المجال البيئي.		
	2	تعزيز قدرات المرأة بتوعيتها بالقوانين البيئية وتوفير المعلومات والتدريب والتأهيل حتى تتمكن من الادارة المستديمة وتتعرف على الطرق السليمة لعملية الاستخدام النوعي للموارد الطبيعية وسبل التفاعل مع البيئة والاستخدام المأمون للسلع والمنتجات وتشجيعها على الانخراط في الصناعات الصديقة للبيئة مثل مشروعات تدوير النفايات والزراعة العضوية وإنتاج الغاز الحيوي والطاقة البديلة.	المساهمة في تنفيذ البرامج التوعوية وبرامج التدريب والتأهيل في مجال الاصحاح البيئي.	تقديم الدعم الفني والمالي.

	م	المقترحات الخاصة بالجهات الحكومية	المقترحات الخاصة بمنظمات المجتمع المدني	المقترحات الخاصة بالجهات الدولية
المياه والاصحاح البيئي	3	التنسيق والعمل بين الجهات ذات العلاقة على مواجهة الأوبئة المتعلقة بقضايا المياه والبيئة وفق برنامج الاستجابة الإنسانية والمساهمة في التنمية المستدامة.	المساهمة في مواجهة الأوبئة المتعلقة بقضايا المياه والبيئة وفق برنامج الاستجابة الإنسانية والمساهمة في التنمية المستدامة.	توجيه جزء من التمويلات المالية لصالح مواجهة الأوبئة المتعلقة بقضايا المياه والبيئة وفق برنامج الاستجابة الإنسانية والمساهمة في التنمية المستدامة.
	4	التأكيد على دور وسائل الإعلام في نشر الوعي البيئي وتكريس ثقافة ترشيد الاستهلاك والنظافة وإبراز دور المرأة وتحفيز مشاركتها في حماية البيئة من خلال توجيه الرسائل الاعلامية المناسبة.	المساهمة في نشر الوعي البيئي وابراز دور المرأة وتحفيز مشاركتها من خلال توجيه الرسائل الاعلامية المناسبة لحماية البيئة.	تقديم الدعم المادي
	5	اتخاذ الإجراءات التي تحمي المرأة من الأخطار البيئية بكافة أنواعها وغيرها من نواتج التغيرات المناخية وتعزيز قدرتها على مواجهة المخاطر البيئية والتغير المناخي والاستهلاك غير المستدام.	المساهمة في تعزيز قدرتها على مواجهة المخاطر البيئية والتغير المناخي والاستهلاك غير المستدام.	تقديم الدعم الفني والمالي
الاليات المؤسسية	1	استكمال إجراءات تطوير دور اللجنة الوطنية للمرأة لتصبح هيئة مستقلة للمرأة والاسرة لتعزيز وتفعيل دور المرأة في الاسرة والمجتمع والحياة العامة.	-	تقديم الدعم الفني والمادي لاستكمال تلك لإجراءات
	2	تنفيذ مخرجات الدراسة التحليلية التي تنفذها اللجنة الوطنية للمرأة للهياكل التنظيمية واللوائح ومستوى الأداء للإدارات العامة للمرأة في الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية والمحليات لتعزيز صلاحياتها وقدرتها في التأثير في صنع القرارات المتعلقة بالمرأة.		تقديم الدعم الفني والمالي
	4	تخصيص موازنة خاصة لتمويل مشاريع وبرامج المرأة بصفة خاصة وبرامج الاسرة بصفة عامة.		تقديم الدعم الفني والمالي
	5	تطوير قاعدة بيانات وطنية عن الإحصاءات المصنفة حسب الجنس والعمر مع التأكيد على تأمين سهولة الوصول اليها من قبل المستخدمين، وبناء آلية صحيحة لتحديث ونشر البيانات.	المساهمة في تطوير قاعدة بيانات وطنية عن الإحصاءات المصنفة حسب الجنس.	تقديم الدعم الفني والمالي

	م	المقترحات الخاصة بالجهات الحكومية	المقترحات الخاصة بمنظمات المجتمع المدني	المقترحات الخاصة بالجهات الدولية
الآليات المؤسسية	6	الاستمرار في بناء قدرات الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في مجال تضمين احتياجات النساء في خطط الاستجابة الإنسانية.	المساهمة في بناء قدرات الجهات الحكومية في مجال تضمين احتياجات النساء في خطط الاستجابة الإنسانية .	تقديم الدعم الفني والمالي
	7	إنشاء مركز لبناء قدرات المرأة العاملة في مواقع صنع القرار.		تقديم الدعم الفني والمالي.
	8	اعداد الدراسات والتقارير حول وضع المرأة اليمنية في مختلف المجالات، وإعداد التقارير الوطنية عن مستوى تنفيذ الاتفاقيات الدولية التي وقعت وصادقت عليها اليمن والخاصة بالنساء.	التعاون والمساهمة مع الوزارة والجهات المشاركة في إعداد التقارير والدراسات وفي إنجاز المهمة.	توفير التمويل المناسب للقيام بإعداد الدراسات والتقارير.
	9	تقديم الدعم لإعداد البنية التنظيمية واللوائح والأدلة ونظام معلومات وقاعدة البيانات للجنة الوطنية للمرأة لتقوم بدورها كهيئة مستقلة للمرأة والأسرة.	-	دعم الجهود المبذولة لبناء قدرات الآليات الوطنية المعنية بالمرأة فنيا وماديا.
محور الطفل	1	إعطاء الأولوية لتنفيذ البرامج والمشاريع الموجهة لمعالجة الإشكاليات الطارئة الناتجة عن اثار الحرب والحصاروالعدوانوالتي تمس الأطفال بدرجة رئيسية لضمان تحقق مصلحة الطفل الفضلى.	المساهمة في تنفيذ برامج ومشاريع تستهدف تحسين وضع الأطفال في اليمن.	تخصيص جزء من التمويلات لصالح البرامج والمشاريع التي تستهدف تحسين وضع الأطفال في اليمن.

قائمة المراجع والمصادر

1. دستور الجمهورية اليمنية.
2. وزارة الشؤون القانونية – الجريدة الرسمية.
3. وزارة الشؤون القانونية – قانون حقوق الطفل – ٢٠٠٢م
4. الجهاز المركزي للإحصاء -كتاب الإحصاء السنوي ٢٠١٤ – ٢٠١٩.
5. الجهاز المركزي للإحصاء – نساء ورجال في اليمن صورة إحصائية ٢٠١٩م.
6. الجهاز المركزي للإحصاء -تقرير أولي حول آثار العدوان على الاقتصاد اليمني ٢٠١٥-٢٠٢٠م -الإصدار الثالث مارس ٢٠٢١م.
7. الجهاز المركزي للإحصاء -مؤشرات اهداف التنمية المستدامة في الجمهورية اليمنية، ، ٢٠١٦-٢٠١٨.
8. وزارة التخطيط و التنمية – التقرير الاقتصادي ٢٠٢٠م .
9. وزارة التخطيط والتنمية – نشرة المستجدات الاقتصادية – التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة اليمنية ودورها في بناء السلام – العدد ٥٩-ابريل ٢٠٢١م.
10. وزارة التخطيط والتنمية – نشرة مستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن العدد ٦١ / ٢٠٢١
11. وزارة التخطيط و التنمية – نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن العدد (٦٢) ٢٠٢١.
12. وزارة الصحة العامة والسكان – التقرير الاحصائي السنوي ٢٠٢٠م .
13. وزارة الصحة العامة والسكان – اثار العدوان على القطاع الصحي في اليمن بعد مرور ٥٥شهرا من العدوان والحصار – نوفمبر ٢٠١٩م –صنعاء.
14. المجلس الأعلى لتخطيط التعليم – مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية ٢٠١٥م – صنعاء . ٢٠١٦م .
15. الصندوق الاجتماعي للتنمية – التقارير السنوية للصندوق ٢٠١٤-٢٠١٩-٢٠٢٠م.
16. اللجنة الوطنية للمرأة – تقرير وضع قطاعات الخدمات الاساسية (الصحة – التعليم العالي – التعليم الفني – المياه والبيئة واثارها الاجتماعية – ٢٠١٧م .
17. اللجنة الوطنية للمرأة – دراسة محدودية اقبال النساء على المراكز الصحية – ٢٠١٦م
18. اللجنة الوطنية للمرأة -التقرير الوطني لمستوى تنفيذ اعلان ومنهاج بيجين +٢٠ عام ٢٠١٤
19. اللجنة الوطنية للمرأة – دراسة تعزيز المساءلة والمشاركة لتضمين قضايا واحتياجات النساء في إطار خطط الاستجابة الإنسانية – صنعاء ٢٠١٩م.
20. اللجنة الوطنية للمرأة – بيانات متفرقة للإدارة السياسية ٢٠٢٢م.
21. اللجنة الوطنية للمرأة – التقارير السنوية للجنة الوطنية للمرأة ٢٠١٤-٢٠٢١م .
22. اللجنة الوطنية للمرأة – تقارير متفرقة للجنة .
23. لبيب شائف محمد إسماعيل – واقع تمثيل المرأة اليمنية في مراكز صنع القرار – ورقة سياسات – يناير ٢٠٢١م.
24. لبيب شائف محمد إسماعيل – التمكين الاقتصادي للنساء -معوقات متجذرة وجهود غير مستدامة – نوفمبر – ٢٠٢١م.
25. د/ يوسف مجمل الحاضري – الوضع الحي للنساء والاطفال في اليمن – ورقة عمل مقدمة للندوة الخاصة (بحماية المرأة والطفل ضحايا العدوان - مارس- ٢٠١٩).

26 ذكرى النقيب – التحديات التي تواجه صحة المرأة اليمنية – ورقة عمل مقدمة لفعالية المؤتمر السنوي الأول لصحة المرأة -سبتمبر ٢٠١٩م .
27 ذكرى النقيب – اثار الحرب على صحة النساء والأطفال – ورقة عمل – فبراير ٢٠٢٠م
28 هدى عون – المرأة والمشاركة السياسية – ورقة عمل – ٢٠١٩م.
29 الإعلان العالمي بشأن القضاء على العنف ضد المرأة | OHCHR
30 الاستجابة الإنسانية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في اليمن فبراير ٢٠٢٠
31 الاستجابة الإنسانية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في اليمن فبراير ٢٠٢١
32 تقرير مراقبة تنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية يناير-يونيو ٢٠٢١
33 التقرير السنوي للمرأة العربية.pdf
34 تأثير الحرب على التنمية في اليمن ٢٠١٨برنامج الأمم المتحدة.pdf
35 تقرير مراقبة تنفيذ خطة الاستجابة الانسانية لعام ٢٠٢١م.pdf
36 اليمن: أزمة غاز الطبخ تفاقم الاحتطاب | حلم أخضر (holmakhdar.org).
37 المركز القانوني للحقوق والتنمية LCRDYE.